الشركة الشرقية إيسترن كومباني
شركة مساهمة مصرية
EASTERN COMPANY S.A.E

Industrial Complex: 6th of Oct. City, 6th Industrial Zone, Oasis Road
P.O. Box: 32 October (North Branch) Phone: (02) 38164330
Fax: (02) 38164444
Hot Line (Sales Dept.) : 19697

المجمع الصناعي: مدينة ٦ أكتوبر - المنطقة الصناعية السادسة - طريق الواحات
ص.ب: ٣٢ أكتوبر شمال تليفون: ٣٨١٦٤٣٣٠ (٠٢)
فاكس: ٣٨١٦٤٤٤٤ (٠٢)
الخط الساخن للمبيعات: ١٩٦٩٧

القاهرة 2022/11/2

السادة / البورصة المصرية

قطاع الافصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

مرفق لسيادتكم طية محضر اجتماع الجمعيه العامه العاديه للشركه الشرقيه "ايسترن كومباني " الغير موثق والمنعقده بتاريخ 2022/10/24 .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

محمد عبد الرحمن احمد

مدير علاقات المستثمرين

1920

الشركة الشرقية إيسترن كومباني

EASTERN COMPANY S.A.E

محضر إجتماع

الجمعية العامة (العادية)

للشركة الشرقية "إيسترن كومباني " ش.م.م

المنعقدة بتاريخ ٢٤ / ١٠ / ٢٠٢٢

(تحت الإعداد والمراجعة)

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية

للشركة الشرقية " إيسترن كومبانى" ش . م . م

المنعقدة يوم الأثنين الموافق ٢٤ / ١٠ / ٢٠٢٢ الساعة الثالثة عصراً

بالنادى الرياض للعاملين بالشركة بالعمرانية

إنعقدت الجمعية العامة العادية للشركة الشرقية " إيسترن كومبانى " برئاسة :

السيد المهندس / تامر عبد العزيز جاد الله	رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية " إيسترن كومبانى "

وبحضور السادة :

السيد الأستاذ / هانى أمان	الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب وعضو الجمعية
السيد الأستاذ / محمد جمال محرم	عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية
السيد الأستاذ / سامح أحمد سيد خضير	عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية
السيدة الأستاذة / هبة الله إيهاب محمد أبورابية	عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية
السيد الأستاذ / حسين سعد زغلول	عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية
السيد الأستاذ / أحمد الليثى ناصف	عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية
السيد المهندس / نصر عبد العزيز عبدالرحمن	عضو مجلس الإدارة وعضوالجمعية

وإعتذر عن حضور الإجتماع :

السيد الأستاذ/ محمد سمير عبدالرازق	عضو مجلس الإدارة وعضوالجمعية

وبحضور رئيس اللجنة النقابية بالشركة :

الأستاذ / وليد سعيد سيد حسن	مدير إدارة مراقبة الصناعات الكيماوية

وبحضور ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات السادة :

محاسب / عادل على شعراوى	وكيل الوزارة / نائب أول مدير إدارة مراقبة الصناعات الكيماوية
محاسب / طارق كامل محمد عوض	مدير عام / نائب مدير الإدارة
محاسب / عبد الناصر سيد نصر	عضو الجهاز المركزى للمحاسبات
محاسبة / هند أحمد زكى	عضو الجهاز المركزى للمحاسبات
محاسب / شريف حافظ محمد	عضو الجهاز المركزى للمحاسبات
محاسب / كريم كرم أحمد	رئيس قطاع - شعبة تقييم الآداء
محاسبة / صباح كامل باسليوس	مدير عام الإدارة - شعبة تقييم الآداء
محاسب / أشرف عبدالرحمن طلعت	

الشركة الشرقية إيسترن كومباني ش.م.م
س ت ٦٠٦٩
استثمار ٦ أكتوبر
شركة مساهمة مصرية

وبحضور السادة - مراقب الحسابات - :-

الأستاذة / رانيا سعيد الجزار — مكتب مصطفى شوقى - MAZARS -

الأستاذ / على سليم — مكتب مصطفى شوقى - MAZARS -

ولم يحضر الإجتماع كل من :

ممثل الهيئة العامة للرقابة المالية

ممثل الهيئة العامة للإستثمار

كما حضر الإجتماع السادة :

الأستاذ / محمد زكريا محيى الدين — رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية

المحاسب / عماد الدين مصطفى — العضو المنتدب التنفيذى للشركة القابضة للصناعات الكيماوية

المحاسب / محمد حسين مصطفى — رئيس القطاعات المالية بالشركة القابضة للصناعات الكيماوية

الأستاذ / تامر موصلى — المدير التنفيذى للشئون المالية بالشركة

❖❖❖

فى بداية الإجتماع رحب السيد المهندس تامر عبد العزيز جاد الله - رئيس الجمعية العامة - بالسادة الحاضرين قائلاً : كل عام وحضراتكم بخير . وندعوا الله عز وجل أن نجتمع دائماً على خير وأن تظل الشركة الشرقية فى تقدم وازدهار .

(وأعلن سيادته أن نسبة الحضور ٦٧,٢١% ، وبذلك فقد إكتمل النصاب القانونى لإنعقاد الجمعية العامة العادية)

ثم عرض سيادته ترشيح جامعى الأصوات وأمين سر الجمعية على النحو التالى :

جامعى الأصوات :

❖ الأستاذ/ أحمد السيد محمود — مدير إدارة شئون أعمال اللجنة التنفيذية

❖ الأستاذ / إسلام أحمد حمزه — مدير إدارة شئون اللجان

أمين سر الجمعية :

❖ السيد الأستاذ / خالد نيازى محمود — رئيس قطاع شئون مجلس الإدارة

﴿ وقد وافقت الجمعية على الترشيح ﴾

ثم عرض السيد المهندس رئيس الجمعية العامة ـ جدول الأعمال على النحو التالى :

١ ـ المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة واعتماد تقرير الحوكمة خلال العام المالى المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ .

٢ ـ مناقشة تقريرى مراقبى الحسابات عن العام المالى المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ .

٣ ـ إعتماد القوائم المالية للشركة عن العام المالى المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ .

٤ ـ الموافقة على حساب توزيع الأرباح المقترح من مجلس الإدارة .

٥ ـ إبراء ذمة مجلس الإدارة عن أعمال الإدارة عن العام المالى المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ .

٦ ـ تحديد مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالى الذى سينتهى فى ٣٠ / ٦ /٢٠٢٣ .

٧ ـ النظر فى تعيين مراقب حسابات الشركة عن العام المالى الذى سينتهى فى ٣٠ / ٦ /٢٠٢٣ وتحديد الأتعاب .

٨ ـ إعتماد التبرعات للعام المالى المنتهى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ والترخيص لمجلس الإدارة فى التبرع عن الشركة خلال العام المالى الذى سينتهى فى ٣٠ / ٦ /٢٠٢٣ وعلى أن يكون موعد بداية التبرع فى ١ / ٧ / ٢٠٢٢ بداية السنة الجديدة .

٩ ـ الترخيص بإبرام عقود المعاوضة .

١٠ ـ إختيار بالإنتخاب مجلس إدارة جديد نظرا لإنتهاء مدة مجلس الإدارة الحالى .

ثم قام سيادته بعرض تقرير مجلس الإدارة عن العام المالى المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ على النحو التالى :

أولاً : تقـــرير مجلـــس الإدارة عـن الـعام المـالـى المنتهى فى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢

* السادة أعضاء الجمعية العامة

* السيدات والسادة المساهمون

* الســـــادة الحـــضـــــور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وكل عام وحضراتكم بخير .

نجحت إدارة الشركة الشرقية "إيسترن كومبانى" فى مواجهة العديد من التحديات والأزمات خلال الفترة الأخيرة والتى مر بها العالم ولازالت تلقى بظلالها على كافة المجالات الإقتصادية .

حيث لم تكن مصر بمعزل عن ذلك على كافة الأصعدة الرسمية وغير الرسمية وأيضاً الجهات والمؤسسات التى لها تأثير مباشر على الإقتصاد الوطنى ورغم التحديات التى واجهتها الشركة ومجلس الإدارة والتى كان على رأسها ومن أبرزها ندرة المواد الخام وإرتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة التأثر بالأزمات الإقتصادية العالمية والآثار السلبية لفيروس كورونا واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية فى شرق أوروبا خلال عام ٢٠٢٢ . إلا أن الشركة نجحت فى التغلب على كل هذه الأزمات المستمرة بتحقيق أعلى نتائج فى تاريخها والتى لم يسبق أن تحققت من قبل . وأستطاع مجلس الإدارة وضع العديد من الخطط الإستراتيجية لمواجهة الصعوبات والتحديات المستقبلية وذلك من خلال الإستخدام الأمثل للموارد وتعظيم العائد والعمل على خفض التكاليف المباشرة والغير مباشرة مع تحسين كفاءة التوزيع والتواجد بالأسواق الجديدة واستكشاف الفرص البيعية وإستغلالها وتحويلها إلى خطط واستراتيجيات ومزيج تسويقى يتجه إلى السوق مباشرة مع تنويع محفظة الشركة الإستثمارية من خلال الإستثمار الأمثل الخالى من المخاطر.

كما إنتهجت إدارة الشركة إستراتيجية جديدة لرفع الكفاءة والإستفادة المثلى من الموارد المتاحة بها وتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر والعمل على الوصول إلى المؤشرات القياسية المستهدفة مع الحفاظ على مستويات النمو المستدامة حيث تمكنت إدارة الشركة من الإستغلال الأمثل للإستثمار فى الأوراق المالية. بالإضافة إلى إجراء الدراسات اللازمة للدخول فى صناعة التدخين الحديثة (منتجات التدخين منخفضة المخاطر) لإختبار السوق بشكل أساسى من حيث الإستهلاك المحلى والطلب على بدائل التدخين والتى يُبنى عليها حجم الإستثمار فى هذه المنتجات الحديثة وبما يتوافق مع إستراتيجية الشركة المستقبلية لتغطية إحتياجات السوق لهذه الفئة من المدخنين .

* أهم الإستراتيجيات والمحاور والإنجازات التى تحققت خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ :-

١ - تسعى دائما إدارة الشركة إلى زيادة حصتها السوقية حيث بلغت الحصة السوقية للشركة ٧٤,٤٪ خلال العام المالى ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ مقابل ٧١,٧ ٪ خلال العام السابق بنسبة زيادة ٣,٨٪ من خلال تطوير المنتجات واكتساب حصة سوقية أكبر عن طريق العمل على تحسين الجودة وانتاج منتجات جديدة سواء من السجائر أو إنتاج نكهات جديدة من المعسل تلبية لرغبة المدخنين .

٢ - تسعى دائما إدارة الشركة على زيادة تعاونها مع الشركات العاملة فى قطاع التبغ وعمل تعاقدات مع شركات عديدة لإنتاج أصناف جديدة مثل صنف دافى دوف .

٣ - تمكنت إدارة الشركة من دراسة ووضع آليات لنظام المعاش المبكر الرضائى دون أن يؤثر ذلك على العمليات الإنتاجية والبيعية وأيضا إعطاء المتخارجين كافة حقوقهم بما يضمن لهم حياة كريمة .

٤ - بدأت إدارة الشركة بإجراء الدراسات اللازمة للدخول فى صناعة التدخين الحديث (منتجات التدخين منخفضة المخاطر) لإختبار السوق بشكل أساسى من حيث الإستهلاك المحلى والطلب على بدائل التدخين والتى يبنى عليها حجم الإستثمار فى هذه المنتجات الحديثة وبما يتوافق مع إستراتيجية الشركة المستقبلية لتغطية إحتياجات السوق لهذه الفئة من المدخنين .

٥ - بدأت الشركة فى دراسة أساليب توزيع مختلفة لتسهيل وصول المنتج إلى المستهلك فى أسرع وقت وبالسعر الرسمى .

٦- تطبيق سياسة جديدة للصيانة (الوقائية والعلاجية) بالاشتراك مع الموردين لرفع كفاءة الماكينات والحصول على أعلى طاقة إنتاجية ممكنة .

٧ - تغيير السياسة الخاصة بالشركة من شركة قطاع أعمال عام الى شركة قطاع خاص بمواصفات عالمية واستقطاب الكفاءات لإدارة الأعمال التنفيذية فى الشركة .

٨ -قامت الإدارة التنفيذية بدور مهم فى توفير الخامات والمحافظة على التكاليف بالمفاوضات الجديدة مع الموردين والحصول على أسعار تنافسية حتى فى ظل ندرة الخامات .

٩ - وجود زيادة فى الايرادات الاجمالية حيث بلغت الايرادات الاجمالية نحو ٦٨,٢٤٨ مليار جنيه مقابل ٦٤,٠٨٣ مليار جنيه للعام السابق بزيادة قدرها ٤,١٦٥ مليار جنيه وبنسبة زيادة ٦,٥٪ .

١٠ - بلغ هذا العام ما يؤول للدولة ٥٤,٢٨٠ مليار جنيه عن العام المالى المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ مقابل ٥١,٤٢٠ مليار جنيه عن العام السابق بنسبة زيادة قدرها ٥,٦٪ .

١١- تحقيق ربح قبل الضرائب والمخصصات بنحو ٨,٥ مليار جنيه مقابل ٦,٧ مليار جنيه بزيادة ١,٨ مليار جنيه وبنسبة زيادة ٢٧٪ .

١٢- حققت الشركة كمية مبيعات للسجاير المحلية بلغت ٦٩,٧ مليار سيجارة مقابل ٦٩,٢ مليار سيجارة خلال العام الماضى بزيادة قدرها ٥٠٠ مليون سيجارة عن العام السابق .

١٣ - أصدرت " فوربس الشرق الأوسط " قائمتها السنوية لأقوى ٥٠ شركة مصرية فى عام ٢٠٢٢ ، والتى تضم أكبر الشركات وأكثرها ربحية وقيمة فى المنطقة . وأحتلت الشركة المركز التاسع فى القائمة التى تضمنت أكبر ٥٠ شركة مصرية .

١٤- وافقت الجمعية العامة للشركة الشرقية "إيسترن كومبانى" على الإستحواذ على حصة بنسبة ٢٤٪ فى رأس مال الشركة المتحدة للتبغ .

١٥ - الإحتفاظ بالدرع العام لأولمبياد الشركات للمرة التاسعة عشر على التوالى وحصول الشركة على الدرع للمرة العشرين منذ عدة أيام .

وختاماً ما كانت هذه الإنجازات لتتحقق لولا فضل الله سبحانه وتعالى ثم الأسلوب المهنى والحرفى والإقتصادى الذى تتبعه إدارة الشركة فى كافة المجالات ، وكذا جهود العاملين المخلصين بالشركة والدعم اللامحدود من مجلس إدارة الشركة للإدارة التنفيذية وكل هذا واضح بتقرير الأعمال المعروض على حضراتكم ونعاهدكم على بذل المزيد من الجهد لتطوير الأداء وتحقيق أفضل النتائج رغم الظروف الغير طبيعية والتحديات التى يعيشها العالم أجمع .

تحت الإعتماد والمراجعة

وتؤكد الشركة الشرقية "إيسترن كومبانى" على أنها ستقوم بالعمل بحرص بما يخدم مصالح مساهميها وتنفيذ الخيارات التى ستعظم من الأرباح على المدى الطويل كما تؤكد إدارة الشركة على إلتزامها بتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات للتعبير بعدالة ووضوح وشفافية عن أعمالها .

إننا نعمل بكل جد ونواصل العمل ليلاً ونهاراً لنضمن أن قرارنا يرتكز على ما يصب فى مصلحة المساهمين وهو ما نلتزم به دائماً.

ولا يفوتنى ... أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للجمعية العامة الموقرة على قراراتها الداعمة للشركة ولجميع السادة المساهمين والمستثمرين المصريين والعرب والأجانب على تمسكهم الشديد بالإستثمار فى هذه الشركة والحرص على التشجيع الدائم والمستمر للنجاح والتطوير والتقدم .

كما أتقدم أيضاً بخالص الشكر والتقدير للسادة الجهاز المركزى للمحاسبات والسادة مراقب الحسابات مكتب / مصطفى شوقى على كل ماقدموه للشركة من تعاون . كما نتوجه بالشكر لجميع الأجهزة التى تعاوننا فى أداء رسالتنا .

❖❖❖

ثم إستعرض سيادته تقرير الحوكمة على النحو التالى :-

* السادة أعضاء الجمعية العامة

* السيدات والسادة المساهمون

* السادة الحضور

يسعدنى أن أعرض على حضراتكم تقريراً موجزاً عن الحوكمة التى تقوم الشركة الشرقية " إيسترن كومبانى " بتطبيقها على النحو التالى :-

الإفصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالى وغير المالى :

يتم الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وكذا الأحداث الجوهرية بما لا يؤثر على وضع الشركة التنافسى فى الأسواق التى تعمل بها ، وإبلاغ البورصة المصرية بتلك المعلومات ونشرها بالشاشات الخاصة بالبورصة المصرية .

يتم موافاة الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية بالقوائم المالية السنوية والدورية مرفق بها تقارير مراقب الحسابات وتقارير مجلس الإدارة عن نتائج الأعمال وذلك فور إنتهاء مجلس الإدارة من اعتماد القوائم المالية .

يتم نشر القوائم المالية وتقارير مراقب الحسابات بصفة سنوية على الأقل بجريدتين يوميتين مصريتين.

مساهمة الشركة خلال العام فى تنمية المجتمع (الداخلى والخارجى) والحفاظ على البيئة :

أولاً : مسئولية الشركة تجاه البيئة :-

فى إطار الجهود المستمرة التى تقوم بها الشركة فى سبيل تحقيق أهداف حماية البيئة والمحافظة على الصحة العامة ، والتزاماً من الشركة بتطبيق الإشتراطات البيئية لقانون البيئة رقم (٤) لسنة ٩٤ وتعديلاته ولائحته التنفيذية ، وذلك من خلال تنفيذ منظومة الحفاظ على البيئة الداخلية (بمصانعها) والخارجية المحيطة بها وبما يحقق إستدامة توافق أوضاعها البيئية .

ثانياً : مسئولية الشركة تجاه العاملين بها :

إيماناً من إدارة الشركة بأهمية العنصر البشرى بإعتباره أصل من أصول الشركة ، فقد قامت بتوفير الحماية اللازمة للمحافظة على العاملين بها من خلال تغطية أخطار الحوادث الشخصية التى قد يتعرض لها العاملين على مدار ٢٤ساعة (سواء فى أوقات العمل ، أو العطلات) وذلك داخل أوخارج الشركة .

ثالثاً : مسئولية الشركة تجاه المجتمع :

حرصاً من إدارة الشركة على أداء مسئولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والتى تم إعتبارها مسئولية إلزامية فقد شاركت هذا العام كراعى فى العديد من المؤتمرات والندوات العلمية والثقافية المُختلفة بجانب تقديمها للعديد من التبرعات إلى المؤسسات والجمعيات الأهلية والمستشفيات .

❖❖❖

ثم طلب سيادته من السيد المحاسب /عادل على شعراوى - مدير إدارة مراقبة الصناعات الكيماوية - بالجهاز المركزى للمحاسبات - عرض تقرير الجهاز عن القوائم المالية للشركة الشرقية "إيسترن كومبانى " عن العام المالى المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ .

وقد طلب سيادته إعتبار تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ورد الشركة عليه وتعقيب الجهاز جزء لايتجزء من محضر الجمعية العامة . ثم طلب سيادته من السيد المحاسب / طارق كامل عوض - وكيل الوزارة / نائب أول مدير إدارة الصناعات الكيماوية - عرض التقرير المشار إليه، وكان على النحو التالى :

تقرير مراقب الحسابات (الجهاز المركزى للمحاسبات)

عن القوائم المالية للشركة الشرقية "إيسترن كومبانى"

عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بإجمالى أصول نحو ٢٦,٧٤٤ مليار جنيه وكذا قائمة الدخل بصافى ربح (بعد الضرائب) بنحو ٤,٠٣٠ مليار جنيه وقائمة الدخل الشامل وقائمتى التغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ .كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات فى القوائم المالية.

وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة.وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية .

أساس الرأى المتحفظ

الأصول الثابتة

- أسفرت مطابقة الشركة لجرد الأثاثات والمعدات المكتبية والعدد والأدوات ووسائل النقل والبالغ تكلفتها نحو ١,٤٧٣ مليار جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن وجود فروق جردية (عجز) بنحو ٢٢,٥٩٥ مليون جنيه على النحو التالى :-

- فروق جرديه بوسائل النقل والانتقال بنحو ٤,٧٣٨ مليون جنيه تتمثل فى أوناش يدوية أوضحت الشركة بمحضر المطابقة أن تلك الأصول مهلكة بالكامل ويرجع تاريخ إضافتها الى الاعوام من ١٩٨٢ حتى ٢٠٠٥ .

- فروق جرديه بالعدد والأدوات بنحو ٤,٨٥٩ مليون جنيه أوضحت الشركة بمحضر المطابقة إن تلك الأصول مستهلكة تماما ومنها مفكك وغير معلوم الملامح.

- فروق جرديه بالأثاثات بنحو ١٢,٩٩٨ مليون جنيه وقد تبين اشتمالها على طابعات وأجهزة حاسب إلى واسكانرات وتكيفات وماكينات تصوير وماكينات فرم مستندات وغيرها من الأثاثات أوضحت الشركة انها مهلكة تماما.

رد الشركة :

- يتم جرد الاصول الثابتة على حسب نوع الاصل والماركة ويتم المطابقة على حسب التصنيف لكل أصل على حدة ويتم تجميع كل نوع أصل على حدة ويتم المطابقة على ذلك ومن الطبيعى أن الاقدم يكون غير موجود طبقاً لطبيعة هذه الاصول .

تعقيب الجهاز :

- رد الشركة جانبه الصواب حيث من غير الطبيعى فقد اى من اصول الشركة سواء قديمة او حديثة فضلا ان طريقة المطابقة لا يمكن معها اثبات تكلفة العجز فى ظل طريقة المطابقة بالمجموع لكل بند وبالتالى مازلنا عند راينا بشأن ماورد بالملاحظة .

- لم يتطرق رد الشركة لماورد بالملاحظة بشأن طريقة المطابقة وماشابها من اوجه قصور وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة.

ملاحظة :

وقد تبين بشأن المطابقة ما يلى :-

- قيام الشركة بمطابقة الأثاثات والعدد والأدوات ووسائل النقل الداخلى وفقا لمجاميع كل بند على حدى حيث يتم تجميع البند (كعدد) من واقع السجل ومن واقع محاضر الجرد واجراء مطابقة وفقا للمجموع (كراسى -مكاتب-أوناش يدوية -عدد وأدوات ....) الأمر الذى لا يمكن معه التحقق من صحة واكتمال السجلات واعمال المطابقة فضلا عن عدم تحديد الأساس المستخدم فى تحديد تكلفة البنود التى بها عجز حيث يتم اعتبار تكلفة العجز من البنود المضافة الأقدم فالأحدث.

- اعتبارا من ديسمبر ٢٠١٧ اتخذت الشركة قرار باعتبار ما يقل عن مبلغ ١٥الاف جنيه من مشتريات الأصول كمصروف على الفترة وحيث قامت الشركة بجرد كافة مجموعات الأصول بما فيها تلك التى تم اعتبار اى إضافات لاحقة منها كمصروف على الفترة لعدم تجاوز تكلفتها الخمسة ألاف جنيه وحيث تضمنت نتائج المطابقة عجز ببعض تلك الأصول (الات كاتبة -طفايات حريق غلايات٠٠٠) وبالتالى يكون العجز اكبر مما تم التوصل اليه فى ظل ما سبق الاشارة إليه .

رد الشركة :

- بالنسبة لما يقل عن مبلغ ١٥الاف جنيه من مشتريات الاصول كمصروف فقد تم الاخذ فى الاعتبار أثناء المطابقة لتلك الاصول .

تعقيب الجهاز :

- لم يتم مراعاة استبعاد الاصول التى تقل عن ١٥الاف جنيه حيث ان عملية المطابقة تمت وفقا للاعداد والمجموع لكل بند فضلا عن ان اصول الشركة غير مكودة ومن ثم لا يمكن تطبيق ماورد برد الشركة .

ملاحظة :

- عدم وجود أرقام كودية لكافة أصول الشركة وممتلكاتها يتم الجرد بناء عليها . خاصة الاثاث والعدد والادوات ووسائل النقل الداخلى .فضلا عن انتشار تلك الاصول بالعديد من المواقع والفروع على مستوى الشركة بمواقعها المختلفة وسهولة نقلها من مكان لاخر وسهولة استخدامها فى احلال بعضها البعض فأننا نرى ان الاستمرار فى عملية الجرد (للتحقق من الوجود) وفقا للطريقة القائمة يشوبه العديد من اوجه القصور ولا يمكن معه التحقق من حصر كافة اصول الشركة وموجوداتها وبصفة خاصة المجموعات المشار اليها فضلا عن انه لا يحقق الرقابة الفعالة على اصول الشركة .

رد الشركة :

- يتم حالياً تكويد كافة أصول الشركة بأنواعها المختلفة بأستخدام نظام RFIDوقد تم تكويد كافة الماكينات بالمصانع وتكويد أجهزة المعامل وتكويد السيارات بنسبة ٦٠٪ وتكويد الاوناش بنسبة ١٠٠٪ وأجهزة الحاسب الالى تم البدء فى التكويد حتى نفذت التاجات الخاصة بها وجارى شراء التاجات وجارى تكويد مجموعة الاثاث .

تعقيب الجهاز :

- الشركة مازالت متأخرة عن اتمام عملية التكويد حيث انها شرعت فى تلك العملية منذ نحو عامين ولم تنتهى منها حتى تاريخه .

ملاحظة :

- ان افادت الشركة ان العجز ببعض البنود السابقة يعود الى كون تلك الاصول مهلكة بالكامل وقديمة ويصعب تواجدها فى الواقع جانبه الصواب حيث ان قدم الاصل لا يعنى بالتبعية انعدامه وصعوبة وجوده.

رد الشركة :

- تتبع الشركة نظم رقابة على الأصول . حيث يتم عمل إذن إفراج يراجع من الإدارة العامة للأصول الثابتة ويتم مطابقة ما يتم خروجه مع ما هو مدون بأذن الافراج بواسطة قطاع الأمن وادارة الاستلام كما يتم عمل قائمة شحن عند الخروج وتطابق مع قائمة الاستلام عند العودة.
- ويرجع تاريخ إضافاتها للأصول منذ عام ١٩٦٦ ولقدم أعمارها فهى مفككة ومستهلكة تماما وغير معلوم ملامحها ومنها استخدم كقطع غيار لأصل مثيل واغلبها أثاثات خشبية .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- قيام الشركة باستبعاد اصول بنحو ٣,٠٤٢ مليون جنيه تمثل قيمة العجز فى الاصول والتى اسفرت عنها اعمال الجرد والمطابقة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بنـــاءا على قرار مجلس الادارة رقم ١٠ بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٧ بشأن شطب تلك الاصول بناءا على المذكرة المعروضة من المدير التنفيذى للشئون المالية .الجدير بالذكر قيام الشركة بأتخاذ القرار المشار اليه دون تحقيق اسباب تلك العجوزات واتخاذ الاجراءات المناسبة نحو تلافيها مستقبلا.

رد الشركة :

- كانت محل نظر اللجنة المشكلة بموجب قرار السيد الاستاذ/ الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب رقم (٧) بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٢ والتى انتهت لعدم جدوى إحالتها للشئون القانونية نظراً لشطب تلك الفروق بعد عرضها واعتمادها من مجلس الادارة .

ملاحظة :

- علاوة على ما سبق قامت الشركة بتشكيل لجنة لمطابقة جرد الأصول الثابتة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ والتى قامت فى الأساس بأعمال الجرد الأمر الذى يمثل انعدام للرقابة الداخلية والفصل فى الاختصاصات حيث ان القائمين بالجرد هم القائمين بإمساك سجلات الأصول الثابتة هم القائمين بالمطابقة الأمر الذى لا يمكن معه التحقق من صحة اعمال المطابقة وما اسفرت عنه من نتائج .

يتعين تحقيق أسباب ماسبق مع دراسة أسباب العجز وتحديد المسئولية بشأنه واجراء ما يلزم من تسويات لما لذلك من أثر على صحة قيم الأصول الظاهرة بالقوائم المالية للشركة كما يتعين سرعة تلافى اوجه القصور المشار اليها فى الرقابة على الاصول والتحقق من وجودها .

رد الشركة :

- بالنسبة لجرد الأصول الثابتة تشترك القطاعات المالية من كافة اداراتها بالجرد وبعد ذلك يتم تفريغ الجرد ويتم المطابقة مع السجلات بمعرفة الادارة العامة للاصول الثابته حيث أن القائمين على الأصول الثابتة أكثر دراية بالأصول الثابتة وتصنيفها وتقسيمات الحسابات .

تعقيب الجهاز :

- وفقا لقواعد الرقابة الداخلية لا بد من فصل الاختصاصات فمن غير المنطقى اتمام الجرد وامساك السجلات وعمل المطابقات من قبل مسئولى الاصول الثابتة بالشركة خاصة فى ظل حجم الاصول وطبيعة السجلات اليدوية كما ان ماورد برد الشركة بشأن كفاءة اعضاء ادارة الاصول الثابتة جانبه الصواب حيث يجب ان يكون العاملين بالرقابة الداخلية على القدر الكافى من التأهيل بما يمكنهم من انجاز طبيعة مهامهم.

ملاحظة :

- تضمنت اراضى الشركة البالغ قيمتها نحو ١٩٨,٥١٥ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ اراضى منزوع ملكيتها تبلغ مساحتها نحو٢٠,٥٩٧ الف متر مربع ومرفوع بشأنها قضايا و صدرت فى بعضها أحكام لصالح الشركه بلغت نحو ٥٤ مليون جنيه و لم يتم تحصيلها حتى تاريخه و البعض الاخر مازال متداول أمام القضاء.

يتعين تحقيق أسباب ما سبق مع اتخاذ اللازم نحو تصويبه وسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة حفاظا على حقوقها طرف الغير .

رد الشركة :

- لم تطرأ أية مستحدثات بخلاف السابق إفادة سيادتكم بها بموجب كتبنا المرسلة لسيادتكم فى هذا الشأن وإذ نؤكد على أنه قد سبق إعداد مذكرة للعرض على السيد الاستاذ / الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب تمهيدا لعرض القطعة البالغ مساحتها ٥٤٢٢,٣٥م على الجمعية العامة للشركة لاتخاذ الاجراءات نحو شطبها من سجلات الشركة نفاذا لقرار مجلس الادارة رقم ١١ لسنة ٢٠١٩ بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٤ .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ما ورد بالملاحظة حيث ان ردود الشركة فى هذا الشأن مكررة منذ سنوات دون اتخاذ اجراءات ملموسة نحو ما ورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- اراضى لم نقف على سند ملكيتها وموقفها القانونى ومثبته بسجلات الاصول ضمن موقع الطالبية تبلغ مساحتها نحو ٥٠٦٨,٨٧ متر مربع.

يتعين موافاتنا بمستندات وعقود ملكية تلك الاراضى والموقف القانونى من حيازتها .

رد الشركة :

- جارى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل قيمة الأراضى المنزوع ملكيتها .

تعقيب الجهاز :

- اغفلت الشركة الرد على ما ورد بالملاحظة وعليه ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بمستندات وعقود ملكية تلك الاراضى والموقف القانونى من حيازتها . حيث ان هذا يعد قيدا على النطاق لا يمكن التحقق معه من ملكية الشركة وحقوقها على تلك الاراضى .

ملاحظة :

- تضمنت سجلات الشركة وجود مساحات مغتصبة من الشركة المصريه لتجارة الادوية بنحو ٢٣٩,٧٥٠ متر بتقسيم منية السيرج.

كما تبين وجود ارض ملك الشركة (قطعة رقم ٣١ من تقسيم الهواء الجميل بتقسيم منية السيرج) مساحتها نحو ٢٥١,٨٧٠متر مربع صدر قرار مجلس الادارة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٦٦/١/٢٥ بتأجيرها للجمعية الشرعية مقابل ايجار سنوى واحد جنيه لمدة خمسين عاما من تاريخ صدور القرار ولم نقف على الموقف الحالى لتلك الارض فى ضوء انتهاء مدة سريان قرار مجلس الادارة المشار اليه.

يتعين تحديد الوضع القانوني واتخاذ اللازم فى هذا الشأن مع موافاتنا تفصيلا بكافة المستندات ذات الصلة للتحقق من الموقف القانونى .

رد الشركة :

- قد تم الحصول على حكم الاستئناف بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١٨ رقم ٧٣٣٤ لسنة ١٣٧ بالغاء الحكم المستأنف وبسقوط الحق فى رفع الدعوى المبتدأة بالتقادم وانتظار موقف المطعون ضده للطعن على الحكم بطريق النقض .

تعقيب الجهاز :

- مازلنا عند رأينا بشأن ما ورد بالملاحظة حيث انه وفقا للثابت بمستندات الشركة أنه تم نزع الملكية جزئيا(ارض منية السيرج) لصالح معهد ناصر وتم التعويض عنها وانه مقام بشأنها الدعوى رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١١ من وزير الصحة ضد الشركة وذلك لرد التعويض الذى تم صرفه للشركة عن هذا المسطح وقد صدر الحكم فيها بإلزام الشركة بأن تؤدى إلى المدعى مبلغ ٢,٢٢٨,٩١٦ جنيه (فقط إثنان مليون ومائتين وثمانية وعشرون ألف وتسعمائة وستة عشر جنيها لا غير) وقد قامت الشركة بالإستئناف على هذا الحكم تحت رقم ٧٣٣٤لسنة ١٣٧ق وتم الاشارة بالرد انه حكم فيه لصالح الشركة كل ما سبق دون التطرق لماورد بالملاحظة بشأن موافاتنا بالمستندات المؤيدة لادراج تلك الاراضى بسجلات الشركة وربط تلك المسطحات المدرجة بالسجلات مع ما هو مرفوع دعوى بشأنه حيث ان تلك الدعوى تخص جزء من ارض منية السيرج وليس كل ممتلكات الشركة بالموقع المشار اليه .

ملاحظة :

- تضمنت اراضى الشركة قطعة ارض بمساحة ٦٩٠ متر مربع - الكيلو ٢١ طريق العريش المساعيد- بتكلفة بنحو ١٣٥,٧ الف جنيه صدر بشأنها قرار من الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٥ بالتنازل عنها لجهة سيادية ولم نقف على موقف التنازل عنها حتى تاريخه.

يتعين موافاتنا تفصيلا بموقف التنازل عن الارض المشار اليها لاستبعادها من دفاتر الشركة.

رد الشركة :

- صدر قرار الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٥ بالتنازل عنها لجهة سيادية نظرا لانتهاء الترخيص واستحالة استخدامها فى ظل الظروف الأمنية فى المنطقة .

تعقيب الجهاز :

- لم يتطرق الرد الى موقف التنازل والاجراءات المتخذة فى هذا الشأن اعمالا لقرار الجمعية العامة وهو محل الملاحظة وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ما ورد بالملاحظة مع ضرورة موافاتنا تفصيلا بموقف التنازل عن الارض المشار اليها لاستبعادها من دفاتر الشركة.

ملاحظة :

- استمرار عدم إجراء رفع مساحى لكافة أراضى ومبانى الشركة بحسابى الاصول الثابتة وكذا الإستثمارات العقارية والبالغ قيمتها الدفترية بالقوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢,٨٦ مليار جنيه بمواقعها المختلفة و عدم موافاتنا بالشهادات السلبية لبعض ممتلكات الشركة (أراضى ومباني) وصعوبة مطابقة البعض الآخر مع البيانات الواردة بصور عقود الشركة وكذا عدم موافاتنا بشهادة من مكتب السجل العينى التابع لمصلحة الشهر العقارى محددا فيها رقم تسجيل كل عقار أو أرض والحدود الاربعة والحوض والزمام الذى تقع فيه الارض او العقار الامر الذى حال دون الوقوف على أى خلافات او تعديات بشأنها وكذا وضعها القانونى..

يتعين سرعة اجراء الرفع المساحى واستخراج الشهادات المشار اليها للوقوف على حالتها ووضعها القانوني حفاظا على ممتلكات الشركة وكذلك العمل على اعداد المطابقة اللازمة بينها وبين السجلات لما لذلك من اثر على صحة قيم تلك البنود بالقوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

رد الشركة :

- الشهادات السلبية تصدر عن مواقع الشركة التى تم الانتهاء من اجراء تسجيلها وقد قمنا بمخاطبة سيادتكم بكافة الشهادات السلبية عن كافة مواقع الشركة وكذا بيان بالمواقع (مسجل / غير مسجل) موضح امام كل موقع عدد الشهادات التى تم الحصول عليها .
- يتم عمل رفع مساحى للاراضى المستجدة حيث ان جميع اراضى الشركة داخل سور .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة سرعة اجراء الرفع المساحى واستخراج الشهادات المشار اليها (حيث اغفلت الشركة موافاتنا ببعض الشهادات لمواقع مثل مواقعها ببورسعيد واكتوبر ومرسى مطروح) للوقوف على حالتها ووضعها القانونى حفاظا على ممتلكات الشركة وكذلك العمل على اعداد المطابقة اللازمة بينها وبين السجلات لما لذلك من اثر على صحة قيم تلك البنود بالقوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

ملاحظة :

- عدم التزام الشركة بمتطلبات الفقرة ٩ من معيار المحاسبة المصرى رقم ٣١ "يتعين على المنشأة ان تقدر فى كل تاريخ نهاية فترة مالية ما اذا كان هناك اى مؤشر على احتمال حدوث اضمحلال فى قيمة اصل واذا كان الامر كذلك فيجب ان تقوم بعمل تقدير للقيم الاستردادية " على الرغم من وجود مؤشرات بشأن اضمحلال قيم بعض الأصول وفقا للفقرة ١٢ من ذات المعيار والمتمثلة فى خطط المنشأة فى توقيف عملياتها ببعض الفروع حيث بلغت القيمة الدفترية (فى ٢٠٢٢/٦/٣٠)لاصول الشركة بموقعها بمحرم بك نحو ٦٣,٢٢٨ مليون جنيه وبموقعها بمصنع منوف نحو ١٨,٧٦٢ ولما كانت الشركة اتخذت قرار بتوقيف العمل بالمواقع المشار اليها ونقل الطاقات الانتاجية ونقل العاملين الى المواقع الاخرى تكون اغفلت الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه .

يتعين الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه واجراء التصويب اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة المطلوبة والافادة.

رد الشركة :

- بالنسبة لموقع محرم بك ومنوف قد تم التوقف فى ٢٠٢١/١٢ وجارى حاليا نقل الاصول الثابتة من مصنع محرم بك الى المجمع الصناعى وبالفعل تم نقل عدد ٦ ماكينات ٢ ماكينة صناعة سجائر نانو و٤ ماكينة تعبئة ساسيب الفا وجارى نقل الضواغط وتم نقل عدد ٢ ماكينة صناعة الفلتر وسوف يتم نقل باقى الاصول التى يتم الاستفادة منها وبعد الانتهاء من نقل الاصول التى يمكن الاستفادة منها سيتم عمل اللازم للاصول المتبقية .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه واجراء التصويب اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة المطلوبة وذلك لكافة اصول الشركة والافادة.

ملاحظة :

- أغفلت الشركة الإلتزام بمتطلبات الفقرة ٥١ من معيار المحاسبة المصرى رقم ١٠ بشأن مراجعة العمر الانتاجى للاصول والقيمة التخريدية على الاقل مرة فى نهاية كل سنة مالية على الرغم من الظواهر الواضحة بشأن ضرورة مراجعة العمر الانتاجى للعديد من الاصول منها ما يلى :-
- أصول ثابتة مهلكة دفتريا ولا تزال تستخدم فى التشغيل بلغت تكلفتها نحو٢,٧٣٨مليار جنيه منها نحو ١,٧٨٨مليار جنيه الات ومعدات وفقا للثابت بالافصاح رقم ٨ من قائمة الايضاحات المتممة الامر الذى يظهر عدم دقة حساب الاعمار الانتاجية لتلك الاصول عندما كانت غير مهلكة بالكامل ، وبالتالى يجب على الشركة تدارك ذلك بالنسبة للاصول غير المهلكة بنهاية الفترة بأعادة تقدير عمرها الانتاجى فى ضوء المتغيرات المختلفة .

- وجود عدد ثلاثين ماكينة (٧ صناعة سجائر -٢٣ تعبئة) يتم تشغيلها بسرعة مخفضة نظرا لحاجتها للصيانة وقطع الغيار وفقا لبيانات الشركة الامر الذى يتطلب اعادة النظر فى اعمارها الانتاجية.
- توقف العمل بمصنع محرم بك ونقل العديد من خطوط الانتاج خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١-٢٠٢١/٢٠٢٢ الى المجمع الصناعى (٢ماكينة تعبئة ورقية الفا ساسيب -٢ماكينة صناعة سجاير nano 10- ماكينة صناعة ساسيب ٦٠٠٠ وماكينة تعبئة ساسيب ٦٠٠٠) بلغت اجمالى قيمتها الدفترية نحو ٨٤,٧٨٠ مليون جنيه منها خطوط لم يتم اعادة تشغيها حتى الان مثل ماكيناتى الصناعة والتعبئة ساسيب ٦٠٠٠ وماكينة nano10-لنقص قطع الغيار وعدم توافر الهواء اللازم للتشغيل بلغت قيمته الدفترية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٩,٥١٥ مليون جنيه واستمرار الشركة بحساب الاهلاك عنها دون اعادة النظر فى الاعمار الانتاجية لها فى ضوء التوقف والنقل .
- قيام الشركة بتشغيل بعض خطوط الانتاج لديها لفترات مضاعفة (لاكثر من وردية وبعدد ١٤ ساعة يوميا) مثل خط تحضير وتجهيز الادخنة رقم ٢ والبالغ تكلفته التاريخية نحو ٢٤٦,٦٤٢ مليون جنيه بتاريخ تشغيل ٢٠١٦/٩ وكذا خط تحضير وتجهيز الادخنة رقم ٣ والبالغ تكلفته التاريخية نحو ٢٤٠,٩٤٣ مليون جنيه بتاريخ تشغيل ٢٠٢٠/١٢ودون مراعاة اعادة النظر فى العمر الانتاجى فى ظل نمط التشغيل.

يتعين الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصرى المشار اليه واعادة تقدير العمر الانتاجى والقيمة التخريدية لكافة اصول الشركة.

رد الشركة :

تم عمل لجنة فى هذا الشأن وقد انتهت فى ٨ / ٢٠٢٠

أ - أشارت اللجنة فى تقريرها والخاص بالنتائج انه يفضل الاعتماد على العمر التقديرى او نسبة الاهلاك الموضحة بالكتالوجات المصاحبة للمعدة بواسطة الشركة المصنعة حيث أوضحت إن ساعات التشغيل ١٠ آلاف ساعة تقريباً اى ما يعادل تشغيل ٥ سنوات ، ولا يعنى ذلك التاريخ أن الماكينة لن تعمل بعده . بل يتم إجراء الصيانات اللازمة للحفاظ على طاقتها الإنتاجية كما ذكر فى سياق التقرير.

وبرجوع اللجنة إلى المعدلات المتبعة فى عدة دول (منها دول المنشأ للمعدة) أتضح أن مدة العشر سنوات هى المدة التى يتم إهلاك المعدة خلالها.

وقد رأت اللجنة من خلال الخبرة المتوفرة لديها والمتمثلة فى الجانب الفنى من رؤساء قطاع ومديرين عموم و مهندسين جميعهم لديهم الخبرة العملية والميدانية وليست خبرة مكتبية ، أن مدة العشر سنوات هى الأنسب وفى مصلحة الشركة وذلك لعدة جوانب أهمها:-

١ ـ أن فترة اتخاذ القرار بشراء المعدة وتنفيذ عملية الشراء وتركيبها لا تتناسب مع مدة الخمس سنوات.

٢ ـ تعمل الشركات المصنعة لتوفير قطع الغيار اللازمة للمعدة (وذلك لمصلحة ترويج المعدة وبيع قطع الغيار المصنعة خصيصاً لطراز معين) وتكون متوافرة لمدة العشر سنوات أما بعد ذلك فيستدعى الحصول على قطع الغيار من الشركات الموردة إلى تصنيعها خصيصاً للشركة بأسعار عاليه جداً ، وتم موافاة السادة مراجعى الجهاز المركزى بمثال قد تعرضت له الشركة فى العام السابق من حريق ماكينة وعند طلب تكلفة شراء قطع الغيار اللازمة من الشركة المصنعة تبين ارتفاع تلك التكلفة مما أدى إلى اعتبار الماكينة حدث لها إهلاك كلى وتم مطالبة التأمين بكامل قيمتها.

٣ ـ تقل اقتصاديات تشغيل الماكينة بعد عشر سنوات حيث تزيد تكلفة التشغيل وهذا ما توضحه الدراسة.

٤ ـ نتيجة تقادم الماكينة وحرص العاملين على المحافظة على الخطة الانتاجية يتم تشغيل الماكينات بسرعات أقل للحفاظ على جودة المنتج.

٥ ـ يزيد الانتاج المعيب مع تقادم الماكينة.

وملخص ما سبق أنه تم إعداد الدراسة بواسطة مهندسين فنيين وتم الاستعانة بدكتور استشارى الشركة د/هانى خاطر أ.د بكلية الهندسة - جامعة القاهرة - مركز الدراسات والتدريب فى هندسة القوى الميكانيكية . كما أخذ فى الاعتبار المنفعة الاقتصادية للشركة.

ب ـ يتم الاستعانة بالماكينات القديمة ومهلكة دفتريا كاحتياطى يستخدم لتحقيق الخطة الانتاجية المتزايدة .

وقد اشارت اللجنة فى سياق التقرير بأنه يتم الاحتفاظ بالماكينات القديمة والاستعانة بها فى الانتاج لعدة اسباب منها:-

١ ـ تحقيق الخطة الانتاجية.

٢ ـ أنظمة التحكم بتلك المعدات بدائية وبسيطة وقابلة للصيانة وتوفير بعض قطع الغيار محلية الصنع مقارنة بالتطور التكنولوجى الموجودة حالياً بالماكينات الحديثة الاكثر تعقيداً وتطوراً.

جـ ـ بالاشارة للدراسة الخاصة بالاعمار الانتاجية للماكينات التى أجرى لها عمرة جسيمة او اعادة تأهيل والتى قامت بها كلية الهندسة ومهندسين فنيين من الشركة . وبمراجعة هذه الدراسة من قبل اللجنة الحالية . لم تجد اللجنة أى تغيرات حدثت لتعديل النسب المقترحة وهى نسبة متوسطة لجميع الماكينات . بدليل ما أشارت اللجنة إليه باهلاك الضواغط التى اجرى لها عمرة جسيمة بنفس نسبة الضواغط الجديدة . حيث رأت اللجنة ما يستدعى ذلك.

د - معظم الماكينات تم عمل عمرة جسيمة أو إعادة تأهيل أكثر من مرة ، وقد يتم الاستعانة بقطع الغيار الخاصة بالماكينات المكهنة للأستفادة منها فى مثيلتها التى تعمل ، كما أنه تم الاشارة فى سياق التقرير بأن لتلك المعدات أنظمة التشغيل الخاصة بها بسيطة وبدائية مما يساعد على صيانتها وتوفير بعض قطع الغيار محلية الصنع .

هـ - لم يقتصر عمل اللجنة على ماكينات التصنيع فقط بل شمل معدات الطباعة والتحضير وصناعة الفلتر وضواغط الهواء (كما تم الاشارة فى سياق ملاحظات السادة مراقبى الجهاز الخاص بتعديل العمر الانتاجى للضواغط) .

إستنادا لنص الفقره ٥٧ من المعيار المحاسبى رقم (١٠) يتحدد العمر الإنتاجى المقدر للأصل فى ضوء المنفعة المتوقعة للمنشأة من هذا الأصل .وقد تنطوى سياسة المنشأة لإدارة الأصل على التخلص من الأصل بعد مدة زمنية محددة أو بعد استهلاك نسبة محددة من المنافع الاقتصادية المستقبلية التى يتضمنها الأصل. لذا فقد يقل العمر الإنتاجى المقدر لأصل ثابت عن العمر الاقتصاد له .إن تقدير الإدارة للعمر الإنتاجى المقدر للأصل هو من الأمور التى تخضع للحكم المهنى ويعتمد على خبرة المنشأة فى التعامل مع أصول مماثلة .

بالنسبه للقيمه التخريدية تنص الفقرة رقم "٥٣" من المعيار المحاسبى رقم" ١٠" تتحدد قيمة الأصل القابل للإهلاك وذلك بعد خصم قيمته التخريدية. وفى الواقع العملى غالبا ما تكون قيمة الأصل التخريدية غير مؤثرة ولذا تصبح غير ذات أهمية نسبية عند حساب القيمة القابلة للإهلاك .

سيتم دراسة مدى الحاجة الى اعادة النظر فى الإعمار الانتاجية خلال العام المالى ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ فى ضوء ما ورد بالملاحظة .

تعقيب الجهاز :

- إستندت الشركة الى دراسة سابقة تمت منذ نحو عامين وهو مايعد مخالف لمتطلبات معيار المحاسبة المشار اليه والذى يتطلب المراجعة السنوية للاعمار الانتاجية(على الاقل فى نهاية كل سنة مالية) فضلا عما شاب تلك الدراسة من اوجه قصور سبق ابلاغ الشركة بها علاوة على عدم الاخذ فى الاعتبار اى من المؤشرات التى تم سردها بالملاحظة والتى تتطلب اعادة النظر فى الاعمار الانتاجية لاصول الشركة وعليه لازلنا عندرأينا بشأن ما ورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- إقتنت الشركة ماكينة طراز فوكى F5 لانتاج صنف كليوباترا (عبوة ١٠سيجارة) فى ٢٠١٩/٦ بمبلغ نحو ٤٩,٨١٥ مليون جنيه لاستخدامها لاغراض منتجات تصديرية لدولة السودان و نظرا لتأخر وصول الماكينة (حيث استغرق وصولها عامين) فقدت الشركة الفرصة التصديرية وتم استخدام منتجات الماكينة لاغراض السوق المحلى و لم توافنا الشركة بما يفيد ابرام اى اتفاقيات مع اى من الوكلاء والمستوردين بدولة السودان قبل الشروع فى استيراد الماكينة المشار اليها ولم يكن بالحسبان اى دراسات محلية لتسويق المنتج حال فشل التصدير فضلا عن توقف الماكينة اكثر من مرة لاغراض الصيانة على الرغم من ورودها منذ فترة قريبة حيث توقفت لمدة اربعة اشهر اعتبارا من يوليو ٢٠٢٠ وحتى اكتوبر من ذات العام فضلا عن توقفها لشهرى مايو ويونيو ٢٠٢١ لتراكم المخزون كما تبين توقفها اعتبارا من نوفمبر من ذات العام وحتى نهاية العام المالى محل الفحص (باستثناء انتاج ٣٢ كرتونة فى يونيو تمثل ١١٪ من طاقتها المعيارية) لحاجتها للصيانة وقطع الغيار.

يتعين بحث موقف الماكينة المشار اليها فى ضوء ما سبق عرضه وموقف التسويق سوء داخليا او خارجيا لمنتجاتها واتخاذ ما يلزم بشأن دراسة مؤشرات الاضمحلال وكذا اعادة تقدير العمر الانتاجى فى ضوء ما سبق سرده.

رد الشركة :

- بخصوص ماكينة العشرات ففى ذلك التاريخ قد توقفت لمدة اربعة اشهر نتيجة تلف وحدة منها (طلمبة النشا) وقد تم مخاطبة الوكيل للعمل على توريد القطعة وتمهيدها للتشغيل واستغرق ذلك (أربعة أشهر) ويتم تشغيل الماكينة الان فى ضوء الاحتياجات الواردة من قطاعات المبيعات .

وقد تم تشغيل الماكينة طبقا لخطة المبيعات فى شهور اغسطس وسبتمبر ٢٠٢١ ومارس وابريل ومايو ويونيو ٢٠٢٢ .

تعقيب الجهاز :

- رد الشركة جانبه الصواب حيث وفقا لبيانات لشركة لدينا فان الماكينة لم تعمل سوى فى الفترات المبينة بالملاحظة فضلا عن عملها فقط فى يونيو ٢٠٢٢ حيث تم انتاج ٣٢ كرتونة فقط خلال ذلك الشهر تمثل ١١٪ من طاقتها المعيارية لحاجتها للصيانة وقطع الغيار وعليه ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة بحث موقف الماكينة المشار اليها فى ضوء ما سبق عرضه وموقف التسويق سوء داخليا او خارجيا لمنتجاتها واتخاذ ما يلزم بشأن دراسة مؤشرات الاضمحلال وكذا اعادة تقدير العمر الانتاجى فى ضوء ما سبق سرده.

ملاحظة :

- إستمرار الشركة ومنذ سنوات سابقة فى عدم جرد العهد الشخصية جردا فعليا حيث لم يتم الحصول على اقرارات من ارباب العهد تفيد بوجود تلك العهد طرفهم فى تاريخ الجرد السنوى وحالتها الفنية وقد بلغت تكلفة تلك الاصول فى ٢٠٢٢/٦/٣٠نحو ٣,٦٣٨ مليون جنيه .

يتعين اتخاذ ما يلزم نحو تحقيق وجود وتقييم تلك الاصول للتحقق من صحة القياس والإفصاح بالقوائم المالية.

رد الشركة :

- سيتم مراعاة تحقيق تلك الاصول مستقبلاً .
- بالنسبة لاجراءات الرقابة لا يتم التوقيع على اخلاء الطرف الا بعد تسليم العهد الشخصيه الى المختصين بقطاع التحول الرقمى .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة للتحقق من وجود وتقييم تلك الاصول فضلا عن ان ما ورد بالرد بشأن الرقابة الداخلية لاعلاقة له بتحقيق وجود وتقييم الاصول فى تاريخ القوائم المالية .

ملاحظة :

- قيام الشركة بجرد وسائل النقل الخارجى بالشركة والبالغ تكلفتها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٢٩,٠٢٦ مليون جنيه عن طريق رقم لوحة السيارة مع أخذ بصمة الشاسيه والماتور لعدد ٣٨٥ سيارة فقط باجمالى تكلفة٨١,٤١٨ مليون جنيه من اصل ٦٥٠ سيارة باجمالى تكلفة نحو١٢٩,٠٢٦ مليون جنيه وبنسبة١٦٣,٠٪ من اجمالى التكلفة (بالمخالفة لتعليمات الجرد) ودون قيام لجان الشركة بتحديد حالة تلك السيارات وعليه فأن ما سبق يحول دون حصولنا على أدلة ملائمة وكافية يمكن معها التحقق من وجود وحالة تلك الأصول فى ٦/٣٠/ ٢٠٢٢ .

يتعين اتخاذ ما يلزم نحو تدارك ما سبق وبما يمكنا من التحقق من وجود وحالة تلك الأصول ..

رد الشركة :

- يتم كتابة حالة السيارة مكهنة أو لا تعمل دون ذلك فهى تعمل وقد تم موافاة السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات ببيان بموقف كافة السيارات المعطلة والمصادقات الخاصة بالسيارات تحت الاصلاح بالورش الخارجية.

وقد تم اخذ بصمة للشاسية والموتور لعدد ٢١١ سيارة بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٧ ليصبح إجمالى ما تم اخذ البصمة له ٣٨٥ سياره .

تعقيب الجهاز :

- المقصود بحالة وسيلة النقل هو حالتها الفنية لأغراض تقييم وضع وسيلة النقل وربط ذلك بالجوانب المالية للتحقق من صحة التقييم فى القوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وليست فقط حالتها من حيث تعمل أو لا تعمل فأقتصار فهم الشركة للحالة على النحو المبين بالرد يظهر عدم الدراية الكافية بالغرض الحقيقى من الجرد ودراسة الحالة الفنية للاصول وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- لازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن مشروعات التكوين الاستثمارى المرحلة من سنوات سابقة والتى بلغت نحو ٩ مليون جنيه (اتعاب تصميمات لمشروعات مختلفة)والتى سبق ادراجها بالتقرير المستندى وتم مراعاة اعدامها دون تحديد المسئولية بشأن ما شابها من مخالفات .

كما بلغ رصيد حساب التكوين الاستثمارى انشاءات ومبانى بدون حركة نحو ١,٦٢٢ مليون جنيه (تصميمات -اعمال توصيل غازطبيعى)على الرغم من ان هذه الارصدة يرجع بعضها الى اعوام ٢٠١١ /٢٠١٤ /٢٠١٥/٢٠١٦ وبدون حركة.

يتعين حصر كافة الاعمال المماثلة وبحث اسباب عدم الانتهاء منها وتحديد المسؤليه فى اسباب طرح اعمال للتصميمات او الدراسات بدون حاجه لها حيث ان هذه الاموال تعد على سبيل المرقات عاطلة.

رد الشركة :

- كانت محل نظر اللجنة المشكلة بموجب قرار السيد الاستاذ/ الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب رقم (٧) بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٢ والتى انتهت لإحالتها للشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٦ ومن ثم قيدها بسجلات التحقيقات بالشئون القانونية وعلى هذا النحو جارى استكمال إجراءات التحقيق .
- بالنسبه لمبلغ ١,٦٢٢ فهو كامل حساب تكوين مبانى وانشاءات وبيانهم كالتالى :
- ٥٧٥٠٠ تصميم مخزن المواد الملتهبه سنة ٢٠١١ تم تغيير الاشتراطات والمواصفات من قبل الحماية المدنية الخارجية مما أدى الى عدم القدرة على الاستفادة من الرسومات الحالية وعليه تم الغاء تنفيذ الأعمال (وسوف يتم عمل مذكرة لمجلس الادارة لشطب التصميم) .
- أعمال توصيل الغاز بقيمة ١٩٨٩٢٤ ألف جنية قد تم الانتهاء منها .
- ٧٣٦٠٠٠ تصميم مخزن الكيماويات سنة ٢٠١٥ تم طرح الاعمال فى مناقصة عامة وجارى استكمال الإجراءات .

- ٧٢٠٠٠٠ رسوم اعتماد اشتراطات الحماية المدنية لمشروع مخزن الكيماويات اضافة شهر فبراير ٢٠٢٢ جارى طرح الاعمال فى مناقصة .
- ٢٠٧٠٠ تصميم غلاية بمصنع منوف سنة ٢٠١٦ (تم الشطب بقرار مجلس الادارة رقم ٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٧ لإلغاء المشروع)
- ٨٧٦٦٤ تصميم محطة شحن المخلفات بمصنع منوف سنة ٢٠١٦(تم الشطب بقرار مجلس الادارة لإلغاء المشروع) .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة حصر كافة الاعمال المماثلة وبحث اسباب عدم الانتهاء منها وتحديد المسؤليه فى اسباب طرح اعمال للتصميمات او الدراسات بدون حاجه لهاحيث ان هذه الاموال تعد على سبيل طاقات عاطلة .

ملاحظة :

- تضمنت الإستثمارات العقارية بالخطأ نحو ٨٤,٦ مليون جنيه بدلا عن الأصول الثابتة والخاصة بموقع الزمر لاقامة مستشفى وخدمات صحية للعاملين واسرهم فى ضوء قرار مجلس الادارة رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ وكذا الوارد بالايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

يتعين اجراء التصويب اللازم باعادة ادراج موقع الزمر ضمن الاصول الثابتة وفقا للغرض المقرر من إدارة الشركة بشأنه وكذا ما تم الإشارة اليه بالإيضاحات المتممة.

رد الشركة :

- قرار مجلس الادارة رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ وكذا الوارد بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ كان بخصوص الموافقة على دفع الرسوم لتغير النشاط وليس إقامة المستشفى .

تعقيب الجهاز :

- رد الشركة جانبه الصواب حيث جاء مشيرا الى اقتصار ما تضمنه قرار مجلس الادارة رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤ وكذا الايضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ على سداد رسوم لتغيير النشاط ونفت الشركة على عكس الحقيقة ماتضمنه كلا من القرار والايضاحات المشار اليهما من استغلال الموقع كمستشفى وخدمات صحية للعاملين واسرهم والذى انتهى الى العدول عن الغرض من استخدام الموقع كنشاط تجارى وسكنى والاكتفاء بالترخيص كنشاط (ادارى) مستشفى وخدمات صحية للعاملين واسرهم .هذا بالاضافة الى قرارات مجلس الادارة المتعاقبة بجلساتها ارقام ١٧ فى ٢٠٢٠/٩/٢٣ و٢٢ فى ٢٠٢٠/١١/٢٩ و٢٣فى ٢٠٢٠/١٢/١٧ والتى تضمنت تفويضا بمخاطبة بعض المستثمرين فى مجال المستشفيات والخدمات الطبية للمشاركة فى مشروع انشاء المستشفى بارض الشركة بمخازن الزمر وكذلك المتابعة مع بعض الجهات المتخصصة فى مجال التطوير والتسويق العقارى والاستمرار فى المتابعة .

- ماسبق وما يتبين معه ان رد الشركة جاء مغايرا لقرارات مجلس الادارة وكذا ما تم الافصاح عنه بقوائمها المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ والسنوات السابقة علاوة على انه فى ضوء عدم قيام الشركة باتخاذ اى اجراء تطبيقا للقرارات السابقة وكذا النفى بشأن غرض اقامة مستشفى قد يسفر عنه المساءلة بشأن سداد رسوم التحسين البالغة نحو ٨٤مليون جنيه والتى سددت فى الاساس لاغراض تغيير النشاط وقرار انشاء المستشفى السابق الاشارة اليها الامر الذى يستدعى معه ان تراعى الشركة الدقة فى ردودها.
- وجديراً بالذكر ان استخدام العقار كمستشفى لتقديم الخدمات الطبية المتنوعة سواء ان كانت المستشفى لخدمة العاملين او للغير فهى تمثل اصلا مشغولا بمعرفة المالك (اصل ثابت) وذلك وفقا لمتطلبات معيار الاصول الثابتة وكذا معيار الاستثمار العقارى والذى اكد انه اذا كانت الخدمات المقدمة من الاصل عنصراً أكثر أهمية فان الاصل يعد عقاراً مشغولاً بمعرفة المالك أكثر من كونه استثماراً عقارياً.
- الأمر الذى لازلنا معه عند رأينا بشأن ماورد بملاحظتنا مع ضرورة اجراء التصويب اللازم باعادة ادراج موقع الزمر ضمن الاصول الثابتة وفقا للغرض المقرر من ادارة الشركة بشأنه وكذا ما تم الاشارة اليه بالايضاحات المتممة .

ملاحظة :

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن اصول (اراضى ومبانى) موقعى المانسترلى بالجيزة .ونيازا ببرج العرب الجديدة البالغة قيمتها الدفترية نحو ٣٤,٩٢٣ مليون جنيه بحساب الاستثمارات العقارية حيث أن:-
- لم نقف على موقف الشركة النهائى من استغلال موقع المانسترلى والاجراءات المتخذة فى ضوء ذلك والتراخيص المؤيدة لها وما يستتبعه ذلك من اثر على صحة عرض تلك الاصول كاستثمارات عقارية هذا فضلا عن تضمن مبانى المانسترلى بحساب الإستثمار العقارى بالخطأ مبانى قيمتها الدفترية بنحو ١,٥٦٤ مليون جنيه بالمخالفة لمتطلبات معيار ٣٤ الاستثمار العقارى ومعيار ١٠ الأصول الثابتة حيث أنها مشغولة كمخازن للإنتاج التام .
- تم الإنتهاء من تقييم ارض موقع نيازا وفقا لما ورد باجتماع مجلس الادارة رقم جلسة ٤ لسنة ٢٠٢١ بالموافقة على "بيع ارض الموقع ومخاطبة شركات تقييم متخصصة لتقييم الارض سعريا" دون الوقوف على غرض الشركة وخطتها تجاه طرح كامل الموقع (ارض ومبنى) ام الارض فقط للبيع وما لذلك من تاثير على صحة قياس وتبويب وعرض بنود الموقع بالقوائم المالية.

يتعين سرعة موافاتنا بالغرض النهائى للبنود التفصيلية للمواقع المشار اليها ببند الاستثمارات العقارية والاجراءات المتخذة من قبل الشركة وكافة التراخيص المؤيدة لتحقيق ذلك الغرض بما يؤيد التبويب الصحيح والملائم لتلك المواقع بالقوائم المالية للشركة وما له من اثر على صحة عرض وقياس تلك الاصول بالقوائم المالية فى ٣٠/٦/٢٠٢٢ .وكذا اجراء التصويب اللازم بشأن استبعاد قيمة مخازن الانتاج التام من حساب الاستثمار العقارى وادراجها بحساب الاصول الثابتة التزاما بمتطلبات معايير المحاسبة المشار اليها .

رد الشركة :

- جارى عرض الأمر على مجلس إدارة الشركة.

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة سرعة موافاتنا بالغرض النهائى للبنود التفصيلية للمواقع المشار اليها ببند الاستثمارات العقارية والاجراءات المتخذة من قبل الشركة وكافة التراخيص المؤيدة لتحقيق ذلك الغرض بما يؤيد التبويب الصحيح والملائم لتلك المواقع بالقوائم المالية للشركة وما له من اثر على صحة عرض وقياس تلك الاصول بالقوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .وكذا اجراء التصويب اللازم بشأن استبعاد قيمة مخازن الانتاج التام من حساب الاستثمار العقارى وادراجها بحساب الاصول الثابتة التزاما بمتطلبات معايير المحاسبة المشار اليها.

ملاحظة :

- لم تقم الشركة بالإفصاح عن القيمة العادلة لكافة بنود الاستثمارات العقارية بالمخالفة لمتطلبات الفقرات ٣٢ ، ٧٥ من معيار ٣٤ الاستثمار العقارى .

كما تم الإشارة الى صافى القيمة الدفترية لحساب الاستثمار العقارى فى ٢٠٢١/٧/١ بالايضاحات المتممة بالخطأ على انها التكلفة فضلا عن عدم الافصاح عن اجمالى القيمة الدفترية ومجمع الاهلاك فى بداية ونهاية الفترة بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٧٩ من ذات المعيار واكتفاء الشركة بالافصاح عن صافى القيمة الدفترية فى بداية ونهاية الفترة ومصروف الاهلاك الخاص بذات الفترة.

علاوة على انه لم تقم الشركة باجراء دراسة لاعادة النظر فى الاعمار الانتاجية لكافة بنود الاستثمار العقارى المحولة من حساب الاصول الثابتة (مواقع الزمر والمانسترلى ونيازا) بالمخالفة لمتطلبات الفقرة فقرة ٥٦ من معيار ٣٤ الاستثمار العقارى والفقرة ٥١ من معيار ١٠ الأصول الثابتة.

يتعين الالتزام بمتطلبات المعايير المشار اليها واجراء التصويب والافصاح اللازم لما له من اثر على صحة عرض القوائم المالية ،وضرورة أعادة تقدير العمر الانتاجى لبنود الاستثمار العقارى.

رد الشركة :

- تتحدد القيمة العادلة المتوقعة بوقت محدد فى تاريخ معلوم ، ونظراً لأن ظروف السوق قد تتغير فأن القيمة المُقدرة قد تكون غير صحيحة أو غير مناسبة فى تاريخ اخر ، ويفترض تعريف القيمة العادلة بانها التوافق الزمنى للمعادلة مع اكتمال عقد البيع بدون أى تغيرات فى السعر قد تحدث فى المعاملات العادية بين الأطراف الدائمين فى الصفقة والتى لديها دراية كافية ، وعليه فإن عملية الإفصاح لأصول الاستثمارات العقارية بالشركة تقترن بوجود عملية تبادلية (بيع - شراء) وهو الامر الذى لم يتم حتى الان ` واظهار تقييمات فى الوقت الراهن مع وجود عدة متغيرات على مستوى الدولة لا يُعتبر تقييم عادل لهذه الأصول.
- يتم الافصاح عن كلاً من القيمة الدفترية وكذلك القيمة التاريخية بالايضاحات المتممة .
- فى حالة تغيير النشاط سوف يتم عمل دراسة لإعادة تقدير العمر الانتاجى وذلك طبقاً لما يطرأ على المبانى من تعديلات لمزاولة النشاط الجديد.

تعقيب الجهاز :

- تناول رد الشركة تعريفا للقيمة العادلة ووضع مبررا لعدم الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه لعدم وجود عملية تبادلية حالية لبنود الاستثمار العقارى وهو امر جانبه الصواب وخالف كذلك متطلبات الفقرة ٣٢ من المعيار سالف الذكر والتى تطلبت من كافة المنشآت تحديد قيمة عادلة للاستثمارات العقارية متضمنة المنشآت المستخدمة نموذج التكلفة (كما هو الحال بالشركة) وذلك لاغراض الافصاح واستندت الى تحديد تلك القيمة بواسطة مقيم مستقل حاصل على شهادة مهنية معترف بها ولديه خبرة حديثة بالمواقع وبالقطاعات الخاصة بالاستثمارات العقارية التى يتم تقييمها .وهو الامر الذى لم تقم الشركة بالقيام به .
- فضلا عن ان المعيار سالف الذكر اشار فى فقرته رقم ٥٣ الى حالات عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه وذلك" فقط عندما" تكون المعاملات السوقية المقارنة نادرة والتقديرات البديلة للقيمة العادلة ليست متاحة وحصر ذلك فى "ظروف استثنائية عندما يصبح الأصل استثماراً عقاريا لأول مرة بعد الانتهاء من إنشاء أو تنمية أو بعد تغيير إستعماله.
- وهو امر بعيد كل البعد عن حالة الشركة لكون بنود الاستثمار العقارى الخاصة بالشركة مقتناه او تم تغيير استعمالها منذ سنوات فضلا عدم امكانية الجزم بعدم وجود معاملات سوقية مقارنة نادرة او عدم وجود تقديرات بديلة وذلك لعدم قيام الشركة بالاستعانة بمقيم مستقل فى هذا الشأن ما سبق والذى بناء عليه فاننا لازلنا عند رأينا على النحو الوارد بملاحظتنا.

- جاء رد الشركة مخالفاً لما تم الإفصاح عنه بالايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة واشارت فى ردها بقيامها بذلك على عكس الحقيقة فضلا عن عدم تناول رد الشركة للخطأ المادى فى التعبير عن صافى القيمة الدفترية لحساب الاستثمارات العقارية على انها التكلفة وبناء عليه .
- اما رد الشركة بشأن قيامها بعمل دراسة لإعادة تقدير العمر الانتاجى فى حالة تغيير النشاط وذلك طبقاً لما يطرأ على المبانى من تعديلات لمزاولة النشاط الجديد فهذا يعد مخالفا لمتطلبات معيار الاستثمار العقارى ومعيار الاصول الثابتة والذى تتطلب فيهما اجراء دراسة لاعادة النظر فى الاعمار الانتاجية فى نهاية كل فترة مالية وهذا يؤكد ما جاء بملاحظتنا بشأن عدم إلتزام الشركة بالقيام باجراء دراسة لاعادة النظر فى الاعمار الانتاجية لكافة بنود الاستثمار العقارى المشار اليها بالملاحظة بالمخالفة لمتطلبات الفقرة فقرة ٥٦ من معيار ٣٤ الاستثمار العقارى والفقرة ٥١ من معيار ١٠ الاصول الثابتة.
- ماسبق الأمر الذى لازلنا فيه عند رأينا بشأن الالتزام بمتطلبات المعايير المشار اليها واجراء التصويب والافصاح اللازم لما له من اثر على صحة عرض القوائم المالية .وضرورة أعادة تقدير العمر الانتاجى لبنود الإستثمار العقارى.

ملاحظة :

- لم يتم إعادة تقدير العمر الإنتاجى للأصول الغير ملموسة من قبل الفنيين والمقدر بأربع سنوات بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة ررقم ٢٣ "الأصول الغير ملموسة" فقرة ٩٢ والتى تقضى "بالنظرالى التطورات السريعة للتكنولوجيا فإن برمجيات الكمبيوتر.....عرضة للتقادم التكنولوجى ولذلك فمن المتوقع أن تتسم أعمارها الإنتاجية بالقصر"

نوصى بضروره إعادة تقدير العمر الإنتاجى لتلك الأصول وفقا لكونها معرضة للتقادم الفنى والتكنولوجى وأى تقادم أخر .

رد الشركة :

- إستنادا الى معيار ٢٣ الاصول الغير " فقرة ٩٢ والتى تقضى "بالنظرالى التطورات السريعة للتكنولوجيا فإن برمجيات الكمبيوتر.....عرضة للتقادم التكنولوجى ولذلك فمن المتوقع أن تتسم أعمارها الإنتاجية بالقصر"
- قد تم تعديل العمر الانتاجى من عشر سنوات الى أربع سنوات منذ عدة سنوات وقد تم تحديد العمر الانتاجى طبقاً الى الرأى الفنى وهو أربع سنوات.

وقد تم عرض الأمر على الفنى المختص وافاد بالتاكيد على أن العمر الانتاجى يبقى كما هو ٤ سنوات .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا من ضرورة مراجعة الاعمار الإنتاجية سنويا طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٣ وفقا لكونها معرضة للتقادم الفنى والتكنولوجى وأى تقادم أخر .

ملاحظة :

- عدم إلتزام الشركة بمتطلبات الفقرة ٩١ من معيار المحاسبة المصرى رقم ٤٥ "قياس القيمة العادلة "بشأن الافصاح عن اساليب التقييم والمدخلات المستخدمة للوصول الى قياسات القيمة العادلة وذلك بالنسبة لاصولها المالية والمبوبة بالقيمة العادلة ارباح وخسائر وكذا بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل .

يتعين الإلتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه .

رد الشركة :

- تم التزام الشركة بشأن الوصول الى القيمة العادلة أرباح وخسائر وكذا القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالعمل مع الجهاز المركزى .

تعقيب الجهاز :

- لم يتطرق الرد لما ورد بالملاحظة والتى تنصب على الافصاح بالقوائم عن اساليب التقييم والمدخلات للوصول للقيمة العادلة وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- أغفلت الشركة عند دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة والذى بلغ ١٧٨ جنيه فقط لاستثماراتها المالية بالتكلفة المستهلكة والتى بلغت ٢٠,٦٦٨ مليون جنيه دون الاخذ فى الاعتبار ما ورد برد بنك الاستثمار القومى من تعذر رد تلك الاموال حيث تم الافادة ان استثمار المبلغ المشار اليه تم بموجب اداه تشريعية نظمت طريق الايداع والعائد المستحق ولا يتسنى للشركة استرداد هذا المبلغ الا بموجب اداه تشريعية تنظم عملية الاسترداد الامر الذى جاء مخالفا لمتطلبات الفقرة ١٧/٥/٥ من معيار المحاسبة المصرى رقم ٤٧بشأن قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة .

يتعين تدارك ما سبق والالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه واجراء التصويب اللازم .

رد الشركة :

- سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة لما له من اثر على صحة القوائم المالية .

ملاحظة :

- لم نقف على صحة تبويب الاستثمارات المالية بالقوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ والتى بلغت نحو ١٥,٠٥ مليار جنيه (منها ٢٠,٦٦٧ مليون جنيه مبوبة بالتكلفة المستهلكة-٤,٤٥٣ مليار جنيه مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - ١٠,٣٩١ مليار جنيه مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر) حيث لم يتم موافاتنا بنماذج الاعمال للوقوف على هدف الشركة من الاحتفاظ بتلك الاستثمارات ومن ثم التحقق من استيفاء الشروط المبينة بالفقرات ١,٤ (بشأن تبويب الاصول المالية)من معيارالمحاسبة المصرى رقم ٤٧ .

يتعين موافاتنا بنماذج الاعمال للتحقق من صحة التبويب للاستثمارات المالية .

رد الشركة :

- تم تسليم نموذج الاعمال للسادة مراقبى الحسابات بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١١ .

ملاحظة :

- بلغ رصيد المخزون من الدخان بالجمارك الغير مدفوع الرسوم عنه نحو ١,٢٥٣ مليار جنيه تضمن أرصدة بجمارك القاهرة بنحو ٨٣٣ مليون جنيه والشهادة الجمركية المقدمة بشأنها تمثل عدد الكراتين والبالات فقط دون توضيح إسم الصنف ووزنه الأمر الذى يصعب معه مطابقة الشهادة مع الأرصدة الدفترية بسجلات الشركة.

يتعين مخاطبة مصلحة الجمارك بشأن موافاتنا بشهادات تفصيلية توضح رتب الدخان واوزانها للوقوف على صحة رصيد المخزون فى تاريخ القوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

رد الشركة :

- جارى مخاطبة الجمارك للحصول على الشهادات المذكورة .

تعقيب الجهاز :

- رد الشركة بشأن الشهادات المؤيدة من جمارك القاهرة بخصوص ارصدة الدخان لديها متكررا منذ سنوات وجاء مؤكدا لما جاء بملاحظتنا دون اتخاذ اى اجراء من الشركة لحل ذلك الامر حيث يتم الحصول على شهادات غير موضح بها الاصناف واوزانها انما فقط اجماليات عامة للبالات الموجودة بالمخازن الجمركية وفى ضوء ذلك يتعين ضرورة قيام الشركة باتخاذ ما يلزم تجاه الجهات الخارجية بشان استصدار شهادات يمكن الاعتماد عليها للتحقق من البضاعة الموجودة طرفهم وهذا حق اصيل للشركة وبناء على ماسبق فانه لازلنا عند رأينا بشان عدم التحقق من البضاعة طرف الغير (الدخان بالجمارك) والمدرجة بدفاتر الشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

ملاحظة :

- لم تقم الشركة بجرد اصناف مخزون الشركة بشكل كامل فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وتم الاعتماد على جرد عينات من المخزون لبعض المخازن وعدم جرد مخازن اخرى حيث قامت بجرد مخازن قطع غيار الالات بنسبة ٢٠٪ بقيمة نحو ١١٧ مليون جنيه من اصل مبلغ بنحو ٦١١ مليون جنيه.وجرد مخازن الوقود بنسبة ٥٠٪ من قيمتها بنحو ١,٥ مليون جنيه من اصل مبلغ بنحو ٣ مليون جنيه ، وجرد مخازن المواد والمهمات والمتنوعات بنسبة ٢٥٪ من قيمتها بنحو ٦ مليون جنيه من اصل مبلغ بنحو ٢٤ مليون جنيه.

فضلا عن استمرار اتباع الاسلوب التقديرى عند جرد الانتاج تحت التشغيل والبالغ نحو ٤٧,٠٠٢ مليون جنيه

كما تم جرد الدخان الخام بالمخازن خالصة الرسوم ومخازن المصانع البالغ قيمته نحو ٤٧٢,٨٦١ مليون جنيه وكميته نحو ٧,٩٧٢ الف طن باثباته بالوزن الدفترى الاجمالى .كما تم جرد كافة اصناف الشعيرات المستوردة وبوبينات ورق الالومنيوم والبروبلين من مستلزمات التعبئة والتغليف بذات الطريقة والبالغ قيمتها نحو ٧٩٦,٢٥٥ مليون جنيه وكميتها نحو ١٢,١٥٥ الف طن.

علاوة على ما سبق قيام الشركة بجرد كافة مخازن فروع البيع والبالغ اصناف الانتاج التام بها نحو ٢٧,٩٥٦ مليون جنيه بلجان غير مستقلة حيث كان القائمين على اعمال الجرد هم من الشاغلين من نفس القطاع التابعة له مخازن البيع.

يتعين قيام الشركة باجراء الجرد الفعلى بصورة كاملة فى نهاية الفترة المالية والالتزام بوزن الاصناف ذات وحدة الوزن فعليا للتحقق من الوجود والصلاحية لكافة اصناف المخزون وضرورة تشكيل لجان مستقلة لجرد الانتاج التام بمخازن البيع لما لذلك من أثر على التحقق من قيمة المخزون ونتائج الفترة بالقوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

رد الشركة :

- سيتم العمل على تشكيل لجان الجرد متضمنة عضو من اعضاء الرقابة الداخلية كما انه سيتم مراعاة عمل الجرد السنوى خلال شهور ٤ و ٥ و ٦ من كل عام مالى حتى تغطى نسبة جرد ١٠٠٪ من المخازن فى نهاية كل عام مالى .

تعقيب الجهاز :

❖بالنسبة لجرد قطع الغيار والمهمات والمتنوعات والوقود فلم يتناول الرد اى اجراء من الشركة لتحقيق تاكيداتها بشأن الوجود وكذا التحقق من الصلاحية فى تاريخ انتهاء القوائم المالية لباقى الكميات الكبيرة التى لم يتم جردها من تلك الاصناف بالمخالفة لما يستلزم اجراؤه للوقوف على صحة الارصدة بالقوائم المالية واكتفت فى ردها على ما سيتم مستقبلا بشأن جرد الاصناف.

❖اما بشأن الدخان الخام بالمصانع واصناف مستلزمات التعبئة والتغليف فلا يوجد رد من الشركة الاجراءات المتخذة لتلافى الطريقة المتبعة لجرده باكتفاء اللجان بالعد الفعلى للكراتين فقط دون اجراء وزن فعلى لها واثبات وزن الاصناف دفتريا على الرغم من ان الوحدة الاساسية لرصيد الصنف هو الوزن والتى يستلزم اجراء وزن فعلى لها للتحقق من رصيدها ،كما هو الحال بالنسبة للانتاج غير التام والذى يتم الاعتماد على وزن معيارى مسبق للكرتونة الحاوية له على الرغم من اختلاف الكميات المشونة بها والاكتفاء بعد تلك الكراتين.

❖وكذا بالنسبة لمخازن فروع البيع تضمن رد الشركة تضمين عضو من اعضاء الرقابة الداخلية ضمن لجان الجرد لاحقا وهو لا يعد حلا لتلافى القصور المشار اليه بالملاحظة بشأن تشكيل لجان جرد تلك المخازن والتى يستلزم ان تكون مستقلة عن موظفى القطاع المختص باعمال تلك الفروع ومتضمنة اعضاء من القطاعات المالية فضلا عن عدم اتخاذ الشركة اجراء لتلافى القصور لاغراض القوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

- وفى ضوء ماسبق فأنه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بملاحظتنا.

ملاحظة :

- تضمن مخزونى "الخامات .مواد التعبئة والتغليف" أصناف تحت الفحص بنحو ٤٧,١٩٣ مليون جنيه تم استلامها بقوائم نهائية يرجع بعضها لشهر يناير ٢٠٢٢ ،فضلا عن استمرار وجود العديد من الأصناف تحت الفحص من قطع الغيار بدون قيمة بصفة أمانة منذ مدة طويلة يرجع اقدمها لتاريخ ٢٠٢١/٧ .

الجدير بالذكر ان الشركة درجت على إستلام وإضافة بعض أصناف من المخزون السلعى "تعبئة / خلط " بموجب قوائم إستلام نهائية وقبل إصدار شهادات فحص فنى وصلاحية لها بالمخالفة لقواعد الرقابة على المخزون وللمادة رقم (٥٦ /١/ ٥) من اللائحة المالية للشركة.

يتعين اجراء التصويب اللازم وما له من اثر على صحة عرض القوائم ،وكذا الالتزام بأحكام لوائح الشركة وعدم الاستلام النهائى لاصناف المستلزمات الا بعد الفحص الفنى والقبول وتحديد مدى صلاحية الاصناف المذكورة ومدى الحاجة إليها وأسباب التأخير فى فحص بعضها لما لذلك من أثر على صحة رصيد المخزون والحسابات المختصة فى تاريخ القوائم المالية فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ .

رد الشركة :

- من المخطط له ان يتم فصل مخازن تحت الفحص عن مخازن الخامات القابلة للصرف.
- يتم اصدار شهادات الفحص فعلياً ولكن يتم تاخير الشهادات نتيجة لكبر حجم الاصناف التى تفحص . ويتم استعجال اصدار شهادات الفحص فور الانتهاء من عملية الفحص. مع العمل على توقيع قوائم الاستلام من قبل فنى الفحص المختص .

تعقيب الجهاز :

- جاء رد الشركة مكررا لردودها فى السنوات السابقة دون اتخاذ اى اجراء من القطاعات المختصة باتباع مواد اللائحة المالية بشأن الدورة المستندية الخاصة باستلام الاصناف تحت الفحص لحين قبولها والصرف منها واعداد قوائم للاصناف المنتهى فحصها وما له من اثر على الحسابات المالية المختصة وعلى الرغم من اتباع القواعد السليمة المشار اليها مع اصناف قطع الغيار ،هذا فضلا عن عدم تناول الرد اى اجراء تصحيحى للاصناف تحت الفحص من مواد التعبئة والتغليف وكذا مواد الخلط ودراسة الموقف بشأنها والاثر الناتج عن اعداد قوائم استلام نهائية قبل انتهاء فحصها واثر ذلك على تضمينها ضمن حساب المخزون فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ فضلا عن تعميم رد الشركة على تأخر الفحص بصفة عامة لكافة اصناف الشركة بسبب كبر حجم الاصناف التى تفحص فان هذا الرد جانبه الصواب حيث ان اصناف قطع الغيار تحت الفحص متاخر فحصها لمدة عام وعلى الرغم من انخفاض كميات تلك الاصناف.
- الأمر الذى لازلنا معه عند رأينا بضرورة اتباع احكام اللائحة المالية على كافة مستلزمات الشركة.

ملاحظة :

- تضمنت تكاليف الإنتاج فروقات اوزان فى نهاية كل شهر بمخزون الدخان الخام بمصانع التحضير بلغت صافى تلك الفروق نحو ٥,٨٩٢ طن حيث يقوم قطاع التكاليف باثباتها كميا دون تقييم وتحميلها ضمنيا ضمن تكلفة المنصرف ويرجع ذلك نتيجة لعدم التزام المخزن بالصرف وفقا للوزن الفعلى باذون الصرف والقيام بالصرف وفقا لمتوسط مرجح تقريبى لاوزان الرسائل الواردة فضلا عن عدم التزامه بصرف الكميات المحددة وقيامه عوضا عن ذلك بصرف كميات بالزيادة او النقص للانتاج وذلك لاعتماده على صرف كراتين كاملة بحالتها وتفاديا لفتح كرتونة وصرف جزء منها ودون اثبات ذلك .هذا علاوة على عدم الالتزام باثبات الوزن الفعلى للرسائل الواردة من المخازن الجمركية والقيام باثبات الاصناف بالاوزان الواردة اليها والمثبتة حين ورودها للجمارك على الرغم من اجراء وزن بسكول لتلك الاصناف ووجود فروقات دائمة بين وزن الجمارك ووزن البسكول وما له من اثر على تقييم المخزون ومتوسط المنصرف منه بالقوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

يتعين الالتزام بالاستلام والصرف بالاوزان الفعلية وحصر كافة الفروق الناتجة عن التسجيل الخاطىء بالدفاتر واجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن وما له من اثر على تقييم المخزون وتكلفة المنصرف بالقوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

رد الشركة :

- يجرى دراسة الصرف من مخزن خالص الرسوم بالوزن الفعلى الى مصنع التحضير . على ان يتم الصرف من مخازن الجمارك الى مخازن خالص الرسوم.

تعقيب الجهاز :

- تضمن رد الشركة دراستها لاجراء مستقبلى ولم يتناول الرد الاجراءات التصحيحة المتخذة بشأن الفروق المترتبة عن الخطأ فى تداول الاصناف وعدم الالتزام بالوزن الفعلى خلال العام المالى والاثر المترتب على تقييم المخزون وتكلفة المنصرف بالقوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ الامر الذى لازلنا فيه عند رأينا بشأن ما ورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- تضمن مخزون قطع الغيار نحو ٤٨,٣٩٩ مليون جنيه اصناف راكدة (الرصيد المتبقى من حصر اللجنة رقم ٧٠٣ لسنة ٢٠١٩ بشأن ماكينات قد سبق تكهينها) ما زالت الشركة مقدرة انخفاض لتلك الاصناف دون دراسة والبالغ فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٤٧,٢٦٩ مليون جنيه (علما بان قيمة الانخفاض تمثل المتبقى من انخفاض بمبلغ ٧٠ مليون جنيه تم تقديرهم فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ لاصناف قيمتها نحو ٧٠,٨١٩ مليون جنيه دون دراسة).
- الجدير بالذكر تخبط الشركة فى مدى استخدام العديد من تلك الاصناف فى صيانة الماكينات والتى سبق ان انتهت اللجنة المشار اليها بعدم الاحتياج اليها حيث تم صرف اصناف منها بنحو ٣٨٩,١٣٩ الف جنيه خلال الفترة وارتداد اصناف اخرى بنحو ٤,٥٤٦ مليون جنيه سبق صرفها العام السابق(تم تخفيض قيمتها بالكامل بتخفيض الارباح المرحلة دون الافصاح عن ذلك التخفيض بالقوائم المالية بالمخالفة للفقرة ٣٦ من معيار المخزون) وما يتبين معه قصور تلك اللجنة بشأن الرأى النهائى لتلك الاصناف (والذى ارجعت الشركة ذلك بسبب تسجيل الشركة لقطع الغيار بارقامها من المورد وليس أرقامها التجارية وهو ما تبين معه عدم تحقق اللجنة فى حينه بدقة قبل إستصدار رأيها بشان حاجة الشركة لتلك الأصناف) وكذا قصور مسئولى الصيانة بالمصانع بشأن طلب وارتجاع الاصناف الاخرى دون استخدام (والذى ارجعت الشركة ذلك لعدولها عن اجراء صيانات تشمل كافة ما تم صرفه من قطع غيار) .

- الجدير بالذكر ان الاصناف الراكدة يمكن طرحها فى برامج استبدالية مع الموردين الاجانب لماكينات تلك الاصناف والتى إعتادت الشركة على اجراء تلك البرامج وبيع اصناف راكدة بقيم مناسبة وبالتالى امكانية تحديد قيم عادلة لتلك الاصناف وصولا لصافى قيمتها البيعية يمكن بموجبها تقدير الانخفاض فى قيمتها الحالية

- اتصالا بما سبق انه لم يصدر حتى تاريخه اى قرار نهائى بشأن كيفية التصرف فى المتبقى من تلك الاصناف سوى قرار اللجنة التنفيذية رقم ١١٥ بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٨ بادراج اصناف بنحو ٤٠٩ الف يورو"وفقا لاخر تقديرات للشركة بنحو ٨,٥٣٣ مليون جنيه" فى برامج تبادلية ضمن شراء ماكينات من الموردين الاجانب"فوكى" وكذا مبلغ ١٨٠ الف يورو "وفقا لاخر تقديرات للشركة بنحو ٣,٦٥٩ مليون جنيه" مع المورد جاربيو"لم يصدر قرار لجنة تنفيذية بشأنه .علما بانه على اثر القرار المشار اليه تم استبدال اصناف اخرى بنحو ٣,١٣٣ مليون جنيه خلال الفترة.

- ماسبق دون إعادة تقدير الانخفاض فى رصيد الاصناف المشار إليها.

يتعين تحديد المسئولية بشأن اعمال لجنة حصر وراكد قطع الغيار وكذا مسئولى الصيانة وضرورة دراسة الموقف النهائى لتلك الاصناف المشار اليها للوقوف على كيفية التصرف فيها والالتزام بصدور قرار لجنة تنفيذية بشأن ما يتم التقرير باستبداله من قطع غيار والالتزام بمتطلبات معيار المخزون وموافاتنا بالدراسة التى على اساسها تم تقدير قيمة الانخفاض فى اصناف قطع الغيار للوقوف على صحتها مع مراعاة اعادة التقدير لذلك الانخفاض فى ضوء التغير فى خطط الشركة بشأن طريقة التصرف فى تلك الاصناف واجراء التسويات المحاسبية فى هذا الشأن.

رد الشركة :

- تم تحديد قطع غيار سوف يتم ادراجها فى برنامج الاستبدالات قطع غيار مع شركة فوكى وجاربيو وهى على النحو التالى :

امر التوريد	الشركة	قيمة الاستبدالات (يورو)	قيمة الاستبدالات (جنيه)
٦٧٠٧	جاربيو	١٨٠٠٠٠	٣٦٥٩٠٤٠
٦٦٩٦	فوكى	٤٠٩٤٤٩	٨٥٣٣٣٢٦,٦
الاجمالى			١٢١٩٢٣٦٦,٦

- وبالإشارة لملاحظه التقرير بالنسبة لشركة جاربيو بانه لم يصدر قرار لجنة تنفيذية بشانه :

- نود التوضيح بأن قرار اللجنة التنفيذية رقم ١١٥ والخاص بطلب بيع واستبدال قطع الغيار (فوكى -ساسيب -جى دى -وغيرهم) وحيث ان فى فتره عمل القرار لم يكن هناك بيان باستبدالات متاح غير مع شركة (فوكى -ساسيب -جى دى)وعليه تم التواصل مع قطاعات المشتريات لإفادتنا عن وجود اى استبدالات اخرى غير شركات السلاسل وتم الرد علينا وافادتنا بوجود امر توريد رقم ٦٧٠٧ بالاستبدال قطع غيار مع شركة جاربيو وتم تجهيز قطع الغيار فى صناديق خشبية وتجهيزها تمهيدا لشحنها للوكيل (شركه جاربيو) واما بالنسبة لامر التوريد الخاص بشركه (فوكى) رقم ٦٦٩٦ سوف يتم البدء فى تجهيزها فور خروج الصناديق الخاصة بشركة جاربيو.

- أما بخصوص الأصناف التى تم صرفها من مخزن الامانات للاستخدام فى صيانة الماكينات برجاء التكرم بالعلم بوجود قطع غيار بالماكينات ممكن استخدامها على اكثر من طراز وبالأخص قطع غير الكهرباء(SIEMEMS-ABB- SCHNEDIER) وقطع غيار الميكانيكا طراز (FESTO-MAC) هى طرازات عالمية لقطع الغيار فتلاحظ بعد تحويل قطع الغيار للامانات ان قطع الغيار مسجلة برقم قطعة الغيار الشركة الموردة وليس الرقم التاجرى وعليه تمت المراجعة مره أخرى وتم صرف الأصناف التى يمكن استخدامها على الماكينات بدل من تكهينها عملنا بانه فى الوقت الحالى تم تكليف مهندسين قطع الغيار بالتعاون مع مهندسى الصيانه بالمصانع لعمل (SURVEY) مراجعة شاملة لأرصدة المخازن على مستوى الشركة واضافة الرقم التجارى بجانب رقم قطعة الغيار بالشركة الموردة.

- اما بخصوص ارتداد (رجوع) أصناف تم صرفها بالعام السابق لمخزن الامانات هذه الأصناف تم صرفها لعمل صيانات بماكينات الشركة للانتاج المشترك مع شركة المنصور الدولية ولم يتم عمل صيانات كبيرة تشمل قطع غيار المصروفه بسبب ظروف الإنتاج والحاجه لعدم توقف اى ماكينه وتم مخاطبة الشركة لرد قطع الغيار التى لم يتم استخدامها منذ فترة صرفها بمخزن الامانات وتم عمل لجنه فنيه لفرز واستلام قطع الغيار التى لم ستم تركيبها على الماكينات وردها للمخزن للستفاده منها فى برامج استبدال قطع الغيار مع الشركات الموردة.

- هذا مع العلم أنه جارى اعادة تكويد كل قطع الغيار بكود موحد للشركة الشرقية -بجانب كود المورد لإمكانية استعمال بعض قطع الغيار على اكثر من طراز للماكينات.

تعقيب الجهاز :

- ما زلنا عند رأينا على النحو الوارد بملاحظتنا بشأن تحديد المسئولية بشأن اعمال لجنة حصر رواكد قطع الغيار وكذا مسئولى الصيانة.وضرورة دراسة الموقف النهائى لتلك الاصناف المشار اليها للوقوف على كيفية التصرف فيها والالتزام بصدور قرار لجنة تنفيذية بشأن ما يتم التقرير باستبداله من قطع غيار والالتزام بمتطلبات معيار المخزون وموافاتنا بالدراسة التى على اساسها تم تقدير قيمة الانخفاض فى أصناف قطع الغيار بنسبة ٩٧,٧ ٪ من قيمتها والذى لا يتناسب ذلك الانخفاض مع خطط الشركة فى طريقة التصرف فى العديد من تلك الاصناف باستبدالها بالتكلفة مع موردى الماكينات الجديدة وضرورة اعادة التقدير لذلك الانخفاض فى ضوء التغير فى خطط الشركة المشار اليه واجراء التسويات المحاسبية فى هذا الشأن.

ملاحظة :

- تضمن المخزون أصناف راكدة من التعبئة والتغليف بنحو ٨,٨٦٥ مليون جنيه منها نحو ١,٨٦١ مليون جنيه المتبقى من أصناف راكدة بمخازن اكتوبر صدر لها قرار رقم ٢٧٥ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٧ بالتصرف ببيع اغلبها واعدام بعضها .وكذا نحو٩٨ الف جنيه المتبقى من اصناف راكدة بالمخازن صادر لها قرار لجنة تنفيذية رقم ٢٩٨ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٦ بالتصرف ببيعها .٩٩ الف جنيه المتبقى من اصناف راكدة بالمصانع صدر لها قرار رقم ١٢٣ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤ بالتصرف ببيعها.

كما تضمن المخزون اصناف راكدة من تعبئة وتغليف بنحو ٨,٨٦ مليون جنيه صدرت قرارات اللجان التنفيذية بشأن بعضها بالتصرف فيها بالبيع والاعدام بنحو ٢,٠٥٨ مليون جنيه منذ اكتوبر ٢٠٢١ وحتى يوليو ٢٠٢٢ والباقى بنحو ٦,٨٠٧ مليون جنيه لم يصدر قرار بالتصرف الاقتصادى بشأنها (وفقا لبيانات الشركة) منها ما هو متهالك والبعض الاخر مرتبط بالتصدير وكذا توقف المنتج المرتبط بها ورفض الاسواق لها.

ودون قيام الشركة ببحث اسباب ركود تلك الاصناف والرجوع على المتسبب والذى قد يرجع ذلك للقصور فى دراسة احتياجات الشركة من المستلزمات بما يتناسب مع سياسات الانتاج والبيع لمنتجات الشركة.

وذلك دون اجراء دراسة للانخفاض فى قيمتها طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم "٢".

يتعين سرعة تنفيذ قرارات اللجان التنفيذية المشار اليه بشأن رواكد مستلزمات التعبئة والتغليف وتحديد الموقف بشأن كافة الاصناف الاخرى المشار اليها ودراسة التصرف الإقتصادى لها مع اعداد التسويات اللازمة المترتبة على تقدير قيمة الانخفاض لتلك الاصناف فى ضوء متطلبات معيار المحاسبة المشار اليه والعمل على تحقيق اسباب ركود كافة تلك الاصناف.

رد الشركة :

١- بالنسبة للمتبقى من مخزون الرواكد (لمواد التعبئة والتغليف) الخاص بقرارات اللجنة التنفيذية رقم ٢٩٨بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٦ . ورقم ٢٧٥ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٣٠ .

- أن قطاعات المشتريات والمخازن تقوم حاليا بتجهيز الأصناف لطرح مزايدة لبيعها لشركات الورق طبقا لقرارى اللجنة التنفيذية .

- أما بالنسبة للأصناف الخاصة بالقرار ١٢٣ لسنه ٢٠٢٢ بمصنع توينز (٤) ومصنع الطالبية تم صرفها خلال شهر يوليو ٢٠٢٢ لمحطة المخلفات (نواتج التصنيع) .

٢- بالنسبة للأصناف بطيئة الحركة بمخازن أكتوبر والطالبية بنحو ٦,٨٠٧ مليون جنيه والتى لم يصدر قرار التصرف الاقتصادى بشأنها (جارى حصر وفحص الأصناف بمعرفة لجنة الرواكد الحالية للتصرف الإقتصادى الأمثل) .(قرار تشكيل لجنة الرواكد رقم١٧١ بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢١) .

تعقيب الجهاز :

- ما زلنا عند رأينا بشان ما ورد بالملاحظة لعدم انتهاء الشركة من اجراءاتها لبحث الموقف بشأن الأصناف بطيئة الحركة وكذا عدم تناول الرد ما جاء بملاحظتنا بشأن اجراء دراسة لانخفاض قيمة المخزون الراكد من التعبئة والتغليف وكذا الاصناف المنتظر بحث موقفها المشار اليها .وكذلك التسويات المترتبة فى هذا الشأن بالقوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

ملاحظة :

- تضمن مخزون التعبئة والتغليف نحو١,٩٧٤ مليون جنيه قيمة١٥,٤٧١ طن (٣٩ ملف) من ملفات ورق بديل الالومنيوم ٨٠ سم ٥٠ جم مستورد .وكذا ٦٩ بوبين بوزن ٠,٥٥٢ طن بديل الالومنيوم مقاس ٨٢ مم بنحو ١٣ الف جنيه ، ٢٤ بوبين بوزن ٠,١٩٢ طن بديل الالومنيوم مقاس ١١٢ مم بنحو ٥ الاف جنيه قد تبين بشأنها ما يلى:-

- ورد للمخازن فى ٢٠١٦/٣/١٩ عدد ٤٠ ملف من صنف ورق بديل الالومنيوم ٨٠ سم ٥٠ جم مستورد بوزن ١٥,٩ طن بنحو ٢٠٣ الف جنيه على قوة امر التوريد رقم ٣٠٧٠ من المورد كولون "كوريا" وقد تم اختبارها وتحرر تقرير الاختبار رقم ٧٣ فى ٢٠١٦/٣/٢٣ وصرف عينات لمصنع الطباعة لقصها لبوبينات لاستكمال اختبارها ولتتناسب مع التشغيل مقاس ٨٢ مم ، ١١٢ مم الا انه تم رفضه فنيا بالمصانع بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٤ بسبب عدم رؤية فوتوسيلات الماكينة للخامة والسحب غير الجيد للموبينة الا انه تم اعادة التجربة وتم الرفض النهائى بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٣ بذات التقرير وبالافادة من فنيين المصانع بمحضر المناقشة بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١٨ بشأن ذلك الصنف افادوا بعدم تناسب استخدام الصنف فى انتاج السجائر لانه لا يسمح بالحفاظ على تخزين المنتج لمدد طويلة بعكس الحال مع صنف ورق الالومنيوم والمستخدم حاليا ويصل مدة تخزينه للسجائر الى ٦ اشهر فضلا عن رفض الاسواق له وفقا لبيان الشركة فى هذا الشأن.
- علاوة على عدم قيام الشركة بمراعاة الانخفاض فى قيمة تلك الاصناف المشار اليها وفقا لمتطلبات معيار المخزون رقم ٢ .

يتعين تحقيق اسباب ما سبق وتحديد الموقف بشأن الاصناف المشار اليهاودراسة التصرف الاقتصادى لها بما يعود بالنفع على الشركة وما يترتب عن ذلك من تسويات والافادة مع اعداد التسويات اللازمة المترتبة على تقدير قيمة الانخفاض لتلك الاصناف فى ضوء متطلبات معيار المحاسبة المشار اليه .

رد الشركة :

- بالنسبة لصنف بديل الألومنيوم (جارى فحصها بمعرفة لجنة الرواكد الحالية للتصرف الإقتصادى الأمثل لهذا الصنف) .

تعقيب الجهاز :

- إكتفت الشركة فى ردها بشأن الأصناف المشار اليها بالملاحظة بانه جارى فحصها بمعرفة لجنة الرواكد ولم تتناول فى ردها تحقيق اسباب قبولها من المورد والاحتفاظ بها منذ شرائها على الرغم من عدم قبولها فنيا وعدم تناسبها فى الاستخدام للانتاج فضلا عن عدم انتهاء الشركة من اجراءاتها لبحث الموقف بشأن تلك الاصناف وما يترتب على ذلك من دراسة لتقدير الانخفاض فى قيمتها والتسويات المترتبة فى هذا الشأن بالقوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

ملاحظة :

- تضمن مخزون التعبئة والتغليف نحو ٩٦٩ الف جنيه اصناف خامات التعبئة الخاصة بمنتجات دخان الشعر بالشكل القديم منها اكياس دخان الشعر الخارجية (احمر ،اخضر) والخامات المرتبطة بها من كوالى وخراطيش بنحو ٨٢٦ الف جنيه صدر قرار اللجنة التنفيذية رقم ٧٨ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩ بالتخلص منها وتحويلها لمخزن المخلفات بعد الدشت والطمس ،وكذا اصناف اخرى من اكياس دخان الشعر الداخلية بنحو ١٤٣ الف جنيه صدر ذات القرار المشار اليه باستخدامها علما بانه سيتم الاستفادة بها فى اغراض اخرى بخلاف تعبئة المنتج النهائى حيث ان المنتج المعبأ بالشكل الجديد لا يحتوى على اكياس داخلية ،علاوة على ما سبق عدم قيام الشركة بمراعاة الانخفاض فى قيمة كافة الاصناف المشار اليها وفقا لمتطلبات معيار المخزون.

يتعين تحديد المسئولية بشأن ما سبق ومراعاة الانخفاض فى قيمة الاصناف التزامات بمتطلبات معيار المحاسبة رقم ٢ المخزون.

رد الشركة :

- كانت محل نظر اللجنة المشكلة بموجب قرار السيد الاستاذ / الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب رقم (٧) بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٢ والتى انتهت لاحالتها للشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٦ ومن ثم قيدها بسجلات التحقيقات بالشئون القانونية وعلى هذا النحو جارى استكمال إجراءات التحقيق .

تعقيب الجهاز :

- الاجراءات المشار اليها برد الشركة الحالى هذا بخلاف ما سبق الاشارة اليه برد الشركة على التقرير التفصيلى على القوائم المالية المنتهية فى العام المالى السابق فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بانه تم التحويل للشئون القانونية بموجب تأشيرة السيد الأستاذ العضو المنتدب والرئيس التنفيذى والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٥ لا يمثل سوى مماطلة من جانب الشركة فى اتخاذ الاجراءات التصحيحة وقصور الشئون القانونية فى الانتهاء من التحقيق وتحديد المسئولية وتوقيع الجزاء المناسب.
- علاوة على عدم تناول الشركة فى ردها الاجراءات المتخذة لمراعاة الانخفاض فى قيمة الاصناف إلتزاماً بمتطلبات معيار المخزون
- الأمر الذى لازلنا عند رأينا بشأن ما ورد بملاحظتنا.

ملاحظة :

- إستمرار تضمن مخزون مواد التعبئة والتغليف أصناف مرفوضة تخص الموردين بلغت فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو٧,٦٠٧مليون جنيه (مجنبة ببطاقات صنف مستقلة) منها اصناف بنحو ٧٧١ الف جنيه صدر بشأنها قرار اللجنة التنفيذية رقم ٨١ لسنة ٢٠٢٢ بالتصرف فيها لصالح الشركة بعد طمس معالمها ودشتها وفرمها واصناف اخرى بنحو ٦,٨٣٦ مليون جنيه صدر لها اذون افراج للموردين يرجع اقدمها لتاريخ ٢٠٢١/١٠ لسحبها من المخازن ومازالت موجودة الجدير بالذكر انه صدر قرار العضو المنتدب والرئيس التنفيذى رقم ٤١٤ الصادر بتاريخ ٢٠٢١/١١/٨ بتشكيل لجنة دائمة لحصر واقتراح التصرف فى الاصناف المرفوضة والتى اسفر عنها قرار اللجنة التنفيذية المشار اليه .كمايوجد أصناف اخرى مستوردة غير صالحة "عواريات" ملفات كرتون كرومو وبكر شفاف بلغ وزنها نحو ١,٣٤٦ طن تخص شركة التأمين مشونة بالمخازن بدون قيمة وما لذلك من اثر على شغل مساحات تخزينية بالشركة بدون داعى.

يتعين سرعة تنفيذ قرار اللجنة التنفيذية المشار اليه بالتصرف لصالح الشركة وكذا مخاطبة الموردين لاستلام الاصناف المرفوضة وكذا شركة التامين لشغلها مساحات مخزنية دون فائدة واتخاذ الإجراءات بشأنها فى حالة عدم استجابة الموردين لذلك وفقا لقرار العضو المنتدب المشار اليه وما يستتبعه من التسويات المحاسبية اللازمة فى هذا الشأن.

رد الشركة :

- فور صدور أذون الافراج تم مخاطبة الشركات لإستلام الكميات المرفوضة أما بخصوص الأصناف التى تحمل العلامة التجارية لشركتنا يتم اعدامها فى حضور المورد بموجب اذون افراج اعدام .
- أما بخصوص الاصناف المرفوضة التى تخص شركة مصر للتامين قد تم مخاطبة شركة مصر للتامين بتواريخ (٢٠٢٢/٥/٣١ و ٢٠٢٢/٨/٧ و ٢٠٢٢/٩/١) وذلك لسحب الكميات التالفة والمرفوضة وتم الرد من شركة التامين بأنها بصدد إتخاذ الإجراءات اللازمة لإستلامها من مخازننا .

تعقيب الجهاز :

- لم يتناول الرد الاجراءات المتخذة بشأن الاصناف المرفوضة والتى تاخر الموردين فى سحبها من الشركة تنفيذا لقرار العضو المنتدب والرئيس التنفيذى رقم ٤١٤ الصادر بتاريخ ٢٠٢١/١١/٨ بتشكيل لجنة دائمة لحصر واقتراح التصرف فى الاصناف المرفوضة وهو ما يتبين معه القصور فى تنفيذ القرار المشار اليه لاكتفاء الشركة بمخاطبة الموردين باستلام كمياتهم المرفوضة دون تفعيل القرار سالف الذكر هذا بخلاف ما سيستتبع تنفيذ القرار من تسويات محاسبية فى هذا الشأن الأمر الذى لازلنا فيه عند رأينا على النحو الوارد بالملاحظة.

ملاحظة :

- تضمن مخزون التعبئة والتغليف كمية بنحو ٧,٤٧٠ طن اصناف منتهية الصلاحية من الاحبار "الوان متنوعة" (ضمن رصيد مخازن اكتوبر) بقيمة نحو ٤١٥,٩٨٦ الف جنيه وقد أفادت الشركة انه جارى تجربتها بعد افادة قطاعات المعامل بامكانية صلاحية تلك الأصناف بشرط سلامة العبوة وعدم تعرضها للهواء ولم يتم مراعاة الاضمحلال فى قيمتها وفقا لمتطلبات معيار المخزون رقم ٢ المخزون.

يتعين بحث الموقف النهائى بشأنها وكذا الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه .

رد الشركة :

- بالنسبة لأصناف الأحبار منتهية الصلاحية (جارى فحصها بمعرفة لجنة الرواكد الحالية للتصرف الإقتصادى الأمثل لهذا الصنف) .
- تم توريد هذه الأصناف بناء على امر توريد والصادر بناء على خطة احتياجات المصانع من الأصناف وتم صرف عينة منها وقبولها فنيا اما صرفها للمصانع يرجع الى احتياجات المصانع الفعلية وانه لم يتم طلب هذه الأصناف وقد تمت مخاطبة قطاعات المعامل والبحوث والجوده لبحث صلاحية هذه الأصناف وقد افاد ان صلاحية الاحبار ممتدة بشرط سلامة العبوة وعدم تعرضها للهواء ولا مانع لاستخدامها.
- وانه تم صرف صنف حبر أصفر فاتح بالكامل بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٨ و ٢٠٢٢/٨/٩ وتم صرف صنف أصفر غامق بالكامل بتواريخ ٢٠٢٢/٨/٨ و ٢٠٢٢/٨/٩ وأنه تم صرف صنف حبر أزرق ٦٦١ عدد واحد باستله عينة للتجارب بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٨ وتم صرف حبر رمادى G4 عدد واحد باستلة عينه للتجارب بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٤ وتم صرف حبر أحمر ٤١٤ عدد واحد باستله عينة للتجارب بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٤ وسوف يتم ارسال باقى الأصناف الى مصنع الطباعة للتجارب .
- تم مخاطبة مصنع الطباعة عن تشغيل تلك الكميات وأفاد انه تم تشغيل الحبر الأصفر الفاتح والغامق بالكامل فى طباعة تقليد الفل وان باقى الأصناف مازالت تحت التجارب .
- أما بخصوص عدم فصل الأصناف الغير صالحة وبطيئة الحركة بكشوف مستقلة نفيد سيادتكم بانه لا يتم فصل الأصناف فى كروت مستقلة بواسطة إدارة المخازن الا بناء على صدور تقرير اختبار غير صالح من المعامل والجودة او اذون افراج صادر من قطاع المشتريات أو صدور اذن مرتجع غير صالحة من المصانع .

تعقيب الجهاز :

- ما تناوله رد الشركة من اسباب شراء كميات الاحبار المشار اليها الى خطة الاحتياجات بالمصانع وان الصرف يتم وفقا للاحتياجات الفعلية هذا لايعد تبريرا لوجود اصناف انتهت صلاحيتها وفقا لتاريخ المورد انما يمثل تقصيرا فى خطة الاحتياجات المرتبطة بخطط الانتاج وعدم تناسبها مع الانتاجيات الفعلية للمصانع وهو ما يستدعى اعادة النظر عند اعداد اى خطط للانتاج تتوافق مع الواقع الفعلى لنشاط الشركة وما يترتب على ذلك من تحديد الاحتياجات من مستلزمات الانتاج بدرجة مناسبة وواقعية تفاديا لتلف الخامات وركودها بالمخازن.

❖علاوة على عدم تناول الرد للموقف النهائى للاصناف تحت التجربة من الاصناف المشار اليها وما يستتبع ذلك من اجراءات تصحيحية وتسويات محاسبية التزاما بمتطلبات معيار المخزون على النحو الوارد بالملاحظة.

- وما زالت الإدارة عند رأيها بشأن ما ورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- تضمن مخزون الإنتاج تحت التشغيل اخر المدة نحو ١٨٢ طن جذور مرفوضات تشغيل .ونحو ٣١٧ طن تراب "بودرة" دخان .فضلا عن ١,٨٩٤طن من بقايا البارطللو والتوسكانى وناعم البارطللو خاصة بتصنيع السيجار .كما تضمن مخزون الخامات نحو ٣٧ طن جذور مرفوضات تشغيل كل تلك الاصناف بدون قيمةوما له من اثر على تحميل قوائم التكاليف وتكلفة المبيعات بقيمة تلك الاصناف المرفوضة من التشغيل وماله من اثر على تقييم المخزون ونتائج النشاط.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتقييم مرفوضات التشغيل لإظهار المخزون وتكلفة المنتجات على حقيقتها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

رد الشركة :

- تعتبر مرفوضات تشغيل نواتج مخلفات عملية التصنيع وقد تضمنت تكاليف الانتاج كامل قيمة الدخان المصنع بما فيها هذه المرفوضات لذا لا يتم اعادة تقييمها مرة اخرى حيث ان الشركة لا تقوم بتخفيضها من تكلفة المنتج الاولى وفى حالة عدم استخدام هذه المرفوضات يتم إعدامها .

تعقيب الجهاز :

- مازلنا عند رأينا بشان تقييم المرفوضات المشار اليها لاظهار المخزون وتكلفة المنتجات على حقيقتها هذا وتجدر الاشارة بان رد الشركة جاء متكررا منذ عدة سنوات مشيرا الى صدور قرار من مجلس الادارة بتلك المعالجة التى اشرنا الى خطئها فى تقاريرنا بالاعوام السابقة وهذا يستوجب اتخاذ الاجراءات من قبل المسئولين بالشركة لتصحيح الوضع حيث ان الاساس فى توجيه ملاحظتنا خلال العام هو قيام ادارة الشركة بالوقوف على الاخطاء وتصويبها وليس مجرد قيام قطاع بعينه داخل الشركة بتكرار الرد سنويا أو إلقاء مسئولية القصور المشار اليه الى الادارة التى هى فى الاساس موجه اليها الملاحظات .

- فضلا عن صدور قرارات الجمعيات العامة بتنفيذ ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات وهو الأمر الذى لم يتم .

ملاحظة :

- كما تضمن مخزون الانتاج تحت التشغيل أخر المدة أصناف راكدة بنحو ٩٠ الف جنيه منها :-

- نحو ٦١,٩٦٠ الف جنيه قيمة دخان مفروم مخلوط والخاص بمنتجات معسل التصدير المرتجع من شركة هانيمان فى ٢٠٢٢/٢/١٧ بقرار مجلس الإدارة بجلسة رقم ٥ فى ٢٠٢٢/٢ وذلك لعدد ٩٥ كرتونة بوزن ٩٢٢,٢٥ كيلو بحجة تسييل العسل بها الا انه تبين من التقرير الفنى بشأنها أن التسييل لا يمثل سوى ٤٪ من الكمية نتيجة عيوب الصناعة ولم تقم الشركة بالرجوع على العميل ولا يوجد ضمانات للحفاظ على حقوق الشركة فى هذا الشأن.

- هذا بخلاف كمية ٤١٤,٧٥ كيلو بقيمة ٢٨ الف جنيه تمثل توالف نكهات بواقى انتاج تصدير منذ سنوات واخرى لاختبار الماكينات وكذا استطلاع رأى الاسواق هذا بخلاف ١,٣ طن مخلفات انتاج لم تراعى الشركة الانخفاض فى قيمتها .

يتعين تحقيق اسباب ما سبق والعمل على تلافى العيوب المشار اليها فى التصنيع والعمل على صدور قرار بالتصرف فى كافة الكميات الغير صالحة ومراعاة الانخفاض فى قيمتها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وفقا لمتطلبات معيار المخزون.

رد الشركة :

- فى إنتظار قرار لجنة تنفيذية للتصرف فى تلك الأصناف .

تعقيب الجهاز :

- لم يتناول رد الشركة تحقيق اسباب ما ورد بالملاحظة وكذا لم يتناول اى اجراءات قامت بها الشركة بشأن تلافى عيوب التصنيع المشار اليها علاوة على عدم قيام الشركة بمراعاة الانخفاض فى قيمة الاصناف التزاما بمتطلبات معيار المخزون واكتفت فى ردها بانها بصدد انتظار قرار لجنة تنفيذية للتصرف فى الاصناف الراكدة المشار اليها وذلك دون وجود ما يؤيد ذلك من قرارات مشكلة لابداء الراى فى طريقة التصرف فى تلك الاصناف كما هو متبع بالشركة قبل صدور اى قرار لجنة تنفيذية الامر الذى لازلنا فيه عند رأينا على النحو الوارد بالملاحظة.

ملاحظة :

- ظهر رصيد مخزن المخلفات والخردة بحساب المخزون فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٢,٢٣٩ مليون جنيه تبين بشأنه استمرار الشركة بجرد العديد من الاصناف تقديريا (الاصناف ذات الوزن) باثبات الأرصدة الدفترية المدونة بكروت صنف امين المخزن والتى سبق اضافة كافة المخلفات بالمخازن وفقا للشكل الغالب لكل حمولة ترد للمخزن دون فرز وتصنيف وجرد كل صنف على حدة ودون وجود (كروت مقيمة تفصيلية لحركة الاصناف المخزنية) بالادارة المالية مما يشكك فى صحة قيمة أرصدة المخلفات .هذا بالاضافة الى استمرار قصور الدورة المستندية لعمليات الاضافة لحسابات مخزن المخلفات حيث لا يتم اعداد قيد الاضافة من مخلفات انتاج الى المخزن من واقع قوائم ومحاضر الاستلام انما يتم تحديده كمتمم حسابى للاصناف المباعة وارصدة المخزن.

إتصالا بما سبق استمرار عدم اثبات وتقييم العديد من اصناف المخلفات والخردة المشونة بمخزن الامانات (التابع لمحطة المخلفات) بالحسابات المالية وكذلك عدم الوقوف على طبيعة بعض البنود الاخرى بمحضر جرد ذات المخزن "الامانات" مثل سيور الشحن ،مواتير، أوناش وموقف تكهينها واستبعادها من دفاتر الاصول الثابتة .

يتعين اجراء الجرد الفعلى لكافة الاصناف وكذا ضرورة تلافى اوجه القصور بالمخزن المشار اليه .

رد الشركة :

- نظراً لضخامة كميات نواتج التصنيع وتنوعها الواردة الى محطة نواتج التصنيع مما يصعب معه معرفة أوزان كل صنف بل يتم الوزن بالحالة الموجودة عليها الشاحنة ولا يتم فصل هذه الأصناف إلا بعد تفريغها على الأرض وبالتالى لا يتم إستخراج قائمة إستلام لكل صنف على حدة وتتم المراقبة عن طريق الجرد الفعلى للاصناف التى يمكن جردها فعلياً وهى الاصناف التى يمكن عدها أما الأصناف التى لا يمكن عدها فتخضع للجرد التقديرى لإستحالة جردها فعلياً .

تعقيب الجهاز :

- جاء رد الشركة مكررا لردودها فى السنوات السابقة وغير متضمن مايفيد معالجة القصور بالدورة المستندية لعمليات الاضافة للمخزن ، حيث أفادت الشركة بأنه يتم فرز الاصناف عند تفريغها على الارض دون توضيح منها ان توقيت الفرز يتم عند البيع فقط كما افادت فى ردودها على تقاريرنا فى الاعوام السابقة .كما ان تاكيد الشركة بان الاصناف التى لايمكن عدها تخضع للجرد التقديرى يؤكد ما نشير اليه بملاحظتنا بشان صعوبة التحقق من رصيد تلك المخلفات فى تاريخ نهاية العام المالى فى ضوء عدم وجود اجراء بديل يمكن الاعتماد عليه للقصور فى الدورة المستندية لاثبات اصناف المخلفات بالمخزن وما ينتج عنه القصور الشديد فى الرقابة على تلك الاصناف.

ملاحظة :

- قامت الشركة بتقييم كافة اصناف الانتاج غير التام بالتكلفة دون اجراء مقارنة بينها وبين صافى القيمة البيعيةللمخزون بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٩ من المعيار رقم (٢) المخزون فى ضوء وجود العديد من الاصناف الخاسرة مثل اصناف المعسل بانواعها وبعض اصناف السيجار (التى تباع فى الاساس بسعر أقل من سعر التكلفة).

يتعين إجراء التصويب اللازم والالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية المشار اليها .

رد الشركة :

- يتم تقييم المخزون من الانتاج التام بالتكلفة طبقا للمتوسط المرجح أما بخصوص الأصناف الخاسرة والتى يكون التكلفة اعلى من سعر البيع يتم تقييم هذه الأصناف بصافى القيمة البيعية وذلك لإعداد قيد مخصص انخفاض سعر البيع وذلك المخصص يتم تعديله فى نهاية كل سنه ماليه. باستخدام صافى القيمة البيعية .

تعقيب الجهاز :

- ما زلنا عند رأينا بشان ما ورد بالملاحظة التزاما بمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ٢ المخزون.

ملاحظة :

- تضمن مخزون الانتاج التام نحو ١,٠٦٢ مليون جنيه قيمة اصناف محرزة من السجائر والمعسل المختلفة (٣٧٥ الف علبة سجائر وعدد ٤٢ باكو معسل) بمخازن بيع الشركة على مستوى الجمهورية لم تقم الشركة بمراعاة الانخفاض فى قيمتها على الرغم من عدم امكانية الشركة فى التصرف فى تلك الأصناف منذ سنوات .

يتعين متابعة الموقف القانوني بشأن تلك الاصناف المحرزة بالمخازن وموافاتنا باجراءات الشركة تجاه ذلك ومدى قدرة الشركة على التصرف فيها وما يستتبعه من تقدير للانخفاض فى قيمة تلك الاصناف والتسويات المترتبة عن ذلك الشأن بحساب المخزون.

رد الشركة :

- يوجد عدد ٣٧٤٣٧٦ علبة سجائر (تموين) . وعدد ٣٣٠ علبة (صحة) . و٤٢ باكو معسل (صحة) .

١- بالنسبة الى قضايا التموين فى انتظار البت فيها عن طريق القطاع القانونى مع العلم ان كل هذه الكميات لازالت فى فروع البيع ويتم تقليب البضاعة مع الحفاظ على الكمية المحرزة حتى لا تفسد البضاعة من تركها مهملة ولا تفقد الشركة قيمة هذه البضاعة . ويتم مخاطبة القطاع القانونى لسرعة البت فى هذه القضايا .

٢- بالنسبة الى قضايا الصحة فى انتظار ورود تقرير فحص وزارة الصحة النهائى ونسبة الكميات المحرزة (صحة) ضئيلة جدا بالنسبة للكميات المحرزة (تموين) .

تعقيب الجهاز :

- لم يتناول رد الشركة الموقف القانونى للأصناف المحرزة واجراءات الشركة تجاه ذلك ومدى قدرة الشركة على التصرف فيها وما يستتبعه من تقدير للانخفاض فى قيمة تلك الاصناف والتسويات المترتبة عن ذلك الشأن بحساب المخزون الامر الذى لازلنا فيه عند رأينا على النحو الوارد بالملاحظة.

ملاحظة :

- درجت الشركة على عدم تشكيل لجان مستقلة لجرد النقدية بكافة فروع البيع بمواقع الشركة المختلفة فى تاريخ إقفال القوائم المالية والبالغ رصيدها فى تاريخ المركز المالى نحو١٥٢,٠٨٧ مليون جنيه بنسبة ١٠٠٪. ويقوم قطاع المبيعات بالشركة بجرد كافة الفروع البيعية فى تاريخ القوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ استنادا للبند رقم ٣ من المادة ٤٥ من اللائحة المالية للشركة

نكرر التوصية بضرورة تشكيل لجان مستقلة لجرد النقدية فى تاريخ المركز المالى للتحقق من صحة الرصيد لما له من أثر على القوائم المالية ،وكذا معالجة قصور اللائحة المالية فى هذا الشأن إحكاما للرقابة.

رد الشركة :

١- يتم الجرد فى نهاية المراكز المالية كل ثلاثة شهور حيث يقوم بالجرد ٢٢ مراجع حسابات وهو كل قوة قطاع حسابات فروع البيع والعملاء علماً بأنه يتم الجرد مساءا بالارصدة النهائية الموجودة بفروع البيع فى يوم واحد ووقت واحد .

٢- بالنسبة للجرد الذى يتم فى المراكز المالية كل ثلاثة شهور يستعان بـ ٩ محاسبيين من الادارة العامة لحسابات العملاء التابعة لقطاع حسابات فروع البيع والعملاء حتى يتسنى لنا جرد اكبر عدد ممكن من المخازن فى يوم واحد ووقت واحد ايضاً .

٣- يتم الجرد المفاجئ الدورى كل شهر من قبل الإدارة العامة لحسابات فروع البيع التابعة لقطاع حسابات فروع البيع والعملاء على مستوى جميع فروع البيع على مدار الشهر كله من خلال عدد ١٣ مراجع حسابات فقط .

٤- سيراعى تغطية أكبر قدر ممكن من فروع البيع بالمحافظات المختلفة بالجرود القادمة للمراكز المالية .

- بيان بنسبة جرد فروع البيع المجرودة من طرف قطاع حسابات فروع البيع والعملاء فى ٢٠٢٢/٦/٣٠

المنطقة	نسبة الجرد من قبل قطاع حسابات فروع البيع والعملاء
الاسكندرية وغرب الدلتا	%٨٣,٩٤
الوجه البحري	%٥٤,٥٠
الوجة القبلي	%٢٥,١٢
القاهرة وفروعها	%٩٧,٦٥
مركز بيع الجيزة	%١٠٠
نسبة اجمالي المجرود من طرف قطاع حسابات فروع البيع والعملاء الي اجمالي النقدية الموجودة في فروع البيع	%٧٣,٦٦

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة تشكيل لجان مستقلة لجرد النقدية فى تاريخ المركز المالى للتحقق من صحة الرصيد لما له من أثر على القوائم المالية، وكذا معالجة قصور اللائحة المالية فى هذا الشأن إحكاما للرقابة.

ملاحظة :

- تبين وجود إنخفاض كبير بالسيولة المتوافرة بالشركة حيث بلغ رصيد النقدية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٤,٣٠٠ مليون جنيه مقابل نحو١,٠٦٤ مليار جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بإنخفاض بنسبة ٩٩,٦٪ كما لم يتبين قيام الشركة بإجراء دراسة شاملة توضح الحد الأدنى الامن من السيولة الواجب الإحتفاظ به بما يضمن تغطية التكاليف التشغيلية وممارسة الشركة لانشطتها وسداد الشركة لالتزاماتها فى مواعيدها وبما يدعم إستمرارية الشركة والتى تعد أحد الفروض التى أعدت القوائم المالية وفقاً لها .

يتعين القيام بإعداد دراسات اللازمة بشأن موقف السيولة بالشركة واتخاذ ما يلزم تجاه حجم السيولة الواجب الإحتفاظ به فى ضوء نتائج الدراسة .

رد الشركة :

- أسباب انخفاض السيولة فى يونيو ٢٠٢٢ :

١- قيام الشركة بسداد التزامات ضريبية فى ٦/٢٩ قيمتها ١,٣٨٩ مليار.

- قيام الشركة بأستثمار الاموال الاستثمار الامثل بما لا يؤثر على تغطية التكاليف التشغيلية وسدادها لالتزاماتها فى مواعيدها وتحقيق اعلى عائد على استثمار الاموال.

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا من ضرورة موافاتنا بدراسة شاملة عن موقف السيولة وقدرة الشركة على مواجهة الإلتزمات المتداولة للتحقق من الملاءة المالية للشركة.

ملاحظة :

مدى كفاية المخصصات

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١,٢٨٩ مليار جنيه تبين بشأنها ما يلى :

- تم حساب المخصص المشار إليه دون الأخذ فى الإعتبار تاثير القيمة الزمنية للنقود حتى يكون المخصص بالقيمة الحالية للنفقات المتوقع ان يتم طلب تسويتها تطبيقا لمتطلبات الفقرة ٤٥ من معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٨ .

- تضمن مخصص الضرائب المتنازع عليها مبلغ نحو ٨٨,٧٤٦ مليون جنيه تمثل الفروق المقدرة عن السنوات الضريبية من ٢٠١٥/٢٠١٦ حتى ٢٠١٧/٢٠١٨ تم التوصل إليها إستناداً إلى متوسط نسبة الفروق الى الضريبة المدرجة بالإقرار الضريبى بالسنوات السابقة ولما كان الشركة تسلمت نماذج الفحص الضريبى (نموذج ١٩ ضريبة) عن تلك الفترات (أخرهم كان فى ٢٠٢٢/٧/١٧) متضمن فروق الضريبة عن تلك السنوات الثلاث المشار اليها بنحو ٥١٣,٦٥٩ مليون جنيه وبزيادة بنحو ٤٢٤,٩١٣ مليون جنيه فكان على الشركة تقدير الضريبة فى ضوء الفروق التى أسفر عنها الفحص(وقدرة الشركة على تخفيض تلك الفروق) عوضا عن الطريقة المستخدمة فى حساب المخصص وذلك تطبيقا للفقرة ٣٦ من معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٨ حتى يعبر المبلغ المعترف به عن أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الإلتزام المتوقع عن تلك الفترات .

رد الشركة :

- تم إعداد نموذج (١٩) للسنوات ٢٠١٦/٢٠١٥ حتى ٢٠١٨/٢٠١٧ على عجل من قبل مصلحة الضرائب حتى لا يسقط حق مصلحة الضرائب بالتقادم وبالتالى تم رد معظم التكاليف والمصروفات الى الوعاء الضريبى واحتساب ضريبة عليها لذلك تم حساب المخصص فى ضوء الفروق الضريبية التى تم تسويتها مع مصلحة الضرائب خلال الفحوص السابقة لذا تم الابقاء على حسبه المخصص كما هو لحين الانتهاء من النزاع .

تعقيب الجهاز :

- أغفلت الشركة الرد عما تضمنته الملاحظة من ضرورة الاخذ فى الاعتبار القيمة الزمنية للنقود على النحو المبين بالملاحظة وعليه لازلنا عند رأينا حيث ان عدم الالتزام بالمعيار يترتب عليه عدم صحة المخصص .
- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة حيث كان يجب تقدير المخصص فى ضوء الأسس التى وردت بنموذج ١٩ ومدى قدرة الشركة على إثبات أحقيتها فى تخفيض تلك الضرائب عوضاً عن قيامها بتقدير الفروق الضريبية استنادا الى نسب الفروق الى الضرائب بالسنوات السابقة وعليه نرى خطأ الشركة فى تقدير المخصص وانه لا يعبر عن افضل تقدير للنفقات المتوقعة وفقا للفقرة ٣٦ من معيار المحاسبة رقم ٢٨ وان الشركة تتقاعس عن التطبيق الصحيح للمعيار .

ملاحظة :

- تبين ورود مطالبة من المصلحة بسداد الضريبة الاضافية عن السنوات ٢٠١٥/٢٠١٤-٢٠١٦/٢٠١٥ (نموذج ٣سداد) بنحو ٢١٨,٣٣٣ مليون جنيه وحيث ان الشركة استوفت شرط السداد لاصل الدين قبل صدور قانون ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ وعليه تستحق التجاوز عن ٦٥٪ من ذلك المبلغ ليصبح ٧٦,٤١٦ مليون جنيه حال السداد فى موعد اقصاه ٢٠٢٣/٣/١ وبالتالى كان يجب على الشركة تخفيض المخصص بالمبلغ المشار اليه وتعليته كألتزام على الشركة لصالح مصلحة الضرائب حيث أصبح المبلغ المذكور يتفق مع تعريف الالتزام (وليس المخصص) الوارد بالفقرة ١٠ من معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٨

رد الشركة :

- سيتم مراعاة ذلك مستقبلا.

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة لما لذلك من اثر على صحة تصوير وعرض القوائم المالية .

ملاحظة :

- قيام الشركة بتقدير ضريبة قيمة مضافة عن السنوات ٢٠١٩/٢٠٢٠-٢٠٢٠/٢٠٢١ عن فاقد البندرول بنحو ٣١٦,٤٩١ مليون جنيه على اساس اجمالى الفاقد بتلك الاعوام بعد استبعاد نسبة مسموحة بها من تلك الفاقد ٢,٣٪ دون اى اسانيد لتلك النسبة ولما كانت مصلحة الضرائب فى خضم فحصها للسنوات ٢٠١٦/٢٠١٧ حتى ٢٠١٨/٢٠١٩ قامت بحساب ضريبة على اجمالى الفاقد يكون الشركة جانبها الصواب فى تقدير ضريبة البندرول والتى تبلغ فى حالة قيام المصلحة بحساب الضريبة عن كامل الفقد بالعامين المشار اليهما نحو ٢,٢١٠ مليار جنيه وذلك وفقا لما ورد بمذكرة الفحص عن اخر فترات خضعت للفحص واذا ما تم الاخذ فى الاعتبار ما تم التوصل اليه من تسوية بالمأمورية المختصة وقرار لجنة الطعن من تخفيض ضريبة البندرول عن السنوات ٢٠١٦/٢٠١٧الى ٢٠١٨/٢٠١٩ من ٣,٩ مليار ١,٢١٥ مليار جنيه (لم يرد بمحضر اللجنة الذى تم موافقتنا به سوى القيمة النهائية المتفق عليها حيث تم تخفيض المبلغ من ٤,٤٦ مليار الى ١,٣٩ مليار جنيه وعليه تم تنسيب ضريبة البندرول بمذكرة الفحص الى الاجمالى لتسرى على الرقم النهائي) تكون الضريبة المقدرة عن تلك السنوات ٢٠١٩/٢٠٢٠-٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٦٨٨,٨ مليون جنيه اى بزيادة بنحو ٣٧٢,٣١ مليون جنيه عما تضمنه المخصص .
- علاوة على ما سبق ولما كانت الشركة اغفلت الاخذ فى الاعتبار فاقد البندرول للعام المالى المنتهى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ عند حساب المخصص ولما كان الفاقد بلغ نحو ٧٩ مليون طابع ضريبى وحيث ان متوسط الضريبة للعلبة وفقا لبيان الشركة ١٣,٣٧ جنيه يكون من المتوقع ان تتحمل الشركة ضريبة عن الفاقد المشار اليه بنحو ١,٠٥٦ مليار جنيه واذا ما تم الأخذ فى الأعتبار التخفيض المشار اليه سابقا بالتسوية التى بالمأمورية يكون مطلوب تدعيم المخصص عن البند المشار اليه بنحو ٣٢٩ مليون جنيه .

رد الشركة :

- تم التعامل فى هذه الحالة على أنها حالة عدم التأكد والتى تحيط بالقيمة التى سيتم الاعتراف بها كمخصص وحيث كونها الحالة الوحيدة من نوعها لذلك تم تكوين المخصص فى ضوء التسوية السابقة التى قامت بها الشركة مع مصلحة الضرائب فى حالة نسبة الهالك وكذا نسبة الهالك فى الشركات المثيلة وهذا أفضل تقدير تم التوصل اليه بناءا على الفقرة ٣٩/٣٨/٣٧ من معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٨ .

ومن ثم تم مخاطبة الرقابة الصناعية وقد قامت الرقابة الصناعية بزيارة الشركة للمعاينة وجارى اصدار التقرير .

تعقيب الجهاز :

- رد الشركة جانبه الصواب حيث لم يتم اعداد المخصص فى ضوء التسوية مع المصلحة وانما وفقا لاسس عشوائية مستندة الى اعتماد نسبة هالك بمقدار ٢,٣ ٪(دون اى اساس لهذه النسبة) فضلا عن انه لم يتم الاستناد الى اى شركات مثيلة بالدراسة التى قدمت لنا كما اغفلت الشركة الرد عن عدم تضمن المخصص لمقدار الفروق المتوقع تحملها عن فاقد البندورل عن العام المنتهى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وعليه لا زلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- تضمن المخصص المشار اليه نحو ٣٨,٥٢٥ مليون جنيه عن فروق ضريبة المرتبات المتوقعة فى حين ان ضريبة المرتبات هى ضريبة شخصية يقع عبئها على العاملين بالشركة .
- اغفلت الشركة عند حساب المخصص تقديراتها للفروق الضريبية المتوقعة عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ واثر ذلك على صحة المخصص المشار اليه.

يتعين إعادة النظر فى مخصص الضرائب المتنازع عليها فى ضوء ماسبق مع الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه .

رد الشركة :

- تم فحص الشركة حتى العام الميلادى ٢٠١٢ وبالتالى هناك فروق ضريبة نتيجة إخضاع بعض المزايا العينية التى تقدم للعاملين ومن الصعب تحديد مبلغ لكل عامل من المزايا التى تخضع لضريبة كسب العمل.

١- يتم حساب مخصص الضرائب على النحو التالى :-

- مخصص خاص لكسب العمل وبالرغم من كونه ضريبة شخصية إلا انه تم حساب مخصص طبقا لاخر سنة ميلادية ٢٠٢١ لنفس الاسباب سابقة الذكر .
- مخصص لفروق ضرائب الدمغة حيث يوجد نحو اكثر من ٣٢ نوع ضريبة دمغة بالإضافة الى تكون الفروق الناتجة من الفحص ضئيلة وبالتالى وطبقا للاهمية النسبة للعنصر والتى عادة ما تكون مقدارها ضئيل .
- الضريبة على الدخل تم مراعاة جميع الفروق المتوقع حدوثها عند اعداد اقرار ضريبة الدخل عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ .
- ضريبة القيمة المضافة السنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ تم مراعاة معالجة البنود التى ظهرت فى الفحوصات السابقة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .
- اغفلت الشركة الرد عما ورد بالملاحظة من عدم تضمن المخصص لتقديراتها للفروق الضريبية للعام المنتهى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- بلغ مخصص المطالبات القضائية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠نحو ١٢٠,٤٦٣ مليون جنيه دون وجود دراسة دقيقة ووافية لامكان التحقق من تلك القيمة حيث تعبر تلك القيمة عن وجهة نظر الشركة وتحت مسئوليتها ويتضح ذلك من اوجه القصور التالية فى الدراسة المعدة بمعرفة الشئون القانونية:-
- لم تتضمن الدراسة المشار اليها تحديد قيمة للالتزامات المتوقعة الناشئة عن عدد كبير من القضايا وخاصة ان عدد كبير منها فى مراحل الاستئناف والنقض الامر الذى قد يؤثر على قيمة المخصص المشار اليه والالتزامات المحتملة التى يتم الافصاح عنها .
- قامت الشركة بحساب المخصص على اساس القيمة المقدرة لكافة القضايا المتداولة ضد الشركة دون الاخذ فى الاعتبار ما اذا كان من المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام المتوقع طبقا لمتطلبات الفقرة ١٤ من معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٨ حيث لم تراعى الشركة نسب الخسارة المتوقعة لكل دعوى الامر الذ ترتب عليه تحميل المخصص بكافة القيم المقدرة للقضايا دون الاخذ فى الاعتبار القضايا التى من غير المتوقع حدوث تدفق خارج للمنافع الاقتصادية (تقل احتمال خسارتها عن ٥٠٪) والتى تتطلب الافصاح فقط دون تضمينها بقيمة المخصص.
- إتصالا بما سبق لم ينتج عن الدراسة المشار اليها قيام الشركة بالافصاح ضمن الايضاحات عن اى التزمات محتملة او اصول محتملة (بالنسبة للدعوى التى تختصم فيها الشركة الغير) على الرغم من وجود العديد من الدعاوى التى من المتوقع بدرجة كبيرة ان تؤول الى صالح الشركة .

يتعين إعادة النظر فى المخصص المشار اليها فى ضوء ما سبق الاشارة اليه والالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه .

رد الشركة :

- تم إعداد دراسة لمخصص المطالبات القضائية بمعرفة القطاع القانونى .

كما أن تحديد نسب المكسب والخسارة يكون وفقاً للإلتزامات الناشئة عن كل دعوى تم تحديدها وفقا للرؤية القانونية فى حين تحديد النسبة والتى قد تتغير نتيجة ما سيطرأ على مراحل سير الدعوى من تطورات يصعب الالمام بها لتعلقها بما سيقدمه الخصم من مستندات وما سيبديه من دفاع .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الإدارة عند رأيها بشأن ما ورد بالملاحظة مع ضرورة إعادة النظر فى المخصص فى ضوء ما سبق الإشارة إليه والالتزام بمتطلبات المعيار المشار إليه.

ملاحظة :

- عدم إمساك الشركة سجلات لمتابعة اهلاكات الأصول الثابتة بها وفقا للنسب والاسس الضريبية وذلك للوقوف على تلك الأصول التى أهلكت بكامل قيمتها واستبعادها عند حساب الاهلاك الضريبى مثال ذلك بلغ رصيد المبانى بأخر اقرار ضريبى نحو ٣,٥٧٥ مليار جنيه فى حين بلغ رصيد الاصول المعنوية نحو ٣١,٧١ مليون جنيه وتقوم الشركة بحساب اهلاك ضريبى بنسبة ٥٪،١٠٪ (وفقا لاحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥) على الترتيب من ذلك الرصيد دون الوقوف على ما هو مهلك ضريبيا بالكامل ومن ثم لم نستطع الوقوف على مدى صحة الاهلاكات الضريبية المقدرة لمجموعات الاصول المشار اليها عن العام المالى محل المراجعة بنحو ١٨١,٩٥ مليون جنيه .

يتعين الالتزام بأمساك السجلات المشار اليها ومراجعة صحة الاهلاك الضريبى محل الملاحظة بما يتوافق مع ماهو مدرج بملف الشركة بالمأمورية المختصة .

رد الشركة :

- جارى العمل على تطبيقه بأستخدام نظام . SAP .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الإدارة عند رأيها بشأن ما ورد بالملاحظة مع ضرورة الالتزام بأمساك السجلات المشار اليها ومراجعة صحة الاهلاك الضريبى محل الملاحظة بما يتوافق مع ماهو مدرج بملف الشركة بالمأمورية المختصة .

ملاحظة :

- استمرار مخالفة الشركة لاحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته الصادرة بالقرار رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن الضريبة على المبالغ التى تدفع لغير المقيمين وذلك وفقا لسعر الضريبة المنصوص عليه بالمادة رقم ٨ من القانون المشار اليه حيث تقوم الشركة بحساب ضريبة قطعية بنسبة ١٠ ٪ مما يتقاضه الخبراء الاجانب (خبراء للاشراف على تركيب الماكينات وللتدريب) الامر الذى يكبد الشركة ضريبة اكثر من المستحقة فعليا كونها تتحمل الضريبة نيابة عن الخبراء وقد بلغت الضريبة المسددة فى خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ (ما امكن حصره) نحو ٧٧٦,٨ ألف جنيه .

نكرر التوصية بضرورة حصر كافة الضرائب المسددة فعليا خلال الفترات التى تلى صدور القرار رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ وكذا المبالغ المستحقة وفقا لصحيح القانون ومخاطبة مصلحة الضرائب نحو استرداد تلك الفروق.

رد الشركة :

- تم مخاطبة مركز البحوث الضريبية (ضريبة الدخل) للاستفسار عن المعالجة الصحيحة.

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة حصر كافة الضرائب المسددة فعليا خلال الفترات التى تلى صدور القرار رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ وكذا المبالغ المستحقة وفقا لصحيح القانون ومخاطبة مصلحة الضرائب نحو استرداد تلك الفروق.

ملاحظة :

- عدم صحة مصروف ضريبة الدخل فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ والبالغ ١,٢٤١ مليار جنيه نظرا لما يلى :-

- قيام الشركة عند حسابها لمصروف الضريبة عن الفترة برد مصروف المساهمة التكافلية الى الوعاء الضريبى وذلك بنحو ٤٦,٩٠٧ مليون جنيه تطبيقا لاحكام قانون ٢ لسنة ٢٠١٨ حيث لا تعد من التكاليف واجبة الخصم الا انه تبين تضمين القوائم المالية ان المساهمة التكافلية نحو ٤٥,٢٥٣ مليون جنيه فقط طبقا لما ورد بالايضاح ٣٦ وبالتالى تم تضخيم الوعاء ١,٦٥٤ مليون جنيه.

رد الشركة :

- سيتم مراجعة مصروف المساهمة التكافلية من قبل المراجع الخارجى عند اعتماد الاقرار الضريبى .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة بخصوص المساهمة التكافلية .

ملاحظة :

- تضمن مبلغ الضريبة المشار اليه نحو ٢٣٤,٩٦٥ مليون جنيه يمثل الضريبة المحسوبة عن عوائد اذون وسندات الخزانة حيث تم حسابها وفقا للمتحصلات الفعلية بالمخالفة لحكم المادة ١٧ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ حيث ان مبلغ الضريبة المستحق عن العوائد المحققة عن الفترة بلغ نحو ٢٦٧,٤٦٢ مليون جنيه .

رد الشركة :

- عوائد السندات :

- بخصوص المادة ١٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتى تنص على " تحدد أرباح النشاط التجارى والصناعى على أساس الايراد الناتج من جميع العمليات التجارية والصناعية المحققة فى مصر ..... ويتحدد صافى الربح على أساس قائمة الدخل المعدة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية كما يتحدد وعاء الضريبة بتطبيق احكام هذا القانون على صافى الربح المشار اليه ٠

وبالتالى يقصد بهذه المادة كافة الايرادات التى حققت بواسطة الشركة ما عدا عوائد اذون وسندات الخزانة فلقد تم فصلها عن باقى الايرادات لتكون لها معلاجة خاصة وذلك طبقا لنص المادة رقم ٥٨ من قانون الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الفقرة الرابعة والتى تنص "وتعامل العوائد المنصوص عليها فى الفقرات السابقة كوعاء مستقل عن الايرادات الأخرى الخاضعة للضريبة .وبذلك تم فصل عوائد اذون وسندات الخزانه عن بعض الايرادات ويتم معالجتها بنسبة ٢٠٪ خصم من المنبع والتى يتم خصمها من البنوك المصرية وبالتالى يتم المحاسبة طبقا لمبدا تحقق الايراد على الأساس النقدى حيث يتم مخاطبة البنوك لاعطاء شهادة تفيد خصم الضريبة وتوريدها وتقوم البنوك باعطاء شهادة بما تم خصمة فعلى خلال السنة وهذا ما تقوم به الشركة عند حساب الضريبة على عوائد اذون وسندات الخزانة ٠

تعقيب الجهاز :

- رد الشركة بشأن الضريبة عن عوائد اذون وسندات الخزانة جانبه الصواب فقيام المشرع بمعالجة الضريبة عن تلك العوائد بشكل مستقل بنسبة ٢٠٪ لا يعنى ان تقوم الشركة بمعالجتها على اساس نقدى وليس اساس الاستحقاق فقيام الشركة بتلك المعالجة يجعل القوائم غير معبرة حيث يتم الاعتراف بالايراد على اساس استحقاق فى حين يتم الاعتراف بالمصروف على اساس نقدى فى ذات العام ومن ثم لا يتم تحميل الفترة بنصيبها الحقيقى من الايرادات والمصروفات وتكون القوائم غير معبرة فى هذه الحالة وتكون الشركة غير ملتزمه بتطبيق صحيح المواد ١٧ و٥٨ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فالمشرع اختص عوائد اذون وسندات الخزانة كوعاء مستقل بسعر ضريبة ٢٠٪ والزم دافع العوائد بالخصم من المنبع عند السداد للمنتفع بالعائد ولم يتم الاشارة الى معالجة الضريبة على تلك العوائد على اساس نقدى وفقا لتفسير الشركة وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- قيام الشركة بإعتبار الفروق الضريبية (عن ضريبة المبيعات والقيمة المضافة) التى تحملتها نتيجة مخالفة أحكام قانون ضريبة المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وكذا قانون القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وذلك عن السنوات من ٢٠١٤/٢٠١٥ و حتى ٢٠١٨/٢٠١٩ ضمن المصروفات المعتمدة ضريبيا عند حسابها مصروف ضريبة الدخل عن الفترة حيث بلغ ما تحملته الشركة من فروق ضريبية نحو ١,٥٧٢ مليار جنيه وحيث ان المبلغ المشار اليه تحملته الشركة نتيجة مخالفة إحكام قوانين الضرائب المشار اليها حيث ان دورها باعتبارها المكلف هو تحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة فعبئها يقع على المستهلك النهائى والشركة ليست مخاطبة بتحملها وانما المستهلك النهائى وعليه ما كانت الشركة لتتحمل تلك الفروق الضريبية لولا مخالفة احكام تلك القوانين ومن ثم لا تعد من التكاليف واجبة الخصم وفقا لإحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الامر الذى ترتب عليه ظهور مصروف الضريبة بأقل من حقيقته بنحو ٣٥٣,٧مليون جنيه .

يتعين إجراء التصويب اللازم والالتزام باحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

رد الشركة :

- طبقا لنص المادة (٢٣) من قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ "يعد من التكاليف واجبة الخصم على الأخص ما يأتى :-

١- .....

٢- .....

٣- الرسوم والضرائب التى تتحملها المنشاة عدا الضريبة التى يؤديها الممول طبقا لهذا القانون .

- وكذا المادة (٢٤) من قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتى نصت " لا يعد من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم ما يأتى :-

١- ....

٢- ما يقضى به على الممول من غرامات وعقوبات مالية وتعويضات بسبب ارتكابه أو ارتكاب أحد تابعيه جناية أو جنحة عمدية .

٣- الضريبة على الدخل المستحقة طبقا لهذا القانون .

وطبقا لقانون القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ :-

هناك نوعان من الضريبة

١- ضريبة بالفئة العامة وتقدر بنسبة ١٤٪ حيث يتم خصم ضريبة المدخلات(المشتريات بانواعها) من ضريبة المخرجات(مبيعات الشركة)وهنا تعتبر ضريبة غير مباشرة يقع عبئها على المستهلك النهائى.

٢- ضريبة الجدول والمتمثلة فى جدول (أولا) وجدول (ثانيا) وهنا لا يتم خصم ضريبة المدخلات (ما عدا قطع الغيار والالات والمعدات المستخدمة فى الانتاج) من ضريبة المخرجات حيث يتحمل عبء ضريبة المدخلات هو المشترى (الشركة) .

لذا ومن خلال بنود مذكرة الفحص عن الأعوام ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٨ و ٢٠١٨/٢٠١٩ والتى قامت الشركة بأجراء التسوية مع مصلحة الضرائب فمعظم بنودها هى ضريبة على مدخلات الشركة والتى يتم ادراجها ضمن تكاليف الشركة ولا يسمح القانون بخصمها من ضريبة المدخلات .

وعلى ذلك وتطبيقا لمواد ارقام ٢٣و ٢٤ من قانون الدخل رقم ٩١ لسنة حيث كونها ضريبة تتحملها الشركة وليس هناك جنحه او جناية عمديه فأن من حق الشركة اعتبارها ضمن تكاليف ومصروفات واجبة الخصم .

تعقيب الجهاز :

- رد الشركة جانبه الصواب نظرا لما يلى :-

١ - أن ضريبة القيمة المضافة هى ضريبة غير مباشرة يتحمل عبئها المستهلك النهائى وأن الشركة هى الوسيط فقط تقوم بتحصيل وتوريد تلك الضريبة ومن ثم فهى غير مخاطبة بها من الأساس ولا يقع عبئها على الشركة مثل الضريبة العقارية او ضريبة الدمغة حتى يتم تطبيق المادة ٢٣ من القانون عليه بل أن تحمل الشركة لفروق فحص هو ناتج عن المخالفات والأخطأ فى تطبيق احكام قوانين الضرائب وعليه لا تعد من التكاليف واجبة الخصم .

٢ - أن رد الشركة من أن بنود مذكرة الفحص معظم بنودها هى ضريبة على مدخلات الشركة والتى يتم إدراجها ضمن تكاليف الشركة ولا يسمح القانون بخصمها من ضريبة المدخلات فجاء على خلاف الحقيقة حيث أن معظم تلك البنود تحملتها الشركة نتيجة خطأ تطبيق القانون مثل خطأها فى معالجة فاقد البندرول وخطأها فى عدم تحصيل ضريبة عن خدمات الصالة المغطاه وخدمات تمويل وخلافه الامر الذى يمثل قصورا فى تطبيق قانون القيمة المضافة تحملت عنه الشركة تلك الفروق كما انه اذا كانت تلك الفروق تمثل ضريبة مدخلات يجب تحميلها على التكلفة وفقا لرد الشركة فلماذا قامت الشركة بخصمها الا اذا كانت على غير استيعاب للقانون محل التطبيق .

- الجدير بالذكر قيام الشركة بمخاطبة البحوث الضريبية لاستبيان الرأى بشأن مدى اعتبار فروق فحص ضريبة القيمة المضافة محل الملاحظة كمصروف معتمد عند إعداد إقرار ضريبة الدخل عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وذلك تحت رقم صادر ٥٠٦٢ فى ٢٠٢٢/٩/٨ ولم نقف على رد المصلحة حتى تاريخه .

- بناءً على ما سبق فلازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- مخالفة الشركة لحكم المادة ٨٣ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ "وفى جميع الاحوال يجب ان يكون الاقرار موقعا من محاسب مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين وذلك بالنسبة لشركات الاموال ..." حيث تبين تقديم الاقرار الضريبى عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ غير معتمد على النحو المبين بالمادة المشار اليها .

يتعين تحقيق اسباب ما سبق والافادة.

رد الشركة :

-طبقا للمادة رقم (٣) من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ :

"يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :-

١- .....

٢- .....

٣- الشركات التى لا تعتبر من شركات القطاع التى يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها .

- وطبقا للمادة رقم (٥) من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ :

"يباشر الجهاز اختصاصاته فى الرقابة المنصوص عليها فى المادة (٢) من هذا القانون على الوجه الآتى:

أولاً: فى مجال الرقابة المالية :

١- .....

٢- الرقابة على الهيئات العامة الاقتصادية والمؤسسات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته والمنشآت والجمعيات التعاونية التابعة لاى منها والشركات التى لا تعتبر من شركات القطاع العام والتى يساهم فيها شخص عام أو شركة قطاع عام أو بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها .

- ومع عدم الإخلال بحق الشركات التى لا تعتبر من شركات القطاع العام والمنصوص عليها فى هذا البند أو بحق المؤسسات الصحفية القومية والحزبية فى أن يكون لها مراقبو حسابات يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة لهذه الجهات وفقاً لأحكام هذا القانون وكذلك باعتباره مراقباً لحساباتها .

- وتتضمن هذه الرقابة مراجعة الحسابات الختامية والمراكز المالية والميزانيات للجهات الخاضعة لرقابته للوقوف على مدى صحتها وتمثيلها لحقيقة النشاط وذلك وفقاً للمبادئ والنظم المحاسبية المتعارف عليها مع إبداء الملاحظات بشأن الأخطاء والمخالفات والقصور فى تطبيق أحكام القوانين واللوائح والقرارات والتثبت من سلامة تطبيق النظام المحاسبى الموحد وصحة دفاترها وسلامة إثبات وتوجيه العمليات المختلفة بما يتفق والأصول المحاسبية فى تحقيق النتائج المالية السليمة .

- وللجهاز على الأخص فى سبيل تحقيق ذلك وتبعاً لطبيعة هذه الوحدات ما يلى :

أ-..... .

ب-..... .

حـ - إعتماد الإقرار الضريبى الخاص بالوحدة محل المراجعة وكذلك سائر الإقرارات التى تقدم الى الجهات الحكومية وتستلزم مثل هذا الإجراء .

وحيث أن الإقرار الضريبى للشخص الإعتبارى أصبح يقدم من خلال البوابة الالكترونية طبقا لنص المادة ١٠٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٢١ لسنة ٢٠١٨ .

وبناءً على ذلك فقد تم عمل الاتى :-

- تم إرسال الإقرار الضريبى لضريبة الدخل عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى سيادتكم وجاء ردكم إلينا بتوصية أن مراجعة إعتماد الإقرار الضريبى يقع على عاتق مراقب الحسابات الخارجى

- تم عمل الإقرار الضريبى لضريبة الدخل عن العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ على البوابة الالكترونية الخاصة بالشركة علماً بأنه مازالت فى تلك الفترة الجهة المحددة لاعتماد الإقرار الضريبى الكترونياً (طرف مصلحة الضرائب) بالنسبة للشركة الشرقية "ايسترن كومبانى" هى الجهاز المركزى للمحاسبات .

- وحتى لا تتحمل الشركة اى أعباء وخاصة أن المادة (٧٠) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ والمعدلة بقانون ٢١١ لسنة ٢٠٢٠ والتى تنص " يُعاقب على عدم تقديم الاقرار الضريبى المنصوص عليه فى المادة (٣١) من هذا القانون لمدة تتجاوز ستين يوما من تاريخ انتهاء المواعيد المحددة لتقديمه بغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تتجاوز مليونى جنيه ".

- لذا وطبقا لقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ قانون الجهاز المركزى للمحاسبات وهو القانون المنظم للإختصاصات الجهاز مع الشركات التى يقوم بمراجعتها فان الجهاز هو المسئول لاعتماد الاقرار الضريبى للدخل وايه اقرارات مطلوب اعتمادها.

تعقيب الجهاز :

- رد الشركة مكرر من الأعوام السابقة وقد تم موافاتها من قبلنا بأن اعتماد الاقرار الضريبى يقع على عاتق مراقب الحسابات الخارجى وفقا لاحكام القانون وهو ماحدث فعليا بقيام المراقب الخارجى مكتب شوقى بأعتماد الاقرارات الضريبية للاعوام ٢٠١٩/٢٠٢٠-٢٠٢٠/٢٠٢١ .

وعليه مازالت الشركة تتقاعس عن تدارك الخطأ السابق الوقوع به مما قد يعرضها لعقوبات فى هذا الشأن ، ولازلنا عند رأينا بشأن ما ورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- بلغت ضريبة الدخل الجارية المستحقة وفقا للبيانات الضريبية (الضريبة المقدرة عن الفترة الدورية محل الفحص - الدفعة المقدمة.المبالغ المخصومة بمعرفة الغير) نحو ١١٦,٨٩٣ مليون جنيه فى حين كانت الضريبة المستحقة بالقوائم المالية ومن واقع الدفاتر والسجلات مبلغ نحو ١٣٩,٥٨٠مليون جنيه اى بزيادة نحو ٢٢,٦٨٧ مليون جنيه ولم نقف على اى التزامات على الشركة تجاه المصلحة مقابل تلك الفروق .

يتعين بحث اسباب الفروق المشار اليه وموافاتنا بالنتائج للوقوف على مدى صحة رصيد ضريبة الدخل الجارية المستحقة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

رد الشركة :

- جارى الآن فحص السنوات المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ . ٢٠١٦/٢٠١٧ وسيتم تحديد تلك الفروق عند الانتهاء من الفحص .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة بحث أسباب الفروق المشار إليه وموافاتنا بالنتائج للوقوف على مدى صحة رصيد ضريبة الدخل الجارية المستحقة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

ملاحظة :

- عدم موافاتنا بالشهادات المؤيدة للمبالغ المخصومة من الشركة بمعرفة الغير والبالغة نحو ٣٨٤,٦٧٢ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

يتعين موافاتنا بالشهادات المشار اليها .

رد الشركة :

- يتم الخصم بناءا على ايصالات من الجمارك شهريا اول بأول وجارى مخاطبة الجمارك لإستصدار بيان سنوى مجمع لتلك المبالغ المخصومة.

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بالشهادات المشار إليها.

ملاحظة :

- مخالفة الشركة لحكم المادة ٥٦ من قانون ٩١لسنة ٢٠٠٥ بشأن اخضاع المبالغ المسددة للاشخاص غير المقيمين مقابل الخدمات المؤداه من تلك الجهات بسعر ٢٠٪ من تلك المبالغ حيث تبين سداد الشركة لنحو ٥,٣ مليون جنيه (ما امكن حصره) مقابل خدمات صيانة .دعم فنى .خدمات تركيب لجهات اجنبية غير مقيمة دون اخضاع تلك المبالغ للضريبة وفقا للمادة المشار اليها.

يتعين تحقيق اسباب ما سبق مع الالتزام بأحكام القانون المشار اليه .

رد الشركة :

- سيتم مخاطبة البحوث الضريبية لهذا الشأن من حيث هناك إتفاقيات دولية لمنع الازدواج الضريبى وسنوافيكم بالاسباب فور الانتهاء من البحوث.

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة تحقيق اسباب ما سبق مع الإلتزام بأحكام القانون المشار إليه.

ملاحظة :

- قيام الشركة بإسناد أعمال إضافية إلى مراقب الحسابات "مكتب مصطفى شوقي" خلال الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بلغ إجمالى اتعاب تلك الاعمال نحو ٢٥٩ ألف جنيه (١٦٠الف مقابل إعتماد إقرارات ضريبية -٥٥ الف جنيه تقرير حقائق مكتشفة بشأن اسهم الخزينة -٤٤الف جنيه تقرير حقائق مكتشفة بشأن حافز التميز الجماعى للعاملين) دون الحصول على موافقة مسبقة من لجنة المراجعة الامر الذى جاء مخالفا للدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٦ .

يتعين اتخاذ ما يلزم نحو تلافى ما سبق والإفادة .

رد الشركة :

- سيتم العرض على لجنة المراجعة .

تعقيب الجهاز :

- تم مخاطبة الشركة بتلك الملاحظة بتقارير الفحص المحدود للقوائم المالية فى ٢٠٢١/١٢/٣١ و٢٠٢٢/٣/٣١ وكان الرد بأنه سيتم العرض على لجنة المراجعة دون اتخاذ اى اجراء وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- مخالفة الشركة عند تقديمها لاقرار ضريبة الدخل عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ وذلك فى ٢٠١٩/١٠/٢٨ لحكم المادة الثالثة من مواد الإصدار لقانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ "قانون التأجير التمويلى والتخصيم" فيما تضمنته من ان تطبق على عقود التأجير المبرمة قبل تاريخ العمل بهذا القانون (٢٠١٨/٨/١٥) ذات الاحكام والقواعد المقررة ضريبيا وقت ابرامها وذلك الى حين انتهاء مدتها والتى تتمثل فى اعتماد قسط الايجار ضمن المصاريف واجبة الخصم الا ان الشركة قامت بالتوقف عن تلك المعالجة وقامت بأهلاك الاصول الناتجة عن تلك العقود فى ضوء المعالجة المحاسبية لها وفقا للقواعد الضريبية المقررة بالمواد ٢٥-٢٦ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وذلك اعتبارا من تاريخ التطبيق الاولى فى بداية العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ وما لذلك من اثر على صحة مصروف الضريبة عن العام المشار اليه وكذا رصيد الضريبة المؤجلة للفترة الحالية(لتضمن رصيد الضريبة المؤجلة الضريبة المؤجلة المحسوبة عن تلك الاصول فى العام السابق (٢٠١٨/٢٠١٩) المنتهية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

يتعين اتخاذ اللازم نحو تدارك ما سبق والافادة.

رد الشركة :

- سيراعى ذلك مستقبلاً .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة إتخاذ اللازم نحو تدارك ما ورد بالملاحظة والإفادة.

ملاحظة :

- لم تقم الشركة بإجراء المطابقات او ارسال مصادقات لاصحاب الارصدة الدائنة الخاصة بأرصدة الموردين حتى يتسنى لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة.

يتعين ارسال المصادقات لكافة الموردين واجراء والمطابقات الواجبة للتحقق من صحة الارصدة.

رد الشركة :

- تم إرسال مصادقات لكافة الموردين .

تعقيب الجهاز :

- قامت الشركة بإرسال مصادقات لأصحاب الأرصدة المدينة (فقط) ولم يتطرق الرد لموقف إجراء المطابقات لحسم الخلافات بصفة دورية ، وما زالت الادارة عند رأيها بضرورة إرسال المصادقات لكافة الموردين وإجراء والمطابقات الواجبة للتحقق من صحة الأرصدة .

ملاحظة :

- تراخى الشركة وتقصيرها فى الحصول على المستندات الداله على تمام التصدير للشركات العاملة بنظام المناطق والأسواق الحره بالمخالفة لأحكام قانون ضريبة القيمة المضافة والتى تتمثل فى (أذون الإفراج ، البوصلة ، الفاتورة ، إقرار الواردات) على الرغم من ذلك قامت الشركة برد الضريبة عن مدخلات تلك المبيعات المصدرة بالاقرار الضريبى بالمخالفة لحكم المادة ٣٥ من اللائحة التنفيذية للقانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦والتى اشترطت لأعمال قواعد الرد توافر كافة المستندات الدالة على تمام التصدير الأمر الذى قد يعرض الشركة لتحمل أعباء ضريبية وغرامات عند إجراء الفحص الضريبى على الرغم من تضمين بنود العقود المبرمة مع تلك الشركات استخراج إقرارات الوارد فور استلام الفاتورة المبدئية المعتمدة علاوة على عدم توافر نموذج ١٣ جمارك للعديد من الرسائل حيث بلغت الضريبة المستحقة بالجنيه على ما تم تصديره بدون المستندات اللازمة للتصديروفقا للفحص الضريبى عن السنوات ٢٠١٢/٢٠١٣ ، ٢٠١٣/٢٠١٤ بنحو ٢٤ مليون جنيه وتم سدادها وكذا تم سداد ٩,٥ مليون جنيه عن فحص السنوات ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ٢٠١٥/٢٠١٦ عن عدد ٢٥ فاتورة (شحنة) قيمتهم نحو٥٨٤ الف دولار بمعادل مصرى يقدر بنحو ٤,٠٨٨مليون جنيه .هذا بخلاف السنوات ٢٠١٦/٢٠١٧ ، ٢٠١٧/٢٠١٨ ، ٢٠١٨/٢٠١٩ والتى بلغت الضريبة عنها وفقا لمذكرة الفحص بنحو ٥٦ مليون جنيه والتى تم تسوية ذلك المبلغ ضمن التسوية التى تمت مع وزارة المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بمبلغ ١,٤ مليار جنيه عن فروق فحص ضريبة القيمة المضافة المستحقة على الشركة عن تلك السنوات بمبلغ اجمالى نحو ٤,٤ مليار جنيه ، هذا بخلاف الضريبة الاضافية التى سيتم احتسابها لاحقا من جانب المصلحة هذا بخلاف السنوات لم يتم فحصها ضريبيا من ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ - ٢٠٢٠/٢٠٢١ والتى تم التصدير فيها بشهادات بنحو ٣٧ مليون جنيه بدون المستندات الدالة على إتمام عملية التصدير .
- ويتصل بذات الموضوع ان شهادات الاعفاء عن مبيعات التصدير عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ الخاصة بالاسواق الحرة بعدد١٩ فاتورة ورد عنها ٨ خطابات اعفاء مما قد يعرض الشركة للغرامة امام مصلحة ضرائب القيمة المضافة وهو الأمر الذى يستوجب سرعة مطالبة الجهات المصدرة لتلك الشهادات بسرعة تقديم خطابات الإعفاء المطلوبة .

يتعين تحديد المسئولية بشأن الأضرار التى تحملتها الشركة نتيجة التقصير فى المحافظة على حقوقها مع الغير .

رد الشركة :

- لم يتم تراخى الشركة وتقصيرها فى الحصول على المستندات الدالة على تمام التصدير للشركات بنظام المناطق والاسواق الحرة . حيث يتم ارفاق اصل اقرار الواردات المعتمد من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة من ضمن المستندات اللازمة لفتح الشهادة الجمركية وقد اكدت وتضمنت بنود التعاقد كافة الشركات العاملة بالمناطق الحرة بموافاة شركتنا بصورة طبق الاصل بخلاف اصل اقرار الواردات لصالح الشركة ليتم تسليمه لجمرك الصادر ضمن المستندات اللازمة لفتح الشهادة الجمركية

- ولكن نجد ان لتحقيق واقعة اعفاء الشركة من تحمل قيمة ضريبة المبيعات المقررة على مبيعات الشركة المصدرة الى صالات السفر لابد من استخراج خطابات الاعفاء الضريبى لهذه الرسائل من الهيئة العامة للاستثمار والدالة على ان السلع المصدرة الى الشركات العاملة بالمناطق الحرة مصرح لها بمزاولة النشاط المرخص وبالتالى لا تخضع للضريبة

نتائج لجنة الطعن عن اعوام ٢٠١٤-٢٠١٥ . ٢٠١٥-٢٠١٦-فقد تم توفير المستندات المرسلة الى المناطق الحرة بعدد ٣٦ رسالة واستخراج خطابات الاعفاء الضريبى لهذه الرسائل من الهيئة العامة للاستثمار حيث تم منح تخفيض وقدره ٣٥,٨٦٨ مليون جنيه نظراً لوجود خطابات الاعفاء الخاصة بهذه الرسائل التصديرية مع تحمل الشركة بضرائب تقدر بـ ٩,٥ مليون جنيه لعدم تقديم خطابات الاعفاء .

- بالنسبة للفترة عن اعوام ٢٠١٦-٢٠١٧ . ٢٠١٧-٢٠١٨ . ٢٠١٨-٢٠١٩ فى ضوء خطابات الاعفاء المقدمة فقد تم تخفيض مبلغ ٣٦ مليون جنيه من الضريبة المقررة وقد تم تحميل الشركة بضريبة تقدر بـ ٥ مليون جنيه نظراً لعدم تقديم خطابات الاعفاء والتى تمت تسوية هذا المبلغ ضمن التسوية التى تمت مع وزارة المالية فى ٣٠-٦-٢٠٢٢ بملبغ ١,٤ مليار جنيه .

- بالنسبة لأعوام ٢٠١٩-٢٠٢٠ . ٢٠٢٠-٢٠٢١ يتم الفحص حالياً حيث يتم تقديم خطابات الاعفاء عن الرسائل المصدرة الى المناطق الحرة وعددها ١٥ خطاب اعفاء وفى انتظار نتيجة الفحص .

- بالنسبة للعام المالى ٢٠٢١-٢٠٢٢ تم تصدير عدد ١٩ شهادة الى الشركات العاملة بالمناطق الحرة وتم استخراج عدد ١٩ خطابات اعفاء متوفرين حالياً فى حوزتنا .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الادارة عند رأيها بشأن ما ورد بالملاحظة مع ضرورة تحديد المسئولية بشأن الاضرار والمبالغ التى تحملتها الشركة نتيجة التقصير فى الحصول على المستندات الدالة على تمام التصدير للشركات العاملة بنظام المناطق والاسواق الحرة، حيث قامت الشركة برد الضريبة عن مدخلات تلك المبيعات المصدرة بالاقرار الضريبى بالمخالفة لحكم المادة ٣٥ من اللائحة التنفيذية للقانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦والتى اشترطت لأعمال قواعد الرد توافر كافة المستندات الدالة على تمام التصدير الأمر الذى قد يعرض الشركة لتحمل أعباء ضريبية وغرامات عند إجراء الفحص الضريبى على الرغم من تضمين بنود العقود المبرمة مع تلك الشركات استخراج إقرارات الوارد فور استلام الفاتورة المبدئية المعتمدة علاوة على عدم توافر نموذج ١٣ جمارك للعديد من الرسائل حيث بلغت الضريبة المستحقة بالجنيه على ما تم تصديره ٠

ملاحظة :

- بلغت قيمة الشهادات المقدمة لغرفة الصناعات الغذائية صندوق دعم الدخان والسجاير مبلغ ١٤٣٦٣٨٢ جنيه منها مبالغ مرحلة من اول المدة بمبلغ ٧٢٣٩١٤ جنيه وتبين انه تم تحصيل ١٠٦١١٢٤ جنيه وتم خصم مبلغ وقدره ٦٥٤٥٢ جنيه من اجمالى الشهادات المقدمة ولم نقف على اسباب هذا التخفيض فى الشهادات المقدمة لغرفة صناعة الدخان وتبين ان القيمة المتبقية طرف الغرفة مبلغ وقدره ٣٠٩٨٠٦ جنيه.

يتعين بحث اسباب الخصم من مستحقات الشركة للدعم عن الشحنات التصديرية من قبل غرفة صناعة الدخان .وكذا مطالبة الغرفة بسداد قيمة المبالغ المستحقة للشركة طرفها والافادة بالنتيجة ٠

رد الشركة :

- هذا التخفيض ناتج عن فروق المطالبات المقدمة للغرفة والشيكات الواردة الينا من الغرفة وذلك يرجع الى فروق فى نسب احتساب الدخان بين الشركة والغرفة هذا يؤدى الى خفض قيمة المطالبة المقدمة من طرفنا ولذلك يتم عمل قيد تخفيض لتسوية الفروق.
- وكذا مطالبة الغرفة بسداد قيمة المبالغ المستحقة للشركة وهى ٣٠٩٨٠٦ جنيه .
- وكذا نفيد سيادتكم أنه تم تقديم مطالبة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢ بمبلغ وقدرة ٢٣٠٤٣٩,٥٩ الى غرفة الصناعات وهى تحت المراجعة لديهم وجارى اعداد مطالبة أخرى .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة بحث اسباب الخصم من مستحقات الشركة للدعم عن الشحنات التصديرية من قبل غرفة صناعة الدخان .وكذا مطالبة الغرفة بسداد قيمة المبالغ المستحقة للشركة طرفها.

ملاحظة :

- من مراجعة ايرادات النشاط تبين تضمين حساب "صافى مبيعات إنتاج تام" لايرادات الصالة المغطاة على اساس انها مدرجة ضمن نشاط الشركة بالسجل التجارى وهوخطأ فى التبويب للحسابات المختصة ومالذلك من اثرعلى المعاملة الضريبة (ضريبة القيمة المضافة)من حيث تقديم اقرار شهرى وكان يستوجب على الشركة ادراج ايرادات الصالة المغطاةضمن ايرادات اخرى والبالغة نحو ٤,٢١٨ مليون جنيه

ونود ان نشير الى ان الشركة تقوم بخصم ٣٠٪من اشتراكات النادى الرياضى لصالح الصالة المغطاه الامر الذى يستوجب الغاء ذلك الخصم وتحويلة بالكامل الى النادى حيث ان الصالة هى مملوكة للشركة وليست ملك النادى.

كما بلغت مصروفات الصالة المغطاة نحو ١١,٨٣٧مليون جنيه مقابل ايرادات نحو ٤,٢١٨ مليون جنيه باجمالى خسارة بلغت نحو ٧,٦١٩ مليون جنيه علما بان تلك المصروفات لا يتم حسابها فعليا وانما يتم احتسابهابنسب تقديرية.

يتعين اعادة النظر فى نظام تشغيل الصالة المغطاه وفصل خدماتها عن خدمات النادى واجراء التصويب اللازم بشأن المبالغ المخصومة من اشتراكات النادي.

رد الشركة :

- تضمنت إيرادات النشاط حساب صافى مبيعات انتاج تام ايرادات الصاله المغطاه وذلك لانها مدرجة ضمن نشاط الشركة بالسجل التجارى مع مراعاة انه تم الافصاح عن تكلفتها وكذا ايراداتها بالايضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الإدارة عند رأيها بشأن ما ورد بالملاحظة من تبويب ايرادات الصالة المغطاة طبقا لحساباتها المختصة وما لذلك من اثر على المعاملة الضريبية مع ضرورة اعادة النظر فى نظام تشغيل الصالة المغطاه وفصل خدماتها عن خدمات النادى واجراء التصويب اللازم بشأن المبالغ المخصومة من اشتراكات النادى.

ملاحظة :

- تبين وجود ضمن مذكرة الفحص الضريبى التى تمت فى شهر يناير ٢٠٢٢ مبالغ ايرادات الصالة المغطاة عن اعوام من ٢٠١٦/٢٠١٧ حتى ٢٠١٨/٢٠١٩ نتيجة للفحص الضريبى والتى لم يقدم عنها اقرارت شهرية لضريبة القيمة المضافة الامر الذى يؤكد على ماورد بملاحظتنا من حساب ضريبة بنحو ١,٣٩٤ مليون جنيه عن السنوات من ٢٠١٦/٢٠١٧ حتى ٢٠١٨/٢٠١٩ .

- هذا بخلاف الضريبة الاضافية على الضريبة الغير مقر بها من الشركة فى الاقرارت الضريبية المقدمة لمصلحة الضرائب على القيمة المضافة شهريا.

يتعين تحديد المسؤلية فى شأن عدم تقديم اقرار عن نشاط الصالة المغطاه الامر الذى سيترتب عليه تحمل الشركة لضريبة اضافية .

رد الشركة :

- تم تسوية مبلغ الصالة المغطاه مع التسوية التى تمت مع مركز الضريبى كبار الممولين ولم نوافى بمبلغ التسوية الخاصة بالصالة المغطاه .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة تحديد المسؤلية فى شأن عدم تقديم اقرار عن نشاط الصالة المغطاه الأمر الذى سيترتب عليه تحمل الشركة لضريبة اضافية.

ملاحظة :

- ما زال نظام التكاليف المطبق بالشركة يحتاج للتطوير حتى يفى بالغرض وبه العديد من أوجه القصور التى تكرر الاشارة اليها خلال السنوات السابقة بتقاريرنا رغم افادة الشركة فى ردودها بانه سيتم تلافيها وأهمها:-

- عدم وجود نظام تكاليف معيارية لتحديد الانحرافات وأسبابها ومعالجتها .
- عدم وجود قوائم تكاليف إجمالية تعبر عما تم توزيعه وفقا لمراكز التكلفة على منتجات الشركة وتكليف المنتجات بصفة منفصلة لكل عنصر من عناصر التكلفة بتقارير منفصلة.
- عدم إعداد تكاليف للمراحل الإنتاجية لمنتجات الشركة.وكذا عدم تحديد مستويات إتمام لها لاغراض تقييم الانتاج غير التام وعدم تحديد نسبة الفاقد الطبيعى وغير الطبيعى فى كل مرحلة.
- عدم التوزيع السليم لمصروفات الطاقة وتحميل المصانع المتوقفة بنصيب منها .وتحميل الانتاج المشترك بنسب ثابتة من التكاليف الغير مباشرة.
- تحميل المنتجات بتكلفة معيارية مضافا اليها الفاقد من خامات التعبئة المنصرفة بشكل عام على المنتجات .فضلا عن توزيع الاجور بنسب تقديرية على مراكز التكلفة المختلفة.
- عدم تحميل الإنتاج غير التام بنصيبه من المصروفات غير المباشرة.
- عدم تحميل الإنتاج التام بمصنعى الرصافة والطالبية بنصيبهم من المصروفات الصناعية غير المباشرة وتحميل القيمة على إنتاج مصنع أكتوبر.

- عدم الدقة فى إعداد مراكز ربحية للأنشطة .وكذا تقدير تكاليف بعض الانشطة بالورش الفنية (الخراطة .النجارة) بتكلفة معيارية
- عدم فصل مرتجعات المنتجات التالفة المعاد استخدام الدخان المخلوط بها وما يترتب عليه تحميل تكاليف مبيعات الفترة بتكلفة مواد التعبئة والتغليف والاجور والمصاريف الاخرى الغير مباشرة لتلك المنتجات.
- عدم الوقوف على اسس واضحة وكذا سبل الشركة لجرد والمعالجة المحاسبية لمخلفات ومرفوضات التصنيع للغير والانتاج المشترك والدورة المستندية لتداول تلك المخلفات ومايتصل بذلك من حقوق لهؤلاء العملاء واثره على التزامات الشركة.

يتعين وضع نظام للتكاليف المعيارية و تطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة حتى يفى بالغرض منه مع اجراء التصويب اللازم فيما تم الاشارة اليه .

رد الشركة :

- سيتم تطبيق نظام التكاليف المعيارية مع تحميل الإنتاج الغير تام بنصيبه من المصروفات غير المباشرة مع تطبيق نظام التكاليف الجارى تطويره من خلال برنامج SAP سوف يؤدى الى سهوله اعداد القوائم الإجمالية والتفصيلية .
- نوضح لسيادتكم أن توزيع الأجور يتم فى الأصل بتحديد الأجور الفعلية لكل مركز تكلفة ثم يتم توزيع الأجور الإجمالية على أجور مراكز التكاليف الفعلية.ونحن بصدد انتظار بيان شئون العاملين بتحديث عدد العاملين فى كل مركز تكلفة.
- أما النسب التقديرية فهى نتيجة لنسبة الأجور المحملة لكل مركز تكلفة بالنسبة إلى اجمالى التكاليف المحملة على الفرع .
- يوجد قرار مجلس إدارة بإعفاء مصنعى الطالبية والرصافة من المصروفات الشائعة .
- نوضح أن هذه التكلفة هى متوسط تكلفة الأجور المباشرة وغير المباشرة الفعلية للعامل فى الساعة ويتم التحديث كل سنة مالية.
- بالنسبة لتحميل التكاليف غير المباشرة:
- نود أن نوضح أن هناك عدة طرق لتحميل التكاليف غير المباشرة وهى:

التحميل على أساس تكلفة المواد المباشرة.

التحميل على أساس تكلفة الأجور المباشرة.

التحميل على أساس التكلفة المباشرة (مواد + أجور).

وقد أتبعت الشركة التحميل على أساس ٥٠ ٪ من التكلفة المباشرة.

تعقيب الجهاز :

- مازلنا عند رأينا بشأن ضرورة تطوير نظام التكاليف فى ضوء الاتى:-

- تكرار رد الشركة سنويا على تقاريرنا السابقة بأنه سيتم تطوير النظام وتلافى بعض الملاحظات المذكورة عند تطبيق البرنامج الالى دون أى جديد ودون تحديد ميعاد لبدأ التطبيق بالبرنامج المذكور.

❖ارجاع الخطأ فى عدم تحميل منتجات بعض المصانع بنصيبها فى المصاريف الصناعية غير المباشرة وتحميل منتجات مصنع اخر بدلا عنها بسبب قرار مجلس ادارة قديم يعد امرا غير مقبول لان الهدف من نظام التكاليف هو اظهار تكلفة المنتجات على حقيقتها وابراز مراكز الربحية بالشركة لقيام الادراة بالوقوف على الاخطاء وتصويبها واتخاذ القرارات الادارية والتسويقية لصالح الشركة وان ما يتم ما هو الا عبارة عن اخفاء لخسائر لبعض المصانع بادراج بعض من مصروفاتها ضمن مصاريف مصانع اخرى تحقق ربحية .كما ان الاساس فى توجيه ملاحظتنا خلال العام هو قيام ادارة الشركة بالوقوف على الاخطاء وتصويبها وليس مجرد قيام قطاع بعينه داخل الشركة بتكرار الرد سنويا والقاء مسئولية القصور المشار اليه الى الادارة التى هى فى الاساس موجه اليها الملاحظات .فضلا عن صدور قرارات الجمعيات العامة بتنفيذ ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات وهو الامر الذى لم يتم.

❖عدم معالجة القصور بشأن ملاحظتنا على تقارير الربحية للمصانع وما له من اثر على عدم الاعتماد على ذلك التقرير فى اتخاذ القرارات السليمة بشان المصانع والوقوف على جدوى استمرارها او ضرورة ترشيد تكاليفها تعظيما لربحية الشركة.

❖عدم اتخاذ اجراء فعلى بشأن توزيع الاجور فعليا على مراكز التكلفة المختلفة واستمرار التوزيع التقديرى بنسب ثابتة سنويا ودون الربط بين ما يتم توزيعه على تلك المراكز وبين الوظائف المشغولة وفقا لتبويب المركز واجور العاملين بتلك الوظائف والاشارة منذ سنوات انه بصدد التحديث مع شئون العاملين بالشركة.

❖عدم تطرق رد الشركة لبعض الملاحظات الاخرى واتخاذ اجراء لتلافى القصور بشأنها مثل:-

- تقدير المصاريف الغير مباشرة لنشاط الانتاج المشترك واثر ذلك على عدم الوقوف بصورة سليمة على ربحية وجدوى العقود المبرمة مع العملاء واظهار تكلفة منتجات الشركة بغير قيمتها الحقيقية.

- عدم وجود قوائم تكاليف اجمالية تعبر عما تم توزيعه وفقا لمراكز التكلفة على منتجات الشركة وتكليف المنتجات بصفة منفصلة لكل عنصر من عناصر التكلفة بتقارير منفصلة.

- عدم إعداد تكاليف للمراحل الانتاجية لمنتجات الشركة، وكذا عدم تحديد مستويات إتمام لها لاغراض تقييم الانتاج غير التام وعدم تحديد نسبة الفاقد الطبيعى وغير الطبيعى فى كل مرحلة.
- عدم التوزيع السليم لمصروفات الطاقة وتحميل المصانع المتوقفة بنصيب منها
- تحميل المنتجات بتكلفة معيارية مضافا اليها الفاقد من خامات التعبئة المنصرفة بشكل عام على المنتجات.
- عدم فصل مرتجعات المنتجات التالفة المعاد استخدام الدخان المخلوط بها وما يترتب عليه تحميل تكاليف مبيعات الفترة بتكلفة مواد التعبئة والتغليف والاجور والمصاريف الاخرى الغير مباشرة لتلك المنتجات.
- عدم الوقوف على اسس واضحة وكذا سبل الشركة لجرد والمعالجة المحاسبية لمخلفات ومرفوضات التصنيع للغير والانتاج المشترك والدورة المستندية لتداول تلك المخلفات ومايتصل بذلك من حقوق لهؤلاء العملاء واثره على إلتزامات الشركة.
- وما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة وضع نظام للتكاليف المعيارية و تطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة حتى يفى بالغرض منه مع اجراء التصويب اللازم فيما تم الاشارة اليه.

ملاحظة :

- إستمرار تحميل تكاليف إنتاج السجاير بتكلفة مرفوضات جذور الدخان المستخدمة فى صناعة المعسل والبالغة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ كمية نحو (١٠٢١) طن وتقدر تكلفتها تقديريابنحو ١٥مليون جنيه (استرشادا بسعر صنف جذور FC) رغم أن هذه المرفوضات تعطى تميزا لتوليفات المعسل الخاص بالشركة عن توليفات المعسل الخاص بالمنافسين وفقا لافادة الشركة فى ردودها على تقاريرنا السابقة منذ سنوات.

يتعين اجراء التصويب اللازم بتحميل المرفوضات المشار اليها ضمن تكلفة صناعة المعسل وتخفيض تكلفة انتاج السجائر بها.

رد الشركة :

- يوجد قرار مجلس إدارة بإعتبار مرفوضات الصناعة قيمتها صفر وبالتالى لا يتم تحميلها على أى منتج أخر.

تعقيب الجهاز :

- الهدف الاساسى لأى نظام تكاليف هو تحديد تكلفة المنتج بدقة وعدالة ومايترتب على ذلك من اتخاذ القرارات الادارية والتسويقية المناسبة بشأنه وماجاء بالرد بشأن عدم تحميل المعسلات بتكلفة مرفوضات جذور الدخان المستخرجة من انتاج السجائر وارجاعها السبب فى ذلك لوجود قرار مجلس ادارة سابق بذلك الامر لتدعيم صناعة المعسل بسبب المنافسة الشديدة (كما جاء رد الشركة فى السنوات السابقة) ليس له اى علاقة بمسئولية الادارة فى استخدام نظام التكاليف بطريقة سليمة وتحديد التكلفة الفعلية وما يستلزمه ذلك من ضرورة صدور قرارات لترشيد التكلفة وتحقيق الاسباب المؤدية لارتفاع تلك التكلفة وليس تحميل تكلفة منتج لمنتج اخر وكذا يستلزم من ادارة الشركة استصدار قرارات تسويقية تجعل المنتج قادر على المنافسة فى السوق وتحقيق اعلى ربحية.
- علاوة على عدم تضمن رد الشركة مايفيد قيامها باتخاذ مايلزم من تقييم سليم لتلك الاصناف واجراء التصويب اللازم.
- وفى ضوء ماسبق ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة اجراء التصويب اللازم بتحميل المرفوضات المشار اليها ضمن تكلفة صناعة المعسل وتخفيض تكلفة انتاج السجائر بها.

ملاحظة :

- بلغ ماتم تخفيضه لتكاليف الانتاج بالقوائم المالية عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٤٧,٦٧ مليون جنيه (تمثل ما تم اضافته لمخزن المخلفات تخفيضا للانتاج) حيث تم تاثير قائمة تكاليف شهر سبتمبروديسمبر ومارس ويونيو فقط بنحو ١٢,٥٥٥ مليون جنيه ،١٦,٣٦١ مليون جنيه ،١١,٥٦٥ مليون جنيه ،٧,١٨٩ على التوالى دون تحميل باقى نصيب الشهور الاخرى من ذلك المبلغ تتمثل فى ما تم اضافته للمخلفات عن الربع الاول والثانى والثالث والرابع ومالذلك من اثر على تقييم المخزون شهريا وتكلفة المبيعات ونتائج الفترة.

يتعين اجراء التصويب اللازم بقوائم التكاليف بتاثير ما يتم اضافته شهريا لمخزن المخلفات وصولا للتقييم السليم للمنتجات.

رد الشركة :

- يتم تقييم المخلفات على أساس الفرق بين متوسطات الأسعار اثناء المراكز المالية وسيتم عمل تسوية حساب مبيعات المخلفات شهريا عند تطبيق برنامج الـ SAP .

تعقيب الجهاز :

- جاء رد الشركة مؤكداً لما جاء بالملاحظة بقيامها بتقييم المخلفات اثناء المراكز المالية وليس شهريا فضلا على ان رد الشركة خلط بين تقييم المخلفات والتى تؤثر على تكاليف الانتاج وبين تسوية حساب مبيعات المخلفات والذى هو ايراد ليس له ارتباط بالتكلفة وليس له علاقة بما جاء بالملاحظة الامر الذى لازلنا عند رأينا بشأن اجراء التصويب اللازم بقوائم التكاليف بتاثير ما يتم اضافته شهريا لمخزن المخلفات وصولاً للتقييم السليم للمنتجات .

ملاحظة :

- تضمنت الارصدة الدائنة فى تاريخ الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٥,٢٣١ مليون جنيه يمثل رصيد دائن لمصلحة الضرائب (كسب عمل) دون موافاتنا بتحليل للمبلغ المشار اليه ومن ثم لم نقف على مدى صحته.

يتعين موافاتنا تفصيلا ببيانات الحساب المشار اليه للوقوف على مدى صحته .

رد الشركة :

- جارى فحص السنوات ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨ كسب عمل وسيتم موافاتكم بالتحليل بعد الانتهاء من الفحص .

ملاحظة :

- عدم تحميل ح/مصروفات خدمية متنوعة بنحو ١٠,٢٢٧ مليون جنيه نظير قيمة التراخيص لبرنامجSAPعن الفترة من ٢٠٢١/١٢/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ حيث يمثل المبلغ المشار اليه القيمة الايجاريه للخدمات السحابيه التى قامت الشركة بشراؤها من شركة ساب ايجيبت عن تلك الفترة (تبلغ قيمة التراخيص السنوية نحو ١٧,٥ مليون جنيه)

يتعين إجراء التصويب اللازم والإفادة .

رد الشركة :

- أستناداً الى معيار المحاسبه رقم ١٠ فقرة رقم "١٦- ب" عناصر التكاليف (تشمل تكلفة الأصل الثابت أى تكاليف تتعلق مباشرة للوصول بالاصل للموقع و الحالة التى يصبح عندها مهيئاً للتشغيل بالطريقة المحددة من قبل الادارة) .

تعقيب الجهاز :

- رد الشركة جانبه الصواب حيث أن ما تحملته الشركة ليس له علاقة بالأصل محل الرد حيث ان المبلغ محل الملاحظة هو تكلفة استئجار الخدمة السحابية من شركة ساب ايجيبت لأغراض تخزين البيانات الخاصة بالشركة عند العمل على برنامج الساب وعليه يتفق مع تعريف المصروفات وفقا لما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم ١ .
- وما زالت الادارة عند رأيها بشأن ما ورد بالملاحظة.

فقرة الرأى

- وفيما عدا تأثير ما جاء بعاليه فى الفقرات السابقة على القوائم المالية ، فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣٠ يونيه٢٠٢٢ و أدائها المالى و تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين و اللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا

- تدنى الحالة الفنية لاغلب الات ومعدات الشركة حيث تراوحت كفاءةالماكينات والالات بين ٤٢٪ و٤٤٪ فى ظل التناقص الملحوظ فى استثمارات الشركة بأصولها واثر ذلك على سلامة العملية التشغيلية وجودة منتجات الشركة وما تتحمله من تكاليف اضافية نتيجة انخفاض الكفاءة الفنية للماكينات .
- تبين أن ٦١٪ من ماكينات التعبئة و٥١٪ من ماكينات الصناعة بالشركة مهلكة دفتريا .
- تبين تدنى كفاءة اغلب ضواغط الهواء على مستوى كافة المصانع بالمجمع الصناعى باكتوبر حيث تصل لاقل من ٥٠٪ وما له من اثر على ارتفاع تكلفة تشغيل تلك الضواغط على الشركة (كهرباء ،وزيوت ،وخلافه) فضلا عن تأثير ذلك على عملية تشغيل الماكينات حيث تبين ان هناك ماكيناتى الصناعة والتعبئة ساسيب ٦٠٠٠ بمصنع ٧ والتى تم نقلهما من مصنع محرم لم يتم تشغيلهما حتى الان لعدم توافر الهواء المضغوط اللازم لتشغيلهم.
- إستكمالا لما سبق وفى ذات السياق عدم التزام الشركة بخطتها الاستثمارية للعام المالى المنتهى فى ٦/٣٠/ ٢٠٢٢ بشأن رفع الكفاءة الفنية لعدد ٤١ ماكينة حيث قامت الشركة بأتمام عملية رفع الكفاءة لماكينة وحيدة فقط من اصل ٤١ ماكينة كان من المفترض رفع كفائتها .
- اضطرار الشركة لاستيراد ٥٥٤ صباع فلتر من الخارج نتيجة عدم كفاءة ماكينات تصنيع الفلتر وعدم توفير البيئة المناسبة لها مما ادى الى تحملها فروق تكلفة استيرادية بالمقارنة بالتصنيع بالشركة بنحو ١٥,٧٧٤ مليون جنيه .

- تأكيدا على ما سبق تبين قيام شركة المنصور الدولية للتوزيع (تربطها بالشركة اتفاقية تصنيع مشترك لمنتج التارجت) بمخاطبة الشركة الشرقية فى ٢٠يوليو ٢٠٢٢ تتضمن الاشارة الى عدم تغطية الانتاج من منتج التارجت لاحتياجات السوق لاسباب حاصلها عدم قيام الشركة الشرقية بأعمال الصيانة المطلوبة لخط الانتاج الذى يتم التصنيع بواسطته لكونه متهالك وغير قادر على تحقيق اهداف الانتاج المطلوبة وكذا عدم قيام الشركة الشرقية بتوفير قطع الغيار اللازمة لتشغيل خط الانتاج اعمالا لما تم الاتفاق عليه بأتفاقية التصنيع المبرمة فى هذا الشأن وقد اقترحت شركة المنصور فى حالة عدم قدرة الشركة الشرقية على توفير اللازم بشأن خطوط الانتاج ان تقوم هى بتوفير الماكينات اللازمة للانتاج على ان يتم تعديل نسب مساهمات الاطراف وتوزيع الارباح فى ضوء الوضع الجديد وبما يتوافق مع اتفاقية التصنيع وقد جاءات تأشيرة مجلس الادارة بالموافقة على المقترح شركة المنصور بتوفير خط انتاج جديد واعادة الاتفاق على نسب المساهمة وتوزع الارباح دون ان نقف على اى دراسات قامت بها الشركة لتقييم الاثار المالية المترتبة على تنفيذ المقترح.

يتعين تحقيق اسباب ما سبق تفصيلا واتخاذ ما يلزم نحو تداركه مع رفع الكفاءة الانتاجية لاصول الشركة بضخ الاستثمارات المناسبة والعمل على توفير ظروف التشغيل المناسبة لاصول الشركة حفاظا على قدرة واستمرارية الشركة فى التشغيل والانتاج وتجنبا لتحمل اى تكاليف اضافية ناتجة عن اى مما سبق الاشارة اليه .

رد الشركة :

- تجرى جميع اعمال الصيانة المطلوبة وفى ضوء قطع الغيار المتاحة للحفاظ على كفاءة الماكينات بقدر الامكان عملا على تحقيق خطط الانتاج المطلوبة .
- تم بالفعل عمل صيانات فى حدود قطع الغيار المتاحه لرفع كفاءة الماكينات وجودة المنتج كما تم نقل بعض الماكينات الى مصنع الفلتر بمصنع (٩) بالعلامات الأجنبية حيث يوجد تكييف مركزى وبيئة عمل مناسبه لصناعة وتخزين أصابع الفلتر بعدد ٦ ماكينات منهم ماكينتين منقولتين من مصنع الإسكندرية وماكينتين من المصنع الرئيسى بالإضافة الى الماكينتين الموجودتين بالمصنع ومخطط نقل عدد ٤ ماكينات أخرى .

وبذلك نكون قد حققنا رفع الكفاءة النسبية للماكينات ورفع مستوى الجودة وتوفير إحتياجات المصانع بمخزون امن من الفلتر (المخزون الحالى يكفى ثلاثة أيام لتحقيق خطة الشركة بدرجة جودة مرضية).

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة من تدهور وتدنى الحالة الفنية للماكينات على نحو ينذر بعواقب كبيرة على جودة منتجات الشركة وقدرته على المنافسة فى ظل طرح رخصة جديدة لانتاج السجائر وان رد الشركة لم يتطرق الى حقيقة الموقف حيث سبق الاشارة الى وجود عدد ثلاثين ماكينة (٧ صناعة سجائر -٢٣ تعبئة) يتم تشغيلها بسرعة مخفضة نظرا لحاجتها للصيانة وقطع الغيار وفقا لبيانات الشركة بالاضافة الى ماورد بالملاحظة من حالة الضواغط واثرها على تشغيل الماكينات علاوة على عدم الالتزام بالخطة الاستثمارية بشأن رفع الكفاءة الفنية للماكينات فضلا عما تم الاشارة اليه بالملاحظة من موقف الشركة مع شركة المنصور بشأن الانتاج المشترك كل ذلك يوضح بشكل جلى حقيقة الحالة الفنية لاصول الشركة .
- ونؤكد على ضرورة تحقيق اسباب ما ورد بالملاحظة تفصيلا واتخاذ ما يلزم نحو تداركه مع رفع الكفاءة الانتاجية لاصول الشركة بضخ الاستثمارات المناسبة والعمل على توفير ظروف التشغيل المناسبة لاصول الشركة حفاظا على قدرة واستمرارية الشركة فى التشغيل والانتاج وتجنبا لتحمل أى تكاليف اضافية ناتجة عن اى مما سبق الاشارة اليه.

ملاحظة :

- بلغت التكلفة التاريخية للأصول الثابتة (آلات ومعدات-سيارات) الصادر بشأنها قرارات تكهين حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ نحو ٣١٧,٢٢٣ مليون جنيه تبين بشأنها ما يلى :-
- آلات ومعدات بنحو ٢٢٤,٠٩٥ مليون جنيه صدرت قرارات بشأنها خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٩ وقد سبق الإشارة إليها بتقريرنا السابقة .
- آلات ومعدات بنحو ٩١,٧٦١ مليون جنيه صدر قرار التكهين بشأنها خلال عام ٢٠٢١ تحت أرقام ٣٨و٣٢٧ .
- وسائل نقل خارجية بنحو ١,٣٧ مليون جنيه صدر بشأنها قرار تكهين فى ٢٠١٩/٩/٩ تحت رقم ٢٧٧ .

يتعين سرعة اجراء التصرف الاقتصادى بشأن تلك الاصول بما يعود بالنفع على الشركة.

رد الشركة :

- تم عمل مزايدة رقم ٢،١ لسنه ٢٠٢١/٢٠٢٠ وتم بيع ماكينات مكهنة بقيمة ٣٨٢ مليون جنيه (تكلفة تاريخية) فى الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ ، بيع ماكينات بقيمة ١٤,٨ مليون جنيه (تكلفة تاريخية) فى يونيو ٢٠٢٢ حيث أن قيمة ٣١٦,٨ مليون جنيه (تكلفة تاريخية) متبقية من عملية بيع الماكينات والسيارات وسوف يتم عمل مزايدة لبيع باقى الماكينات والسيارات .

ملاحظة :

- بلغت التكلفة التاريخية للاثاثات والعدد والادوات المشونة بمخازن الزمر نحو ١,٤٤٥ مليون جنيه وقد صدر قرار العضو المنتدب رقم ١٦٣ فى ٢٠١٩/٣/٥ بتشكيل لجنة لمعاينة وفحص تلك الاصول واقتراح اوجه التصرف فيها ثم صدر قرار رقم ٢٢٨ فى ٢٠٢١/٦/١٤ لذات الغرض مع اضافة مواقع اخرى ثم صدر قرار رقم ١٥٥ فى يونيو ٢٠٢٢ بتشكيل لجنة لتسعير تلك الاثاثات تمهيدا لعرضها للبيع للسادة العاملين بالشركة الا انه حتى تاريخه لم يتم اتخاذ اى اجراء بشأنها.

اتصالا بما سبق بلغت التكلفة التاريخية لمجموعة الاثاثات غير المستغلة بموقع الشركة بالجيزة (خلاف تلك المتواجدة بالمبنى الادارى) نحو ٤,٠٦٦مليون جنيه وفقا لبيان الشركة .

نكرر التوصية بسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو استغلال الاصول المشار اليها واجراء التصرف الاقتصادى فيما ليس منه جدوى .

رد الشركة :

- بالنسبة للاصول المشونة بمخزن الزمر قد تم تشكيل لجنة رقم ١٥٥ بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٦ لتسعير الاثاثات الموجودة بمخازن الزمر تمهيدا لعرضها للبيع للعاملين بالشركة .
- بالنسبة للاثاثات الموجودة بموقع الجيزة تم تشكيل لجنة للمعاينة والفحص رقم ٢٢٨ بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٤ واعداد تقرير عن حالتها وجارى استكمال اعمال اللجنة .

ملاحظة :

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن ارض مصنع السلوم بشارع ابى الدرداء بالاسكندرية والبالغة قيمتها الدفترية نحو ٤٠٤ الف جنيه بحساب الاستثمارات العقارية تبين بشأنها:-
- تم طرحها بالمزايدة العلنية فى يناير ٢٠٢٠ وتم الترسية على السيد /وائل على عامر وشركاه بقيمة اجمالية نحو ٥١,٧٤٣ مليون جنيه ولم يتم استكمال اجراءات البيع لتقاعس احد الشركاء عن سداد نصيبه فى الدفعة التالية لمبلغ التامين الابتدائى وصولا لاستكمال نسبة ٢٥٪ الاولى من اجمالى قيمة البيع وتخارجه وتنازله عن حصته وتضامن باقى الشركاء فى سداد مستحقات ذلك الشريك .
- الا انه حتى تاريخه لم يتم سداد سوى ١٤,٠٤٩ مليون جنيه من قيمة الارض دون استكمال باقى الشركاء نسبة ال٥٠٪ من قيمة البيع والملتزمين بسدادها خلال ٣ شهور من تاريخ اخطارهم بالترسية حتى يتم تحرير عقد البيع واستكمال الاجراءات ودون قيام الشركة باتخاذ اى اجراء قانونى لحفظ حقوقها ودون توقيع اى فوائد عن تلك التاخيرات وكذا استيفاء كافة التوقيعات على كراسة الشروط فى ضوء عدم وجود اى توقيع سوى للشريك المتخارج من عملية البيع جديرا بالذكر تضمن رد الشركة على التقرير التفصيلى عن القوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ انه تم ارسال انذار للمشترى بالغاء عملية البيع ومصادره ما تم سداده دون موافاتنا بما يفيد ذلك.

يتعين موافاتنا بكافة الاجراءات القانونية المتخذة من قبل الشركة لحفظ حقوقها وضرورة تحصيل كافة الفوائد المترتبة على تاخير السداد لمستحقات الشركة.

رد الشركة :

١ ـ لا تزال الأرض المشار اليها فى حيازة الشركة ولم يتم اثبات عملية البيع ، علماً بأن ما تم تحصيله يبلغ ١٤,٠٤٩ مليون جنيه بنسبة سداد ٢٧٪ وعند استكمال عملية البيع سوف يتم التحصيل بعد حساب الفوائد المستحقة عن فترة التأخير.

٢ ـ استند الراسى عليهم المزاد فى تأخرهم عن استكمال السداد على الظروف الاقتصادية التى تمر بها البلاد خلال الفترات السابقة وبشكل خاص ما أحاط السوق العقارى من قرارات خاصة بـ (البناء -الارتفاعات -مخالفات البناء والتصالحات...إلخ) .

٣ ـ جارى عرض الأمر على مجلس إدارة الشركة.

تعقيب الجهاز :

ـ لم يتناول رد الشركة الاجراءات القانونية المتخذة من قبل الشركة لحفظ حقوقها وكذلك الاجراءات المتخذة فى سبيل تحصيل كافة الفوائد المترتبة على تاخير السداد لمستحقات الشركة ،فضلا عن عدم تناول الرد الافادة عن ما جاء بملاحظتنا بشأن سابق اشارة الشركة فى ردها على التقرير التفصيلى عن القوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بانه تم ارسال انذار للمشترى بإلغاء عملية البيع ومصادره ما تم سداده دون موافاتنا بما يفيد ذلك .

ـ وما زالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بكافة الاجراءات القانونية المتخذة من قبل الشركة لحفظ حقوقها وضرورة تحصيل كافة الفوائد المترتبة على تاخير السداد لمستحقات الشركة .

ملاحظة :

ـ مخالفة الشركة لأحكام القانون رقم٨٥ لسنة ١٩٨٣ حيث تلاحظ قيام الشركه بسداد المبالغ المستحقه لمثلى الشركه القابضه (مكافئات ١,٧٣ مليون جنيه - بدلات حضور لجان بنحو٤٧١,٠٧٩ الف جنيه) مباشرة لهم دون الإلتزام باحكام القانون المشار إليه .

يتعين إتخاذ الاجراءات اللازمه نحو تصويب الأمر .

رد الشركة :

- بالاشارة الى الفتوى رقم (١٤١) بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١١ والصادرة من الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع - مجلس الدولة بشأن طلب الرأى فى مدى سريان احكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ على ممثلى الشركة القابضة لكهرباء مصر فى مجلس ادارة الشركة المصرية الالمانية للمنتجات الكهربائية والتى انتهت الى عدم سريان احكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ على ممثلى هذه الشركة ولما كان هذه الحالة تمثل نفس حالة الشركة الشرقية وممثلى الشركة القابضة بها فإنه بالمثل طبقاً لهذه الفتوى لا ينطبق عليها سريان احكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ .

تعقيب الجهاز :

- نود الإشارة أن الفتوى المعروضة بصفة خاصة وفتاوى مجلس الدولة بصفة عامة اقل الزاما فى حجيتها من احكام القانون فضلا عن سريان احكام القانون المشار اليه على ممثلى الشركة القابضة للصناعات الكيماوية فى مجلس إدارة ايسترن كومبانى، حيث أن الشركة القابضة للصناعات الكيماوية (وهى شركة قطاع اعمال عام وفقا للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١) تعد من الجهات المخاطبة ويسرى بشأنها القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ .
- حيث تقضى المادة رقم (١): مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية، تؤول إلى الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام - بحسب الأحوال - جميع المبالغ أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التى تؤدى بها بما فى ذلك مقابل المزايا العينية التى تستحق لممثلى هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة فى مجالس إدارة البنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة فى الداخل والخارج التى تساهم أو تشارك تلك الجهات فى رأسمالها، وتستثنى من ذلك المبالغ التى تصرف مقابل قيام الممثل بأعمال رئيس مجلس الإدارة التنفيذى أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو مقابل نفقات فعلية مؤداه فى صورة بدل سفر أو بدل أو مصاريف انتقال أو إقامة متى كان صرفها فى حدود القواعد والنظم المعمول بها فى الجهة التى تباشر فيها مهمة التمثيل. ولا يسرى حكم هذه المادة على من يعار أو ينتدب طوال الوقت من الجهات المشار إليها للعمل بالبنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت التى تساهم أو تشارك فيها تلك الجهات.
- وما زالت الادارة عند رأيها بضرورة إتخاذ الاجراءات اللازمه نحو تصويب الأمر مع الالتزام باحكام القانون ٨٥ لسنة ١٩٨٣ .

ملاحظة :

- لم يتم اتخاذ إجراءات تسجيل بعض الأراضى والمبانى المملوكة للشركة بيانها كالآتى :
- قطعتى ارض الشركة بتقسيم الجمعية التعاونية لمحدودى الدخل بمنطقة الابيض تبلغ مساحة كل قطعة ٢٨٠ متر مربع و مقام على احدهما عمارة سكنية (تبلغ تكلفتهم نحو ٢,٩٢٥ مليون جنيه).
- عقار الشركة بمنطقة علم الروم البالغ مساحته ٢٩٣,٥٧ م٢ بتكلفة نحو ٤,٥٢٨ مليون جنيه
- عماراتى الشركة رقمى ٧-٨ بقرية الشروق بالساحل الشمالى والبالغ تكلفتها نحو ١,١٨٠ مليون جنيه وكذا عدد ثمانية فيلات بذات الموقع بتكلفة ١,٢٣٧ مليون .

- عدد ٩ محال تجارية والكائنة بالعقار المقام على القطعة رقم ١٨٩٥ نموذج أ بالمجاورة الثامنة -الحى الرابع بمساحة ١٩٩ متر مربع بالاضافة الى عدد ٢ وحدة سكنية بالدور الارضى بعمارة مصطفى كامل قطعة ١٨٤٧ بالمجاورة الثامنة بالحى الرابع بمساحة ١٣٠ متر مربع وقد بلغت التكلفة الاجمالية لما تم الاشارة اليه نحو ٤٥٧,٤ الف جنيه نظرا لعدم استكمال المستندات المتعلقة بشطب رهن كان قائم على تلك العقارات .

- استراحة بنى سويف و تكلفتها نحو ١٠٠ الف جنيه.

يتعين سرعة إتمام إجراءات تسجيل ممتلكات الشركة حفاظا عليها .

رد الشركة :

- لم تطرأ أية مستجدات -عما سبق الافادة به من صدور المنشور الفنى -الادارة العامة للبحوث القانونية بمصلحة الشهر العقارى -رقم ٥ بخصوص حظر التصرف فى اراضى واصول الشركات التابعة لقطاع الاعمال وخاصة أراضى تلك الشركات -بخلاف صدور القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم اعمال الشهر العقارى الذى مازال عملياً لم يفعل لوجود بعض العقبات بشأن البيانات المساحية وفقاً لما يتم الافادة به من مأموريات الشهر العقارى فى هذا الخصوص وعليه فانه يتم تجديد الطلبات ومتابعة امتدادها خلال المواعيد القانونية وعلى هذا النحو جارى المتابعة .

- لم تطرأ أية مستجدات - عما سلف افادتكم به من اخطارنا من قبل مأمورية الشهر العقارى أنه يتعين للسير فى إجراءات التسجيل ان يتم التسجيل اولاً من قبل هيئة الاوقاف وبالمتابعة مع الاخيرة اتضح انه جارى استيفاء المستندات الخاصة بهم للتقدم لمأمورية الشهر العقارى بطلب التسجيل وقد تم مخاطبة السيد اللواء / رئيس هيئة الأوقاف المصرية مراراً بخصوص هذا الشأن هذا علاوة على انه بتاريخ ٢٠١٩/٤/١ صدر المنشور الفنى -الادارة العامة للبحوث القانونية بمصلحة الشهر العقارى -رقم ٥ بخصوص حظر التصرف فى اراضى واصول الشركات التابعة لقطاع الاعمال وخاصة أراضى تلك الشركات -بخلاف صدور القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم اعمال الشهر العقارى الذى مازال عملياً لم يفعل لوجود بعض العقبات بشأن البيانات المساحية وفقاً لما يتم الافادة به من مأموريات الشهر العقارى فى هذا الخصوص علماً بان طلب الشهر العقارى يتم تجديده خلال المواعيد القانونية حيث تجدد برقم (٥) وذلك بتاريخ ٢٠٢٢/١/٤ وعلى هذا النحو جارى المتابعة .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة سرعة إتمام إجراءات تسجيل ممتلكات الشركة حفاظا عليها.

ملاحظة :

- إستمرار عدم إستغلال ارض الشركة امام المجمع الصناعى بمدينة السادس من أكتوبر والمشتراه منذ عام ١٩٩٩ بمبلغ نحو ٣٤,٥ مليون جنيه والبالغ مساحتها نحو ٣٩ فدان والجدير بالذكر ان ردود الشركة المتعاقبة فى هذا الشأن هو انه مخطط استغلال الموقع كنادى رياضى للعاملين دون موافتنا بالدراسات التى تمت فى هذا الشان ومدى جدواها وموقف التراخيص المؤيدة لردود الشركة ومدى استقرار موقف الادارة على هذا الاستغلال وذلك للوقوف على صحة تبويب تلك الاراضى فى ضوء متطلبات معايير المحاسبة المصرية.

نكرر التوصية نحو سرعة استغلال الموقع المشاراليه بما يعود بالنفع على الشركة مع موافاتنا بكافة المستندات المؤيدة للرد.

رد الشركة :

- سوف يتم عرض الامر على مجلس الادارة .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة سرعة استغلال الموقع المشاراليه بما يعود بالنفع على الشركة مع موافاتنا بكافة المستندات المؤيدة للرد .

ملاحظة :

- تضمن حساب التكوين الاستثمارى نحو ٥٩ مليون جنية قيمة كافة الاعمال المتبقية والمتعلقة بمراحل أعمال منظومة التأمين للمجمع الصناعى من أتعاب تصميم واشراف وأعمال تغذية كهربائية .الاعمال الكهروميكانيكيه والمدرجة ضمن الحساب منذ عام ٢٠١٤ دون الانتهاء من كامل المشروع على الرغم من أن مدة التنفيذ للمرحلتين عام لكل مرحلة.

يتعين سرعة الانتهاء من هذة الاعمال بما تمثله من اموال عاطلة يجب الاستفادة منها قبل ان تتقادم تكنولوجيا.

رد الشركة :

- جارى العمل مع الشركة المتحدة لاستلام باقى المبانى .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة سرعة الانتهاء من هذه الاعمال بما تمثله من اموال عاطلة يجب الاستفادة منها قبل ان تتقادم تكنولوجيا.

ملاحظة :

- تضمن مخزون الخامات مواد خلط "عسل محول" بنحو ٢٥,٨٣٤ طن تقديريا بقيمة نحو ١٠٩,٢١٧ الف جنيه يمثل رواسب عسل بالتنكات والمواسير وبعض البراميل بمصنعى منوف ومحرم بك المتوقف العمل بهما منذ يناير ٢٠٢٢ بمحرم بك ومايو ٢٠٢١ بمنوف وقد ثبت عدم صلاحيتها لارتفاع نسب اللزوجة والحموضة والشوائب .

يتعين موافاتنا بكيفية التصرف الاقتصادى فى تلك الكميات مع موافاتنا بأسباب عدم استخدامها خلال فترة صلاحيتها .

رد الشركة :

- تم عمل اضمحلال بهذه القيمة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مع العلم ان هذه الكميات يصعب اعادة استخدامها مرة اخرى .

ملاحظة :

- ظهر رصيد طابع البندرول التالف بمخزن الامانات بمحطة المخلفات بنحو ٣,١٤٩ طن وقد تبين بشأنه ما يلى :-

- ١,٩٦٩ طن بدون قيمة تالف من العملية التصنيعية وما زالت ملاحظتنا بشأن استمرارعدم وجود نسب معيارية معتمدة فنيا احكاما للرقابة على عملية التشغيل لذلك التالف بنظام التكاليف المطبق بالشركة وما له من اثر على عدم التحكم فى ذلك التالف والوصول لاسبابه وتحميل المتسبب فى تحقيق نسب الفقد غير المسموح بها حيث درجت الشركة على تحمل تكاليف الانتاج للتالف بالكامل

- علاوة على انه درجت الشركة على التصرف بطابع البندرول التالف باعدامه حرقا بتشكيل لجان لذلك الغرض عن طريق استلامه من المصانع مباشرة او من محطة المخلفات بالمجمع الصناعى بالوزن دون العدد ودون قيام الشركة باتخاذ اى اجراء للرقابة على ذلك التالف اثناء تداوله من المصانع وصولا الى اعدامه بمحرقة الشركة بمحطة المخلفات وهو الامر الذى قد يمثل قصورا لاثبات ذلك الفقد مع الجهات الرقابية ومنها مصلحة الضرائب

- هذا فضلا عن ارتكاب العديد من وقائع السرقة للبندرول محل التحقيق حاليا باجمالى ٨٣ الف طابع بندرول خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ من مصانع الشركة وهذا يمثل تاكيدا لما سبق الاشارة اليه بشأن القصور الشديد فى الرقابة على الفقد فى العملية التصنيعية وامكانية الاستيلاء على كميات من البندرول المنصرف على التشغيل وتضمينه ضمن الفاقد .

- وقد تبين تشكيل العديد من اللجان لاعدام البندرول المفروم والمكبوس داخل البالات بمحطة نواتج التصنيع والامانات بالمجمع الصناعى باكتوبر وذلك بمحرقة الشركة خلال الفترة من ٢٠١٨/٧ حتى ٢٠٢١/١٠/٣ بلغ اجمالى ما تم التخلص منه نحو ١٤,٢٨٩ طن بعدد ٢٥٣ كرتونة ،علاوة على انه خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وفقا لبيانات الشركة اسفرت العملية التشغيلية بالمصانع عن توالف من طابع البندرول بنحو٧٩ مليون طابع.
- كما تضمن قسم الامانات بمحطة المخلفات نحو ١,١٨١ طن بندرول به عيوب عند تشغيله وتم نقله من المصانع للامانات بمحطة المخلفات لحين البت فيه والوقوف على مدى ارتجاعه مع مصلحة الضرائب

يتعين التحقيق وتحديد المسئولية عن اوجه القصور بشأن التعامل مع البندرول والاضرار التى تحملتها الشركة نتيجة ذلك .

رد الشركة :

- نظرا لعدم وجود نسب معياريه محدده تخص العوادم المسموح بها للشركة لعوادم البندرول قامت الشركة بطلب الى مصلحه الرقابة الصناعية لتحديد نسب العوادم المعيارية لجميع أصناف بما فيها البندرول و جارى استكمال لجنه الدراسة و تحديد تقرير نهائى بنسب العوادم من قبل مصلحه ألرقابه الصناعية.

تعقيب الجهاز :

- لم يتناول رد الشركة ما جاء بملاحظتنا باجراء تحقيق وتحديد المسئولية بشان اوجه القصور بشأن التعامل مع البندرول التالف وطريقة تداوله وكذلك عدم وجود نسب فقد معتمدة منذ سنوات وما له من اثار متعددة منها على سبيل المثال وليس الحصر تحمل الشركة نحو ١,٣٨٩ مليار جنيه تم سدادها فى ٢٠٢٢/٦/٢٩ لمصلحة الضرائب على اثر نتائج الفحص الضريبى عن السنوات ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨ واكتفت الشركة فى ردها بانه جارى تحديد نسب عادم معتمدة من مصلحة الرقابة الصناعية ونشير فى ذلك الصدد ان كان ما تم الاشارة اليه من قبل الشركة فى ردها يعد تطويرا لنظام التكاليف وحلا للتعامل مع مصلحة الضرائب والتى تعتمد فى طريقة محاسبتها الضريبية الى وجود فاقد لا يتم تجاوزه وذلك بغض النظر عن الرقابة على تداول ذلك الفاقد الذى ستعتمده حيث ان ذلك الامر خارج عن اختصاصات اعمالها ،وهو الامر الاعم والاشمل الذى نلفت الانتباه اليه حيث ان الشركة لم تضع قواعد للرقابة على تداول التالف

ودرجت ومازالت تعتمد على تداول البندرول بالوزن بين المصانع وبين محطة المخلفات وهو الامر الذى يترتب عليه استغلال تلك الثغرة وارتكاب العديد من وقائع السرقة للبندرول محل التحقيق حاليا بنحو اجمالى ٨٣ الف طابع بندرول خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ من مصانع الشركة.علاوة على تسبب ذلك الامر بطريقة غير مباشرة فى حدوث عمليات لتهريب سجائر مقلدة بالاسواق اعتمادا على بندرول الشركة المسروق وهذا يمثل تاكيدا لما سبق الاشارة اليه بشأن القصور الشديد فى الرقابة على الفقد فى العملية التصنيعية وامكانية الاستيلاء على كميات من البندرول المنصرف على التشغيل وتضمينه ضمن الفاقد والذى بدوره لايتم جرده بالعدد والاكتفاء بتسليمه بالوزن للمخلفات كما اشرنا بملاحظتنا.

- كما لم يتناول رد الشركة الموقف بشأن كميات البندرول ذات عيوب التشغيل والبالغة ١,١٨١ طن والمشونة بالامانات بمحطة المخلفات ومدى ارتجاعها لمصلحة الضرائب حفاظا على حقوق الشركة.
- الأمر الذى لازلنا عند رأينا بشان ما ورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- ما زالت ملاحظتنا مستمرة بشأن تحمل الفترة بنحو ٧٥ الف جنيه خسائر غير عادية تخفيضا من تكاليف انتاج الفترة تمثل عدد ١٣ كرتونة دخان شعر مفروم توليفة موتسيان شعر احمر بوزن ١,٢٤٠ طن متعفنة واردة من مصنع المعسل بالطالبية بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢ الى مصنع التحضير الغربى باكتوبر وتم اعدامها بالمحرقة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٨ دون صدور قرار من السلطة المختصة (لجنة تنفيذية برئاسة العضو المنتدب وعضوية رؤساء القطاعات) ودون قيام الشركة بالوقوف على اسباب تعفن تلك الاصناف واتخاذ الاجراءات بشأن المتسبب وما يستتبع ذلك من الوقوف على مدى احقية الشركة فى تعويض تامينى ،جديرا بالذكر انه سبق ان قامت الشركة بالرد على تقريرنا للفحص المحدود عن القوائم المنتهية فى ٢٠٢١/١٢/٣١ بقيامها باتخاذ ما يلزم لتحديد المسئولية الا انه لم يتم اتخاذ اى اجراء بشأن ذلك حتى تاريخه.

يتعين تحديد المسئولية بشأن ما سبق.

رد الشركة :

- تم التحويل للشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٥ .

تعقيب الجهاز :

- ما زلنا عند رأينا بشأن عدم انتهاء الشركة من تحديد المسئولية فى ضوء ممارسات الشركة سابقا بتحويل العديد من المخالفات للشئون القانونية دون اتخاذ اى اجراء بالتحقيق وتحديد المسئولية و صدور قرارات الجمعيات العامة فى السنوات السابقة بتنفيذ ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات وهو الأمر الذى لم يتم.

ملاحظة :

- يتضمن حساب الارصدة المدينة نحو ٦,٢٧٨ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١١ عبارة عن (واقعة إختلاس بخزينة مصنع الرصافة بالإسكندرية بمبلغ ٢,٨٤ مليون جنيه ،حوادث سرقة و بضاعة مصادرة بمبلغ ٣,٤٤ مليون جنيه بمخزن البساتين مخزن سوهاج مخزن طلعت حرب المحلة الكبرى بمخزن الشركة بمحافظة قنا ، سرقة مخزن اكتوبر ،بضاعة مصادرة بمخزن الاسماعيلية ،حادث سرقة ببلقاس) .

يتعين موافاتنا بالإجراءات القانونية لاسترداد المبالغ المشار إليها والإفراج عن البضائع المصادرة للاستفادة منها بالبيع حفاظا على حقوق الشركة .

رد الشركة :

- بالنسبة لحادث سرقة الاسماعيلية قد قيدت بشأنه القضية رقم ٤٠٣٣ لسنة ٢٠١٧ جنح ثان الاسماعيلية بخصوص واقعه سرقة المندوب / عبد اللاه التابع لمخزن الشيخ زايد حيث تعرض للسرقة بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٣ وكان المبلغ المسروق ١٣٧٤١٥,٥ج وقد افادت التحريات بصحة الواقعه وقيدت ضد مجهول وقامت الشركة باسترداد مبلغ ٤٩٤٦٩,٨٥ج وذلك من شركة التامين ويتم خصم الباقى وقدره ٨٧٩٤٥,٦٥ج من مستحقات مندوب المبيعات المذكور.

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بالإجراءات القانونية لاسترداد المبالغ المشار إليها والإفراج عن البضائع المصادرة للاستفادة منها بالبيع حفاظا على حقوق الشركة.

ملاحظة :

- تضمن حساب الارصدة المدينة مبلغ ٦١٣٠٠٠ جنيه قيمة شيك مزور بتاريخ ٢٠١١/١١/١٧ وتم مخاطبة هيئة البريد بتاريخ ٢٠١١/١٢/١ بهذا الشأن وتم الرد من جانب الهيئة القومية للبريد بتاريخ ٢٠١٢/٢/٩ بمعنى انه سيتم دراسة هذا الموضوع قانونيا وانه سيتم الردعلى الشركة بما ينتهى اليه الراى القانونى .وتم رفع قضيه على الهيئة القومية للبريد وقضى فى الاستئناف رقم ى٦٨٥ لسنة ٧قضائية بالزام المستانف (الهيئة القومية للبريد)برد ٦١٣٠٠٠ جنية بخلاف ٥٪من تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد وتم الطعن على الحكم من جانب الشركة بالنقض وحتى تاريخه لم يحدد النظر فى الطعن حتى تاريخ الفحص ولم يتم تحصيل مستحقات الشركة طرف الهيئة القومية للبريد

يتعين تحديد المسؤلية بشان عدم تحصيل مستحقات الشركة على الرغم من وجود حكم قضائى لصالح الشركة وتحقيق الامر والافادة .

رد الشركة :

- أن إستمرار السير فى اجراءات التنفيذ حتى تاريخة مراجعه تنازع الاختصاص بين محضرى التنفيذ بالمحكمة الاقتصادية . محضر الازبكية (دائرة الإختصاص المكانى –الكائن فى دائرتها مقر الهيئة) وقد تم عرض الامر على الجهات المعنية بكلاً من الجهتين فى محاولة لازالة معوقات التنفيذ وعلى هذا النحو جارى المتابعة .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة تحديد المسؤلية بشان عدم تحصيل مستحقات الشركة على الرغم من وجود حكم قضائى لصالح الشركة وتحقيق الامر والافادة.

ملاحظة :

- بلغت قيمة المرتجعات لعيوب فنية خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ من الانتاج المحلى نحو ٣,٨٣٨مليون جنيه الامر الذى حمل الشركة باعباء النقل واعباء تكاليف الانتاج .

يتعين تحقيق الامر وتحديد المسؤلية فى هذا الشأن والافادة.

رد الشركة :

- تم التحويل للشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٥ .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة تحقيق الامر وتحديد المسؤلية فى هذا الشأن والافادة.

ملاحظة :

- بلغت قيمة مبيعات التصدير نحو ٥٦,٤٢٧ مليون جنيه بنسبة نحو ٤,٠%من قيمة المبيعات المحليه الامر الذى يستوجب على الشركة تنشيط التصدير والعمل على فتح اسواق جديدة فى الخارج حتى تحصل الشركة على العملة الصعبة التى تمكنها من استيراد الدخان من الخارج وكذا حتى تعوض النقص الكبير الذى سيحدث فى ايراداتها نتيجه لانهاء عقود التصنيع للغير ونود ان نشير الى ان عملاء التصدير يوجد لديهم مشاكل فنية فى عمليات التصنيع والتعبئة واضطرار الشركة لتعويضهم بكميات بديلة .

يتعين تلافى اوجه القصور عما سبق ذكره حفاظا على سمعة الشركة بالاسواق الخارجية وتجنبا لتحمل تكاليف اضافية نتيجة عيوب التصدير مع اتخاذ ما يلزم نحو تعظيم مبيعات التصدير .

رد الشركة :

- تم إجراء تحقيق إدارى بشأن هذا الموضوع قيد برقم ٦٧ لسنة ٢٠٢١ وقد تم عرض مذكرة نتيجة التحقيق المنتهى لحفظ الواقعة نظرا لعدم ثبوت مخالفة قبل اى من المعنيين بالشركة وقد احيط مجلس إدارة الشركة علما وذلك بجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١ .
- بالفعل منذ تلك الشكوى يتم إرسال شهادة مطابقة من السادة/ قطاعات المعامل والبحوث والجودة لكل شحنة إلى السوق الكويتى بانها مطابقة لمواصفات السوق الكويتى قبل الشحن Certificate of Conformity.

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة تلافى اوجه القصور عما سبق ذكره حفاظا على سمعة الشركة بالاسواق الخارجية وتجنبا لتحمل تكاليف اضافية نتيجة عيوب التصدير مع اتخاذ ما يلزم نحو تعظيم مبيعات التصدير.

ملاحظة :

- تضمنت مصروفات العلاقات العامة نحو مليون جنيه تحملتها الشركة نظير إحتفاليات متعلقة بالنشاط الرياضى دون الوقوف على مردود تلك المبالغ على الشركة .

يتعين تحقيق أسباب تحمل الشركة للمبالغ المنصرفة وموافاتنا بمردود تلك المبالغ على الشركة .

رد الشركة :

- قامت الشركة بإستضافة اللاعب العالمى رونالدنيهو كوسيلة للدعاية للشركة خاصة ان ما تحملته الشركة هى فقط قيمة الإحتفاليات باللاعب أثناء وجوده فى مصر بالإضافة إلى أن إستضافة اللاعب ساهم فى الدعاية للسياحة الرياضية فى مصر كجانب من المسؤلية المجتمعية للشركة .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة تحقيق أسباب تحمل الشركة للمبالغ المنصرفة وموافاتنا بمردود تلك المبالغ على الشركة وقد أرجعت الشركة تحملها لتلك المصروفات إلى مسؤليتها المجتمعية فى الدعاية للسياحة حيث انه يعد خروجا عن مفهوم المسؤلية المجتمعية المتعارف عليه وهو المساهمة الإختيارية للشركة فى التنمية المجتمعية من خلال تنفيذ البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها فى الدولة .

ملاحظة :

- إستمرار ملاحظتنا منذ سنوات بشأن تحديد المسئولية لعديد من الموضوعات وتقاعس الشركة عن اتخاذ ما يلزم نحوها واعمال مسئولياتها فى هذا الشأن على الرغم من ان بعض من تلك الموضوعات صدرت بشانها توصية من الجمعية العامة المنعقده فى ١٦/ ١٠/ ٢٠١٩ بدراسة ملاحظات تحديد المسؤليه الوارده بتقرير مراقب الحسابات عن القوائم الماليه المنتهيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ صدر قرار السيد العضو المنتدب رقم ٨١٢ فى ٢٠١٩/١٢/١٨بتشكيل لجنه لدراسة تلك الملاحظات و رفع تقرير بشأنها و انتهت اللجنه من أعمالها فى شهر مارس ٢٠٢١.وقد تبين إقتصار عمل اللجنه على إعادة توجيه الملاحظات إلى القطاعات المختصه وتجميع ردودها فقط ودون دراسة تلك الملاحظات و الوقوف على أسبابها والاعباء المترتبه عليها و المتسبب فيها و إحالتها للشئون القانونيه لإعمال شئونها فيها من تلك الملاحظات ما يلى :-
- سرقة بضاعه من الناقل خالد سيد فؤاد بتاريخ ٢٠١٧/٦/١ قيمتها نحو ٢,٣ مليون جنيه،تم التعويض عنها إستثنائى بنحو ٣٠٩,٧٤٢ ألف جنيه فقط حيث تبين إستمرار التعامل مع المذكور على الرغم من إنتهاءالتعاقد معه فى ٢٠١٥/٥/٢٧ و لم يتم تجديده وبالتالى أصبح غير مغطى تأمينيا.

رد الشركة :

- جارى التحقيق من قبل قطاع الشئون القانونية .

تعقيب الجهاز :

- ما جاء برد الشركة الحالى علاوة على ما سبق ان جاء برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المنتهية فى العام المالى السابق فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بانه تم التحويل للشئون القانونية بموجب تأشيرة السيد الأستاذ العضو المنتدب والرئيس التنفيذى والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٥ لا يمثل سوى مماطلة من جانب الشركة فى اتخاذ الاجراءات التصحيحة وقصور الشئون القانونية فى الانتهاء من التحقيق وتحديد المسئولية وتوقيع الجزاء المناسب وعلى الرغم من صدور قرارات الجمعيات العامة فى السنوات السابقة بتنفيذ ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات وهو الامر الذى لم يتم.
- الامر الذى لازلنا عند رأينا بشأن ما ورد بملاحظتنا.

ملاحظة :

- تحملت الشركه نحو ٤٢٨الف جنيه نتيجة سداد ضريبة المرتبات بعد المواعيد القانونيه و كذا نحو ٤٤٤ ألف جنيه غرامة تأخير حتى تاريخ الفحص فى ٢٠١٦/١٢/١٦ .

رد الشركة :

- كانت هذه الملاحظة محل نظر اللجنة المشكلة بموجب قرار السيد الاستاذ / الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب رقم (٧) بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٢ والتى إنتهت بإخضاع الملاحظة المنوه عنها للدراسة والمحالة للشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٦ وعلى هذا النحو جارى الدراسة للوقوف على ما سيتم اتخاذه من اجراءات .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة التحقيق وتحديد المسئولية وسرعة موافاتنا بما تم بشأن ما سبق.

ملاحظة :

- مخالفة الشركه لاحكام قانون التأمين الصحى الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذيه فيما تضمنه من تحصيل ١٠٪ من قيمة كل وحده مبيعه مشتقات التبغ حيث تبين قيام الشركه بتطبيق تلك النسبه على أسعار بيع تاجر الجمله و ليس أسعار المستهلك فتحملت الشركه نحو ٦٧٠ الف جنيه نتيجه لذلك.

رد الشركة :

- كانت هذه الملاحظة محل نظر اللجنة المشكلة بموجب قرار السيد الاستاذ / الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب رقم (٧) بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٢ والتى انتهت لإحالتها للشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٦ ومن ثم قيدها بسجلات التحقيقات بالشئون القانونية وعلى هذا النحو جارى استكمال إجراءات التحقيق .

ملاحظة :

- تحملت الشركه بنحو ٣٤,٧٤٣ مليون جنيه ضريبة القيمه المضافه بناء على قرار لجنة طعن فى يناير٢٠١٩عن فروق فحص عن الفتره من٢٠١٢/٧ حتى ٢٠١٤/٦ لعدم تقديم شهادات الصادر الداله على إتمام عمليات التصدير وكذا إيرادات غير مقر عنها بالاقرار الضريبى.

وعلى الرغم من تضمن تقرير اللجنه ما يؤيد تلك الملاحظات الا إنه لم يتم إحالتها للشئون القانونيه لإعمال شئونها بشأنها.

يتعين التحقيق وتحديد المسئولية وسرعة موافاتنا بما تم بشأن ما سبق .

رد الشركة :

- بالنسبة للفترة من ٢٠١٢/٧ حتى ٢٠١٤/٦ هناك دعوة قضائية ضد مصلحة الضرائب للمطالبة بإلغاء قرار لجنة الطعن بشان ضريبة القيمة المضافة لعدم تقديم المستندات المؤيدة لعملية التصدير ومازالت الدعوة متداولة ولم يفصل فيها حتى تاريخه حيث تم مباشرتها امام مكتب خبراء وزارة العدل ولم يرد التقرير حتى تاريخه .

ملاحظة :

- لم تقم الشركة بإظهار ضريبة المبيعات (القيمة المضافة) على حقيقتها عند زيادة أسعار السجائر والسيجار فى شهر يوليو ٢٠١٤ ولتدارك الخطأ قامت بحساب الضريبة بنحو ١٢,٤ مليون جنيه ضمن إقرار شهر أغسطس ٢٠١٧ مما قد يحملها ضريبة اضافية توازى ما يقرب اصل مبلغ الضريبة .فضلا عن ضياع نحو ٢مليون جنيه عائد مقدر عن المبلغ المدفوع بالزيادة عن إقرار أغسطس ٢٠١٤ حيث تم خصم الزيادة ضمن إقرار أغسطس ٢٠١٦ بنحو ٨,٢مليون جنيه.

كما تحملت الشركة ضرائب مبيعات بنحو٤,٥ مليون جنيه عن مبيعات دخان البيبة الفرجينى عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤نظرالعدم تقديم أى مستندات للجنة الداخلية فى هذا البند مماحدى باللجنة الداخلية للحكم بعدم احقية الشركة فى هذا البند.

نكرر التوصية بضرورة تحديد المسئولية بشأن ما سبق

رد الشركة :

- كانت هذه الملاحظة محل نظر اللجنة المشكلة بموجب قرار السيد الاستاذ / الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب رقم (٧) بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٢ والتى انتهت باخضاع اللحظة المنوه عنها للدراسة والمحالة للشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٦ وعلى هذا النحو جارى الدراسة للوقوف على ما سيتم اتخاذه من اجراءات .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة تحديد المسئولية بشأن ما ورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- قيام الشركة بسداد نحو ٢,٧ مليون جنيه فى يوليو ٢٠١٨ تمثل ضريبة مبيعات عن البضاعة المسروقة خلال العام المالي٢٠١٢/٢٠١١ نتيجة عدم قيام الشركة بتقديم المستندات المؤيدة لتلك الحوادث علاوة على ما تحملته الشركة من ضريبة اضافية نتيجة التأخر فى سداد المبلغ المشار إليه.

نكرر التوصية بضرورة تحديد المسئولية بشأن ما سبق .

رد الشركة :

- كانت هذه الملاحظة محل نظر اللجنة المشكلة بموجب قرار السيد الاستاذ / الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب رقم (٧) بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٢ والتى انتهت باخضاع اللحظة المنوه عنها للدراسة والمحالة للشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٦ وعلى هذا النحو جارى الدراسة للوقوف على ما سيتم اتخاذه من اجراءات ٠

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة تحديد المسئولية بشأن ما ورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- اسفرت نتيجة اعادة الفحص النهائية لضريبة المرتبات وما فى حكمها للشركة عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ عن فروق ضريبية بنحو ٨٧٢ ألف جنيه لوحظ بشأنها مايلى :-
- تحملت الشركة غرامات بنحو ٤٢٨ الف جنيه نتيجة السداد بعد المواعيد المقررة قانونا .
- تحملت الشركة نحو ٤٤٤ الف جنية مقابل تأخير حتى تاريخ الفحص فى ٢٠١٦/١٢/١٦ .

نكرر التوصية بضرورة تحديد المسئولية بشأن ما سبق .

رد الشركة :

- كانت هذه الملاحظة محل نظر اللجنة المشكلة بموجب قرار السيد الاستاذ / الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب رقم (٧) بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٢ والتى انتهت باخضاع اللحظة المنوه عنها للدراسة والمحالة للشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٦ وعلى هذا النحو جارى الدراسة للوقوف على ما سيتم اتخاذه من اجراءات ٠

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة تحديد المسئولية بشأن ما ورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- اسفرت مراجعة بعض الموضوعات خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ عن بعض الملاحظات التى شابها مخالفات مالية تتطلب تحديد المسئولية وما زالت قائمة:-
- تحملت الشركة نحو ٧ مليون جنيه نتيجة تقاعسها عن تجديد السجل الصناعى الذى يمكنها من الحصول على الكحول المحول بسعر مدعم (١٤ جنيه بدلا من ٧٣ جنيه للتر) بخلاف ماتحملته من ضريبة قيمة مضافة.

يتعين تحديد المسئولية بشأن ما سبق والافادة .

رد الشركة :

- كانت هذه الملاحظة محل نظر اللجنة المشكلة بموجب قرار السيد الاستاذ / الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب رقم (٧) بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٢ والتى انتهت باخضاع اللحظة المنوه عنها للدراسة والمحالة للشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٦ وعلى هذا النحو جارى الدراسة للوقوف على ما سيتم اتخاذه من اجراءات .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة تحديد المسئولية بشأن ما ورد بالملاحظة والافادة.

ملاحظة :

- قيام الشركة خلال العام المنتهى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بالاعتماد فى التوريد بالنسبة لأصناف المذيبات والاحبار على شركة العبور للبويات (باكين) وعدة شركات اخرى تكنولوجيا للصناعات الكيماوية .جلوبال لتكنولوجيا الاحبار ٠٠٠٠ وقد تبين قيام الشركة بأسناد الكميات المطلوبة من الاحبار وغيرها من المذيبات على تلك الشركات وبكميات مختلفة وقد تبين ارتفاع اسعار الشراء من شركة باكين بالمقارنة بالشركات الاخرى وقد بلغ فرق التكلفة بين الاسعار المورد بها من باكين والاسعار المقابلة من الشركات الاخرى (ما امكن حصره منها) نحو ٨٥٠ الف جنيه وقد تم الافادة الى ان ارتفاع الاسعار يرجع الى ارتفاع جودة منتجات باكين عن غيرها من الشركات الا انه ووفقا لمحاضر الفحص اتضح عدم صحة ما تم الافادة به نظرا لكون بعض الاصناف الموردة من الموردين الاخرين تزيد انتاجيتها عن اصناف شركة باكين وحتى فى حالة الحبر الاسود فأن الزيادة فى الاسعار جاءت غير متوافقة مع فروق الانتاجية الامر الذى يوضح عدم صحة اجراءات الشركة وسندها لشراء تلك الاصناف على النحو المبين وما ترتب عليه من تكاليف اضافية.

يتعين تحديد المسئولية بشأن ماسبق والافادة .

رد الشركة :

-تم مخاطبة الشركة العبور للبويات (باكين) لاستجلاب عرض سعرى لعمل مشروع قرار لأصناف الاحبار.

- واثناء تمرير مشروع القرار للعرض على أعضاء اللجنة التنفيذية تم انتهاء فترة الارتباط بالعرض السعرى وعليه تم مخاطبة شركة العبور للبويات (باكين) لإمكانية مد فترة الارتباط بالعرض السعرى المقدم وتمت موافاتنا بمد الارتباط بالعرض السعرى المذكور وعليه تم اصدار القرار رقم ٢٠٢١/١٦١ وتم إصدار أوامر التوريد للشركة المذكورة فورا صدور القرار.

- وتم توريد كمية ٢٠,٩٢٠طن من مشمول امر التوريد والمتبقى منه (٨٠كيلو فقط لا غير) مما يفيد إلتزام الشركة المذكورة بالأسعار الموجودة بأمر التوريد .

كما نحيط علم سيادتكم بأنه صدر لائحة جديد خاصة بالمشتريات والعقود بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١ تجعل الدورة المستندية لإعتماد المستندات وقرارات الشراء اسرع وتوفر الوقت لضمان الاستفادة من مدة الارتباط بالعرض السعرى المقدم من الشركات .

تعقيب الجهاز :

- الرد لا علاقة له بالملاحظة وعليه لازلنا عند رأينا من ضرورة تحديد المسئولية على النحو المبين تفصيلا بالملاحظة.

ملاحظة :

- قامت الشركة خلال العام المنتهى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بمخاطبة شركات القطاع الخاص (العمدة-الهواري-الشروق-الاسكندرية) بتوريد العسل المحول ٦٣٪ وقد جاءت اسعار تلك الشركات جميعها اقل من شركة السكر حيث كانت اسعارهم اقل للطن بمبلغ ٩٨,٣٦ جنيه (توريد مصنع ابو تيج)٤١,٣٦. جنيه (توريد مصنع منوف) ١٢٢,٣.جنيه (توريد مصنع محرم بك) الا ان الشركة اتخذت قرار بأقتصار التوريد على شركة السكر بالامر المباشر على الرغم من ارتفاع اسعارها على النحو المشار اليه وبررت الشركة بأنها شركة قطاع اعمال وانها اكثر ضمانا من شركات القطاع الخاص فى التوريد .
- الجدير بالذكر ان الشركة سابقا وقبل التوقف عن استخدام عسل ٦٣٪ كانت تقوم بالاعتماد على شركات القطاع الخاص فى توريد الصنف المشار اليه والتى ثبت جودة منتجها علاوة على ان شركات القطاع الخاص التسليم محل المشترى وليس محل البائع وفقا للتعامل مع شركة السكر فضلا عن السداد بعد التسليم وليس يشيك مقدم الدفع وفقا للتعاقد مع شركة السكر علاوة على ذلك ووفقا للثابت بتقريرنا السابق كانت الشركة تجرى خصومات على شركات القطاع الخاص فى حالة عدم المطابقة جزئيا فى حين عجزت تماما عن ذلك مع شركة السكر والتى كانت التوريدات منها لبعض الشحنات غير مطابقة جزئيا حيث ان التسليم محل البائع
- الامر الذى حمل الشركة تكاليف اضافية فى استجلاب صنف العسل حيث بلغ فرق التكلفة للعسل ٦٣٪ المورد للشركة حتى فبراير ٢٠٢٢ نحو ٢٤٢ الف جنيه فضلا عن ضياع الفرص الاستثمارية للمبالغ المسدد مقدما لشركة السكر وكان يمكن سدادها لاحقا فى حالة الشراء من شركات القطاع الخاص .

يتعين تحقيأ الاسباب وتحديد المسئولية بشأن ما سبق والافادة .

رد الشركة :

- شركة السكر هى احد قلاع الصناعات الغذائية التابعة لقطاع الاعمال العام التى تمتلك معامل دولية لتحليل ويتم اللجوء اليها نظراً لتوريد العسل داخل الشركة فى خزانات يتم اعادة ملئها اسبوعيا وهى مادة سائلة يفضل ان تكون من مصدر واحد نظراً لدخولها المباشر فى الصناعة مما يستلزم تحديد المسئولية للاعتماد على مصدر واحد لضمان ثبات جودة المنتج من ناحية ولتحديد المسئولية فى حالة رجوع اى رسالة (محلية او تصديرية) وانه فى حالة التوريد من اكثر من شركة وحدوث اى مشكلة للمنتج النهائى بسبب الاضافات ومنها العسل هنا لا يمكن تحديد المسؤولية للرجوع على الشركة الموردة فضلاً عن امكانيتها الفنية لتلبية احتياجات شركتنا فورا فى حالة طلب اى كميات وان الفترة السابقة التى مرت بها البلاد من ندرة المواد الخام نتيجة تعثر الاجراءات الاستيرادية تحتم الاعتماد على مصادر قوية ومستقرة للتوريد .

بالاضافة الى ان التعامل مع الشركات الخاصة المنتجة للعسل يستلزم قيام لجنة من شركتنا من الفنيين المختصين لمعاينة تلك المصادر للوقوف على الإمكانيات الفنية والعملية والمواد المستخدمة فى التصنيع حيث قامت اللجنة بمعاينة بعض المصانع فى الفترة من ٢٠١٨/٢/٧ وحتى ٢٠١٨/٢/٢١ والذى يفيد :

١- شركة البركة : وجود مواد كيماوية (ثانى اكسيد التيتانيوم) مادة مبيضة وكسبة للقوام وهناك العديد من التحذيرات الصحية لاستخدامها فى المنتجات الغذائية لوجود العديد من الابحاث التى تشير الى انها من المواد المسرطنة .

٢- شركة الاصدقاء : عدم امتلاك شركة الاصدقاء لتجارة وتوريد العسل الاسود مصنع لانتاج العسل المحول وانها تمتلك وتؤجر عصارات لانتاج العسل البلدى ومجموعة من الاحواض الخراسانية والتى يمكن انتاج العسل المحول مع صعوبة التحكم فى مواصفات العسل النتج بهذه الطريقة .

٣-الشركة الدولية : عدم احتواء المعمل على فرن تقدير الرطوبة وكذلك عدم وجود كيميائى متخصص بالمعمل .

الامر الذى بين عدم الوثوق فى مصداقية التعامل مع الشركات الخاصة المنتجة للعسل ولاسيما انه منتج غذائى للحفاظ على صحة المستهلك .

وبالرغم من ذلك فقد تم اصدار امر توريد (رقم ٢١٠٠٠٩١٩) بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٣ لشركة الهوارى جروب للتصنيع (بعد قبول العينة المقدمة منها) الا ان الشركة المذكورة لم تستطع الوفاء بالتزامتها وقامت بتوريد ١٨١,٢٢ طن فقط لا غير من اجمالى كمية ٣٠٠ طن .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة حيث ان ردود الشركة تنتهج الالتفاف على الحقائق لتلافى معاقبة المتسبب فيما تحملته الشركة من خسائر حيث تضمنت الملاحظة على نحو واضح مخالفات شراء العسل المحول ومدى خطأ الشركة فى اقتصار الشراء على شركة السكر وان قرار الشراء من شركة السكر هو قرار فردى من قبل رئيس قطاعات المشتريات السابق وفقا لمستندات الشركة برفض عروض اسعار شركات القطاع الخاص دون مبرر لقراره وفقا لمحضر مناقشتنا مع السيدة رئيس قطاع المشتريات وكذا مناقشتنا مع رئيس قطاعات الجودة بالشركة وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- اتخذت الشركة قرارا بأستخدام العسل المحول تركيز ٤٥٪ بديلا للعسل المحول تركيز ٦٣٪على اساس انه اقل سعرا وذو كفاءة مماثلة وذلك خلال الفترة من بداية عام ٢٠١٩ حتى اكتوبر ٢٠٢٠وقد ترتب على هذا القرار ما يل-
- كثرة المرتجعات من المعسل لا نخفاض السكريات وزيادة الرطوبة وظهور العفن والتسييل بالمنتجات .
- تحمل الشركة تكاليف اضافية بلغت نحو ١٥٣,٩ الف جنيه تتمثل فى اعادة تعبئة وتغليف وتشغيل البضاعة المرتجعة .
- تأثر الحصة السوقية فى ظل انخفاض جودة المنتج خلال تلك الفترة .
- اهدار الوقت والطاقة نتيجة استخدام عسل ٤٥٪ فقد اظهر الاستخدام الفعلى بالمصانع حدوث فوران اثناء تسخين العسل (مرحلة التحضير) تمهيدا لتشريب الدخان به حيث ان عسل ٤٥ ٪ يبدأ فوران عند درجة حرارة ٧٥ درجة مئوية مما يستدعى ملء التانك بنسبة ٧٥٪ من سعته لمنع وقوع العسل خارج التانك وذلك خلافا لعسل ٦٣ ٪ والذى يبدا فوران عند درجة ٩٥ درجة مما يساعد على استغلال كامل سعة التانك وعليه ترتب على استخدام عسل ٤٥ ٪ اهدارا للوقت والطاقة وبالتالى اثر ذلك على كمية الانتاج.

يتعين تحقيق اسباب هذا القرار الخاطئ وتحديد المسئولية بشأنه ومحاسبة المتسبب عنه وتحديد اسباب التأخير فى فى العدول عن هذا القرار.

تعقيب الجهاز :

- لم تتطرق لردود الشركة لما ورد بالملاحظة وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد تفصيلا بالملاحظة .

ملاحظة :

- صدور أوامر توريد للمورد بلاست ٨٠ بنحو ٤٨٢ الف جنيه دون تضمينها شرط التأمين النهائى وسداد كامل القيمة رغم عدم إلتزام المورد بالتوريد وفقا لشروط وعدم قيام الشركة بتحميل المقاول بغرامات التاخير الواجبة فى هذا الشأن.

يتعين تحديد المسئولية بشان ماسبق.

رد الشركة :

- كانت محل نظر اللجنة المشكلة بموجب قرار السيد الاستاذ/ الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب رقم (٧) بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٢ والتى انتهت لاحالتها للشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٦ ومن ثم قيدها بسجلات التحقيقات بالشئون القانونية وعلى هذا النحو جارى استكمال إجراءات التحقيق .

تعقيب الجهاز :

- الاجراءات المشار اليها برد الشركة الحالى هذا بخلاف ما سبق الاشارة اليه برد الشركة على التقرير التفصيلى على القوائم المالية المنتهية فى العام المالى السابق فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بانه تم التحويل للشئون القانونية بموجب تأشيرة السيد الأستاذ العضو المنتدب والرئيس التنفيذى والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٥ لا يمثل سوى مماطلة من جانب الشركة فى اتخاذ الاجراءات التصحيحة وقصور الشئون القانونية فى الانتهاء من التحقيق وتحديد المسئولية وتوقيع الجزاء المناسب.

- الأمر الذى لازلنا عند رأينا بشأن ما ورد بملاحظتنا.

ملاحظة :

- صدور اوامر توريد مستلزمات انتاج من مواد التعبئة والتغليف المحلى بالامر المباشر بدون اعتماد تلك الاوامر من السلطة المختصة بلغ ما امكن حصره منها نحو ٤٤ مليون جنيه (وصلت بعض من تلك الأوامر لمبلغ ٢,٤مليون جنيه بامر التوريد الواحد) ما سبق وبالمخالفة للمادة ٢/٢٦-٥ ، ٣/٢٦ ، ١٢/٢٩ من اللائحة المالية.

يتعين تحديد المسئولية بشأن ما سبق.

رد الشركة :

- قطاعات المشتريات تقوم عند طلب توفير كميات جديدة تغطى احتياجات شركتنا لمدة ستة اشهر على الاقل من خامات مستلزمات الانتاج بطرح مناقصة بهذه الكميات كما تم فى (المواد اللاصقة – كربوكسى –الجلسرين –ورق الالمونيوم –بكر السيلوتيب) ولصعوبة تحديد الكميات المطلوبة من مستلزمات الانتاج سنويا حيث تتغير دائما طبقاً لظروف التشغيل والسوق وطبيعة المستهلك لذا فانه يتم الاعتماد على المادة رقم ١٧/٢٧ من اللائحة المالية (بانه يجوز التعاقد على كميات تغطى احتياجات شركتنا لمدة ثلاثة سنوات بهدف تثبيت السعر والمحافظة على استمرارية المنتج بالمواصفات المحددة) لذا يتم الشراء على قوة قرارات لجان تنفيذية كانت صدرت باسعار الخامات المطلوبة كما يتم تجديد القرار على اساس الاسعار الجديدة بعد عدة مفاوضات مثل ما تم (على سبيل المثال) الألومنيوم والسلوتيب وبى فى سى والمذيبات والاحبار والمواد اللاصقة وبولى بروبلين والبيرليت ومنتول كريستال ومسحوق الياف سليلوز ونظراً لان تجديد القرارات يستلزم استجلاب عروض اسعار جديدة الامر الذى ينتهزه الموردين لزيادة الاسعار والذى سيترتب عليه زيادة المرتقبة فى التكلفة نقوم بإصدار اوامر توريد جديدة بالاسعار الحالية والمعتمدة سابقاً من اللجان التنفيذية ونظرا لقوة معاملاتنا المالية مع هؤلاء الموردين يقوموا بالتوريد بنفس الأسعار رغبة منهم فى التعامل المستمر مع شركتنا .

تعقيب الجهاز :

- تناول رد الشركة تبريرا ليس له علاقة بما جاء بملاحظتنا بشأن تجاوز سلطة الاعتماد المختصة بالمخالفة للائحة المالية للشركة والذى يستلزم تحديد المسئولية عنه علاوة على تضارب ردود الشركة حيث تناول الرد العام السابق على تقريرنا التفصيلى عن القوائم المالية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ عن ذات الملاحظة انه تم التحويل للشئون القانونية بموجب تأشيرة السيد الأستاذ العضو المنتدب والرئيس التنفيذى والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٥ الا انه لم يتم تحديد المسئولية وهو ما يمثله الامر من مماطلة من جانب الشركة فى اتخاذ الاجراءات التصحيحة وقصور الشئون القانونية فى الانتهاء من التحقيق وتحديد المسئولية وتوقيع الجزاء المناسب.

ملاحظة :

- تبين تأخر العديد من الموردين مثل (الشرقية للصناعات المتطورة/يونيفرسال/النصر/مطبعة احمد ومصطفى/الاتحاد/مطابع محرم/العالمية) فى تنفيذ الاوامر الصادرة لهم بتوريد الاصناف .فضلا عن عدم الانتهاء من تنفيذ البعض الاخر دون اتخاذ اى اجراءات او توقيع غرامات لحفظ حقوق الشركة بالمخالفة للبند ٤ من شروط الاوامر الصادرة لهم وقد بلغ مشمول بعض من تلك الاوامر نحو٤,٤٢١ مليون جنيه لم يتم توقيع غرامات بشأنها بنحو ١,١٣٦مليون جنيه.

يتعين التحقيق وتحديد المسئولية بشأن عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة لحفظ حقوق الشركة ،وكذا يتعين حصر كافة اوامر التوريد المتاخر تنفيذها وسرعة اتخاذ كافة الاجراءات بشأنها وتحصيل كافة الغرامات المترتبة عن التاخير وفقا لشروط تلك الاوامر حفاظا على حقوق الشركة.

رد الشركة :

- يتم تطبيق غرامات التأخير على فواتير الموردين التى تتقاعس فى التوريد لاسباب ترجع لها الا ان بعض التاخيرات ترجع الى اصدار اوامر توريد بكميات كبيرة للمورد مثل ا.م.ع ومحرم ويونيفرسال والنصر وغيرها ويتم جدولة توريداتهم طبقاً لجداول الاستلام الخاصة بقطاع المخازن حتى لا يحدث تكدس اثناء الاستلام بالاضافة الى بعض التاخيرات ترجع الى جدولة التوريد (بناءا على طلبنا) طبقاً لاهمية الصنف المطلوب توريدة اولا وخصوصا لو كان من ضمن تلك الاوامر طلب تصدير وبالتالى لا يتم تطبيق اى غرامات على الحالات السابق ذكرها .

كما يتم استصدار اوامر توريد لكامل الكمية للمورد وبعدها يتم التوريد باسنادات شهرية وجدولة التوريد وفقاً لحاجة الانتاج ولجدول التنظيمى للاستلامات الصادر من قطاع المخازن حتى لا يحدث تكدس اثناء عملية الاستلام وحسب السعة التخزينية .

تعقيب الجهاز :

- ما جاء برد الشركة ليس له علاقة بما جاء بملاحظتنا بشأن تاخر الموردين وعدم تنفيذهم لاوامر التوريد وعدم قيام الشركة باتخاذ اجراء مقابل ذلك بتوقيع غرامات على النحو الوارد بتلك الاوامر وبالمخالفة لشروطها وهو الامر الذى يستلزم تحديد المسئولية عنه وحصر كافة اوامر التوريد الاخرى المتاخر تنفيذها وسرعة اتخاذ كافة الاجراءات بشأنها حفاظا على حقوق الشركة ،علاوة على تضارب ردود الشركة حيث تناول الرد العام السابق على تقريرنا التفصيلى وكذا على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ عن ذات الملاحظة انه تم التحويل للشئون القانونية بموجب تأشيرة السيد الأستاذ العضو المنتدب والرئيس التنفيذى والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٥ إلا انه لم يتم تحديد المسئولية وهو ما يمثله الامر من مماطلة من جانب الشركة فى إتخاذ الإجراءات التصحيحة وقصور الشئون القانونية فى الانتهاء من التحقيق وتحديد المسئولية وتوقيع الجزاء المناسب.

ملاحظة :

- صدر امر التوريد رقم ٢٠٠٠١١٢٨ بالامر المباشر فى ٢٠٢٠/٩/١٣ للمورد "ابيكس جروب" بنحو ٩٦٠ الف جنيه لتوريد عدد ٥٠ الف من صنف انبوب الالومنيوم والغطاء الخاص به لمنتج سيجار كورونا وقد تبين فى هذا الشأن عدم الحصول على عروض اسعار وعدم الحصول على خطاب ضمان مقابل الدفعة المقدمة بواقع ٥٠٪ من القيمة .

- فضلا عن تأخر المورد الشديد فى توريد الصنف المشار اليه حيث تم توريد كمية ٤٩٧٧٠ انبوب بتاخير خمس شهور من الدفعة على دفعتين فقط فى ٢٠٢١/٥/٨ ، ٢٠٢١/٧/١ مما ترتب عليه تعطل الانتاج لوصول ارصدة الشركة من الصنف المشار اليه بالمخازن الى صفر فى اخر شهر يناير ٢٠٢١ ، دون اتخاذ اى اجراءات بشأن ما سبق حيث ما زال مبلغ التامين النهائى الخاص بالمورد معلق دون الوقوف على موقف الشركة بشأنه بعد انتهاء التوريد والاكتفاء بالكميات السابق توريدها ،علاوة عدم تضمين شروط امر التوريد لاى غرامات تاخير وكذا عدم ابرام عقد ملزم له حفاظا على حقوق الشركة.

يتعين تحديد المسئولية بشأن كافة ما سبق.

رد الشركة :

- محضر اللجنة الفنية رقم ٢٠٢٠/٩٢ بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٦ اوصت بمخاطبة المورد المتخصص حاليا وهو شركة ابيكس جروب والذى سبق التوريد منه لشركتنا (حيث ان هذا الصنف يصنع خصيصا لشركتنا) لذا تم مخاطبة الشركة المذكورة مباشرة طبقاً لما اوصت الية اللجنة اما بخصوص زيادة الكمية قد تم مخاطبة قطاعات المبيعات بناء على طلب المورد بان الكمية الاقتصادية من التيوب هى ٥٠٠٠٠ وقد وافقت على هذه الكمية بلاً من ٣٠٠٠٠ انبوب تيوب .

كما انه نظراً لتعديل قرار اللجنة التنفيذية والذى صدر فى ٢٠٢٠/١١/٢٤ فقد تم اخطار المورد (ابيكس جروب) لتقديم التامين النهائى فى ٢٠٢٠/١١/٣٠

وقد تم اصدار قرار اللجنه التنفيذية جديد رقم ٢٠٢٠/٣٠٩ بتعديل شرط الدفع ليصبح ٥٠٪ دفعه مقدمة مقابل شيك من البنك و٥٠٪ بعد الاستلام والقبول .

وكانت قطاعات المشتريات قد قدمت مشروع القرار فى ٢٠٢/١١/٢ وقد صدر القرار فى ٢٠٢٠/١١/٢٤ اى قبل الموعد المحدد من المورد وذلك لتجنب زيادة الاسعار كما ان الشركة افادت انه كان هناك اجازات سنوية بالخارج وتوقف حركة الطيران لمدة شهر بسبب تداعيات فيروس كورونا وترتب على ذلك مشاكل عديدة فى الشحن من جميع البلاد على مستوى العالم علما انه تم خصم ٥٪ على الفاتورة رقم ١٨٤٨ وذلك لتاخير المورد عن التوريد فى الموعد المحدد .

تعقيب الجهاز :

- تناول رد الشركة سردا للأحداث وهو ما يتبين معه تضارب ردود الشركة حيث تناول الرد العام السابق على التقرير التفصيلى على القوائم المالية المنتهية فى العام المالى السابق فى ٢٠٢١/٦/٣٠ عن ذات الملاحظة انه تم التحويل للشئون القانونية بموجب تأشيرة السيد الأستاذ العضو المنتدب والرئيس التنفيذى والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٥ الا انه لم يتم تحديد المسئولية وهو ما يمثله الامر من مماطلة من جانب الشركة فى اتخاذ الاجراءات التصحيحة وقصور الشئون القانونية فى الانتهاء من التحقيق وتحديد المسئولية وتوقيع الجزاء المناسب.

ملاحظة :

- تم طرح مناقصة عامة برقم ٢٠٢٠/٤ بشأن توريد ٢٥٠٠ طن الومنيوم ذهبى وفضى مقاسات مختلفة تبلغ قيمتها نحو ١١٩,٣٣٧ مليون جنيه وقد تم الغاء المناقصة وتم الموافقة على إجراء ممارسة بين تلك الشركات وقد تبين بشان ذلك مايلى :-

- التاخر فى الإنتهاء من اجراءات المناقصة والتى وصلت منذ بداية طلب شراء الصنف حتى صدور قرار بإلغائها الى مدة عام مما ادى الى ضياع وفورات بنحو ٣٥٠ الف جنيه عن الاسعار الناشئة بعد الترسية النهائية على الموردين نتيجة إصدار العديد من أوامر التوريد خلال فترة المناقصة بأسعار أعلى والتى كان من الممكن الاستفادة منها فى حالة الالتزام بالمواعيد التنظيمية المقررة لاجراءات المناقصة.

- القصور فى اعمال اللجنة الفنية .وكذا عدم مراعاتها للمواعيد التنظيمية المقررة بالقرارات التنظيمية الصادرة فى هذا الشأن ودون اتخاذ اى اجراءات من الشركة تجاه ذلك .

- تأخر توريدات اسنادات بعض الموردين لمدة تتجاوز ٣ اشهر وعدم التوريد من البعض الاخر على الرغم من ان مدة التوريد بالاسناد تكون خلال شهر واحد فقط ما سبق ودون قيام الشركة بتطبيق اى غرامات (بلغ ما امكن حصره منها نحو ٩,٦ مليون جنيه) او مصادرة التامين واسناد امر التوريد لموردين اخرين بالمخالفة للبند "١٠" من كراسة الشروط.

- عدم انتهاء الشركة من تحرير العقود الواجب ابرامها مع الموردين الذين تم الارساء عليهم بالمخالفة للمادة ٩ من الشروط العامة بقرار سلطة الاعتماد "اللجنة التنفيذية رقم ٢٠٢١/١" بتاريخ ٢٠٢١/١/٥ .

- صدور بعض أوامر التوريد التالية للممارسة (إعتبارا من تاريخ الترسية) لكمية ٧ طن من أصناف الالومنيوم الالوان مقاس ١١٢ مم ٤٠جرام بلغت قيمتها اجمالى نحو ٣٣٥ الف جنيه دون صدور قرار معتمد من السلطة المختصة "قرار لجنة تنفيذية" اعتمادا على سلطة اعتماد اسعار المناقصة الصادرة للاصناف الفضية والذهبية فقط .فضلا عن الشراء بسعر اعلى بزيادة ١٠٠٠ جنيه/للطن من التى تم اعتمادها بالمناقصة لنفس المقاسات.

يتعين تحديد المسئولية بشأن ماسبق مع ضرورة الالتزام بما ورد فى اللائحة المالية وسلطات الاعتماد وكذا يتعين الرجوع على المتسبب فى اهدار المبالغ المذكورة فى حالة رفض المورد لها .

رد الشركة :

- بناء على المذكرة الواردة من الادارة العامه للاحتياجات والمعتمدة من السيد / نائب رئيس قطاعات المشتريات والمخازن تم اعداد مذكره تشكيل لجان وصدر قرار التشكيل بتاريخ ٢٠٢٠/١/٩ قامت قطاعات المشتريات بعمل الاجراءات اللازمة الى ان انعقد لجنه البت وقررت ان يتم الطرح فى مناقصه عامة .
- بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٩ قامت لجنة فض المظاريف الفنية للشركات المتقدمة بالمناقصاة وبذات التاريخ تم تسليم اللجنة الفنية عدد (٨) عروض فنيه للدراسة واعداد التقرير الفنى خلال المدة المحددة بمحضر لجنة البت التمهيدى وتم تجهيل العينات وتسليمها الى قطاعات المعامل والبحوث والجودة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٥ .
- وبتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٩ ورد الى قطاعات المشتريات مذكره من القطاع القانونى تفيد بتسليم التقرير الفنى.
- وبتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٧ انعقدت لجنة البت لمناقشه التقرير الفنى والذى انتهى الى اعاده التقرير الفنى للجنة الفنية حيث لم يتم دراسه القوائم المالية للشركة المتقدمة.
- وبتاريخ٢٠٢٠/٩/٢٩ انعقدت لجنة لمناقشة التقرير الفنى وبعد اطلاع لجنة البت على التقرير الفنى المقدم من اللجنة الفنيه . رأت اللجنة اعادت التقرير الفنى المقدم من اللجنة الفنية لإعادة تجربة العينات بالمصنع والتى قبلت فنياً وفقاً لقياسات المعمل والتى تم رفضها فقط بالمصنع.
- وبتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٠ ورد مذكره بتسليم التقرير الفنى بالقطاع القانونى وبتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١ انعقدت لجنة البت لمناقشة التقرير الفنى وانتهت اللجنة الى قبول التقرير الفنى. وبناء عليه تم استكمال باقى الاجراءات .
- ملحوظه (الدراسة الفنية تستغرق وقت فى تجربة العينات حيث يتم تجربة العينات على اكثر من ماكينة واكثر من مصنع وفى يوم عطلة حتى لا يتوقف العمل على الماكينات يوم كامل دون تعطيل العمل والعملية الانتاجية لشركتنا).
- بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٩ تم فض المظاريف الفنيه للشركات المتقدمة بالمناقصه وبذات التاريخ تم تسليم اللجنة الفنيه عدد (٨) عروض فنيه للدراسة واعداد التقرير الفنى خلال المدة المحددة بمحضر لجنة البت التمهيدى وبتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٧ تم مخاطبة السيد الاستاذ / رئيس قطاع توكيد الجودة لتجهيل العينات المقدمة من الشركات وبتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٥ تم تسليم العينات المجهلة والارقام الكوديه الى قطاعات المعامل والبحوث والجوده وبتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣١ و ٢ /٦/ ٢٠٢٠تم إستعجال

السيد المهندس / رئيس اللجنة الفنية لموافاتنا بالتقرير الفنى مره اخرى وبتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٩ ورد الى قطاعات المشتريات مذكرة من القطاع القانونى تفيد بتسليم التقرير الفنى، وبتاريخ ٢٠٢٠/٧/٦ تم تاجيل موعد انعقاد البت نظرا لإنشغال المعامل (بتحديد الاعتماد الدولى للمعامل) وبتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٧ انعقدت لجنة البت لمناقشة التقرير الفنى والذى انتهى الى اعادة التقرير الفنى للجنة الفنيه حيث لم يتم دراسة القوائم المالية للشركات المتقدمة وهى ١٠٪ من درجات التقييم ولإستيفاء توقيعات اللجنة الفنية على التقرير الفنى وبتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣ ورد الى قطاعات المشتريات مذكره من القطاع القانونى تفيد باستلام التقرير الفنى من اللجنة الفنية وبتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٠ وردت مذكرة من اللجنة الفنيه تفيد بتاجيل موعد انعقاد لجنة البت لمناقشة التقرير الفنى وعليه بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٩ انعقدت لجنة البت لمناقشة التقرير الفنى وبعد اطلاع لجنة البت على التقرير الفنى المقدم من اللجنة الفنية رأت اللجنة اعادة التقرير الفنى المقدم من اللجنة الفنية لاعادة تجربت العينات بالمصنع والتى قبلت فنيا وفقا لقياسات المعمل والتى تم رفضها فقط بالمصنع (ونظرا لعدم كفاية العينات يتم تجربة العينات المرجعية) وتم مخاطبة قطاع توكيد الجودة لتسليم العينات الى رئيس اللجنة الفنيه وتم مخاطبة رئيس اللجنة الفنية السيد المهندس/ كبير شئون انتاجيه بقطاعات شئون الانتاج وتم إستعجاله بتاريخ ١٢ و ١٥ و ٢٠ / ١٠ / ٢٠٢٠ وبتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٠ ورد الى قطاعات المشتريات مذكرة السيدة المهندسة/ رئيس قطاعات شئون الانتاج تفيد بتسليم التقرير الفنى بالقطاع القانونى وبتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١ انعقدت لجنة البت لمناقشة التقرير الفنى وانتهت اللجنة الى قبول التقرير الفنى المقدم الى اللجنة الفنية وتكليف لجنة فض المظاريف بفض المظاريف السعريه للشركات والعينات المقبولة فنيا فقط ومن هذا يتضح ان الاجراءات السابقة هى التى تتطلب مده سواء للدراسة او التجهيل وذلك للحصول على افضل النتائج لصالح شركتنا .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن اجراء التحقيق وتحديد المسئولية بشأن ماسبق مع ضرورة الالتزام بما ورد فى اللائحة المالية وسلطات الاعتماد وكذا يتعين الرجوع على المتسبب فى إهدار المبالغ المذكورة فى حالة رفض المورد لها.

ملاحظة :

- أسفرت مراجعة جانب من أعمال الشركة عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ عن بعض الموضوعات التى شابها مخالفات مالية تتطلب تحديد المسئولية ودون قيام الشركة بموافاتنا بما قامت به فى هذا الشأن حتى تاريخه وهى كالاتى:-

اولا: - اعمال قطاع الهندسة المدنية: -

- بلغت الأعمال التى تم إسنادها خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١/٣١ وجارى تنفيذها ولم يتم الانتهاء منها نحو ٨ مليون جنيه تبين بشأنها ما يلى :-

- التاخير الشديد فى تسليم المواقع للمقاولين لبعض الاعمال وصلت لنحو ٩ اشهر لبعضها مثال ذلك عملية مراجعة الممرات الرئيسية بمصنع التحضير الشرقى .

- تأخير المقاولين عن تنفيذ البعض الاخر لمدد وصل بعضها لنحو ٧ اشهر للاعمال المتعلقة بالصالة المغطاه المسندة للمقاول المصرية المتحدة لتركيب اجهزة اطفاء حريق تلقائى علاوة على اعمال اخرى بالصالة المغطاة والجراج بالنادى الرياضى واللذان لم ينفذ كلاهما ما سبق دون اتخاذ اى اجراء من الشركة تجاه كافة هؤلاء المقاولين بتحصيل اى غرامات منهم والبالغ ما امكن حصره منها نحو ٣٢٢ الف جنيه شامل الضريبة بالمخالفة للبند ثامنا من اوامر الاسناد الصادرة لهم ،ودون اسناد الأعمال لمقاولين اخرين وفقا لذات البند من امر الاسناد .هذا بخلاف قصور الشركة فى عدم تحصيل اى تامين نهائى بشأن كافة تلك الاوامر قبل بدأ تنفيذ الاعمال وفقا للبند خامسا من اوامر الاسناد وذلك لضمان التشغيل والتركيب فى المواعيد المحددة والالتزام بالمواصفات الفنية.

ما سبق وما له من اثر على تاخير اعمال الصيانة التى يستوجب اجراؤها لمواقع الشركة المختلفة واهدار لحقوق الشركة بعدم التعويض عن التاخير فى الانتهاء من تلك الاعمال.

يتعين تحديد المسئولية واجراء التحقيق اللازم بشأن ما سبق وسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه المقاولين لتنفيذ الاعمال.

رد الشركة :

- تم ارسال الملاحظة الى الشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٥ .

تعقيب الجهاز :

- ما زلنا عند رأينا بشأن عدم انتهاء الشركة من تحديد المسئولية فى ضوء ممارسات الشركة سابقا بتحويل العديد من المخالفات للشئون القانونية دون اتخاذ اى اجراء بالتحقيق وتحديد المسئولية وصدور قرارات الجمعيات العامة فى السنوات السابقة بتنفيذ ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات وهو الامر الذى لم يتم.

ملاحظة :

- تم إسناد اعمال علاج هبوط الارضيات ومداخل الرامبات بالجهة الشمالية بمبنى تام الصنع الغربى بالمجمع الصناعى ٦ اكتوبر للمقاول (شركة الفارس) بقيمة ٧٨٥٠٠٠ جنيه وقد تبين بشأنها ما يلى:-

- تم الإسناد للمقاول دون إلزامه بتقديم شهادة لضمان الاعمال.
- عدم الحصول على التامين النهائى خلال المدة المحددة وتم الحصول عليه بعد بدأ الاعمال خصما من مستحقات المقاول عند سداد قيمة المستخلص الاول للاعمال فى ٢٠٢١/١٢/١٩ بعد مرور اكثر من شهرين.
- بمعاينة الأعمال من قبلنا بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٦ تبين وجود كسر فى اجزاء من الانترلوك بابعاد ٣,٤ متر X ٤٠سم عند طرف السور الغربى لمبنى تام الصنع احد المواقع التى تم اسناد الاعمال المدرجة بامر الاسناد لها ويخرج منها اسلاك نقل البيانات (أسلاك الجهد المنخفض) بصورة سيئة تبين حدوث ذلك الكسر بعد الانتهاء من الأعمال واستلامها فضلا عن وجود كمية من الانترلوك المشونة بجانب الاسوار فضلا عن وجود بعض الاماكن داخل الموقع والتى مفكك منها الانترلوك تحتاج لاعادة تركيب بعد اجراء معالجة وتمهيد للارضيات الخاصة بها لم تقم الشركة باجراء دراسة لاحتياجاتها من الاعمال بذات الموقع واسنادها ضمن الاعمال المدرجة بامر الاسناد.

يتعين تحديد المسئولية بشأن اوجه القصور المشار اليها.

رد الشركة :

- تم ارسال الملاحظة الى الشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٥ .
- بالنسبة لعدم تحصيل التامين النهائى فى المدة المحددة (فى حاله عدم قيام المقاول بتقديم خطاب ضمان بنكى او عدم توريد نقدا فى خزينة الشركة قيمة التامين النهائى لضمان الاعمال يتم خصمها مع اول مستخلص للأعمال حيث ان المقاول لم يحصل على اى مستحقات مالية تخص العملية اثناء التنفيذ .

تعقيب الجهاز :

- ما زلنا عند رأينا بشأن عدم انتهاء الشركة من تحديد المسئولية فى ضوء ممارسات الشركة سابقا بتحويل العديد من المخالفات للشئون القانونية دون اتخاذ اى اجراء بالتحقيق وتحديد المسئولية وصدور قرارات الجمعيات العامة فى السنوات السابقة بتنفيذ ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات وهو الامر الذى لم يتم.

ملاحظة :

- عملية اعمال تعديل الرامب الشرقى والغربى بمخزن تام الصنع الغربى بالمجمع الصناعى ٦ اكتوبر بقيمة تقديرية ٢٨٠ الف جنيه للمقاول مصر البناء الحديث وقد تبين بشأنها ما يلى :-

- تم الاسناد للمقاول دون الزامه بتقديم شهادة لضمان الاعمال.
- عدم الحصول على التامين النهائى خلال المدة المحددة والاكتفاء بالحصول على تامين ضمان الاعمال خصما من مستحقات المقاول عند سداد قيمة المستخلص الختامى والوحيد للاعمال فى ٢٠٢٢/١/٥ بعد مرور اكثر من ٣شهور.
- تأخر الشركة فى تسليم المقاول للموقع حيث تم استلامه بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠ بعد مرور نحو شهر من صدور امر الاسناد وما يتبين معه تسبب المسئولين عن تسليم الموقع فى تاخير الاعمال.

يتعين تحديد المسئولية بشأن اوجه القصور المشار اليها .

رد الشركة :

- تم ارسال الملاحظة الى الشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٥ .
- بالنسبة لعدم تحصيل التامين النهائى فى المدة المحددة (فى حاله عدم قيام المقاول بتقديم خطاب ضمان بنكى او عدم توريد نقداً فى خزينة الشركة قيمة التامين النهائى لضمان الاعمال يتم خصمها مع اول مستخلص للأعمال حيث ان المقاول لم يحصل على اى مستحقات مالية تخص العملية اثناء التنفيذ.

تعقيب الجهاز :

- ما زلنا عند رأينا بشأن عدم انتهاء الشركة من تحديد المسئولية فى ضوء ممارسات الشركة سابقا بتحويل العديد من المخالفات للشئون القانونية دون اتخاذ اى اجراء بالتحقيق وتحديد المسئولية وصدور قرارات الجمعيات العامة فى السنوات السابقة بتنفيذ ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات وهو الامر الذى لم يتم.

ملاحظة :

- عملية اعمال معالجة الفواصل ودورات المياه اعلى سقف البدروم (مخزن تام الصنع) بمصنع المارلبورو بالمجمع الصناعى بمدينة ٦ اكتوبر بقيمة تقديرية ٥٠٧٥٠٠ الف جنيه للمقاول شركة مصر البناء الحديث الجديدة وقد تبين بشأنها ما يلى:-
- عدم قيام الشركة بالحصول على التامين النهائى خلال المدة المحددة من المقاول ولم يتم القيام باتخاذ اى اجراء قانونى تجاهه.
- التأخر فى تسليم الشركة الموقع للمقاول لبدء الاعمال حيث تبين مرور عدة اشهر من صدور امر الاسناد وكذلك تسبب المسئولين عن تسليم الموقع فى تاخير الاعمال ،جديرا بالذكر انه تم مخاطبة ادارة مصنع المارلبورو فى ٢٠٢١/٦/٦ لرئيس قطاعات الشئون الهندسية بشأن انهيار الفواصل الانشائية الموجودة بسقف مخزن المنتج التام للمصنع والمدرج اعمال صيانتها بامر الاسناد وتسبب ذلك لسقوط زاوية معدنية ومون خرسانية وتشكيل خطر كبير على العاملين والمبنى والمنتج التام الموجود بالمخزن.

يتعين تحديد المسئولية بشأن عدم الحصول على التامين النهائى من المقاول المرسى عليه الاعمال خلال المدة المحددة وفقا للائحة وكذا عدم القيام باتخاذ اى اجراء بشأنه مقابل ذلك وكذا بشأن التاخر فى تسليم الموقع للمقاول لبدأ الاعمال.

رد الشركة :

- تم ارسال الملاحظة الى الشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٥ .
- بالنسبة لعدم تحصيل التامين النهائى فى المدة المحددة (فى حاله عدم قيام المقاول بتقديم خطاب ضمان بنكى او عدم توريد نقداً فى خزينة الشركة قيمة التامين النهائى لضمان الاعمال يتم خصمها مع اول مستخلص للأعمال حيث ان المقاول لم يحصل على اى مستحقات مالية تخص العملية اثناء التنفيذ .

تعقيب الجهاز :

- ما زلنا عند رأينا بشأن عدم إنتهاء الشركة من تحديد المسئولية فى ضوء ممارسات الشركة سابقا بتحويل العديد من المخالفات للشئون القانونية دون اتخاذ اى اجراء بالتحقيق وتحديد المسئولية وصدور قرارات الجمعيات العامة فى السنوات السابقة بتنفيذ ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات وهو الامر الذى لم يتم.

ملاحظة :

- عملية تجديد ٧ دورات مياه بالحجرات على الاسوار الخارجية خاصة بافراد الامن الخارجى بالمجمع الصناعى باكتوبر بقيمة تقديرية ٣٤٠ الف جنيه وصدر بشأنها امر الاسناد رقم ١٠٦٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٢ بمبلغ ٢٧٠٩٨٧,٥ جنيه شامل الضريبة للمقاول لايت ستار للمقاولات وفقا لقرار اللجنة التنفيذية رقم ٢٠٢١/٢٣١ فى ٢٠٢١/٩/٦ وقد تبين بشأنها ما يلى :-
- عدم قيام الشركة بالحصول على التامين النهائى خلال المدة المحددة من المقاول والاكتفاء بالحصول على تامين ضمان الاعمال بقيمة ١٤٢٢٥,٣ جنيه خصما من مستحقات المقاول عند سداد قيمة المستخلص الختامى والوحيد للاعمال فى ٢٠٢٢/٢/١٤ بعد مرور نحو ٥ شهور.

يتعين تحديد المسئولية بشأن عدم الحصول على التامين النهائى من المقاول المرسى عليه الاعمال خلال المدة المحددة وفقا للائحة وكذا عدم القيام باتخاذ اى اجراء بشأنه مقابل ذلك.

رد الشركة :

- إن مقاول الأعمال لم يتقدم حتى الان لصرف قيمة التامين النهائى نظراً لأن ميعاد الاستلام النهائى للأعمال بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٩ .

- تم ارسال الملاحظة الى الشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٥ .
- بالنسبة لعدم تحصيل التامين النهائى فى المدة المحددة (فى حاله عدم قيام المقاول بتقديم خطاب ضمان بنكى او عدم توريد نقداً فى خزينة الشركة قيمة التامين النهائى لضمان الاعمال يتم خصمها مع اول مستخلص للأعمال حيث ان المقاول لم يحصل على اى مستحقات مالية تخص العملية اثناء التنفيذ .

تعقيب الجهاز :

- ما زلنا عند رأينا بشأن عدم انتهاء الشركة من تحديد المسئولية فى ضوء ممارسات الشركة سابقا بتحويل العديد من المخالفات للشئون القانونية دون اتخاذ اى اجراء بالتحقيق وتحديد المسئولية وصدور قرارات الجمعيات العامة فى السنوات السابقة بتنفيذ ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات وهو الامر الذى لم يتم.

ملاحظة :

- اعمال توريد وتركيب وانشاء غرف تفتيش بأماكن مختلفة بموقع الشركة بأكتوبر حيث تم اصدار ست اوامر اسناد بذات الاعمال تحت ارقام ١٠٥٢٤, ١٠٥٢٥, ١٠٥٢٢, ١٠٥٢١, ١٠٥٢٠و١٠٥٢٣ للمقاول شركة الفهد للمقاولات والتوريدات العمومية .
- تبين عدم صحة الاعمال المستلمة بأوامر الاسناد المشار اليها فعلى الرغم من ان المواصفات الفنية لتلك الغرف هى ٧٠سم X ٧٠ سم بعمق ٧٠سم وفقا للوارد بالمستخلص الختامى المعتمد من قبل الشركة بما يفيد صحته فقد تبين من المعاينة الفعلية لاحد تلك المواقع وهى مخزن مستلزمات رقم ١ والذى تضمن امر الاسناد الخاص به تنفيذ ١٤ غرفة قيمة كل منها ٣ الاف جنيه فقد تبين ان احدى عشر غرفة من اصل ١٤ غرفة كانت بمساحة ٦٣سمX٦٣سم بعمق ٧٠ فى حين ان الثلاث الاخريات كانت ٧٥سمX٧٥سم بعمق ٧٠سم اى ان الشركة استلمت مساحة اجمالية ٦,٠٥٤٣ متر مربع فى حين كان يجب استلام مساحة ٦,٨٦ متر مربع اى بفارق نحو غرفتين الامر الذى يوضح عدم سلامة الاعمال المنفذة على الرغم من اقرار مهندسى الشركة بصحة ومطابقة الاعمال المنفذة وهو ماجاء على خلاف الحقيقة وعلى الرغم من ان رد الشركة تضمن الخصم على المقاول الا ان ما تم هو الخصم على المقاول عن الاعمال المنفذة عن الاعمال بالموقع محل المعاينة دون مراعاة باقى المواقع الامر الذى يمثل خلل فى عملية محاسبة المقاول عن العجوزات فى الاعمال المنفذة .

يتعين حصر كافة الاعمال المنفذة بالمواقع المشار اليها اعلاه وتحقيق الامر وتحديد المسئولية بشأن ما سبق مع تحميل المقاول والمستلمين متضامنين بالفروق المالية بين قيمة ماتم تنفيذه فعليا وما قامت الشركة بالمحاسبة عنه.

رد الشركة :

- بشأن المعاينات التى تمت فعلياً بخصوص بعض الاعمال المنفذة كانت محل التحقيق المقيد برقم ١٧ لسنة ٢٠٢٢ ادارى الشئون القانونية والمنتهى بمجازاة من ثبت ادانته بجزاء الحرمان من نصف العلاوة بموجب تاشيرة السيد الاستاذ / الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٥
- وكذلك سوف يتم الخصم على المقاول مبلغ ٢٥ الف جنيه عن كافة اعماله فور ورود مطالبات له .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا على النحو المبين بالملاحظة حيث تم محاسبة المقاول جزئيا وعليه يجب حصر كافة الاعمال المماثلة واجراء الخصم المناسب .

ملاحظة :

- تبين قيام الشركة بإسناد أعمال توريد وصب خرسانة مسلحة لزوم قواعد الاعمدة بأبعاد (٠,٨م١X٠,٨م١X٢,١م) وذلك بأمرى اسناد ارقام٨٨٨٣ فى ٢٠٢١/٨/٨و٩١٣٤ فى ٢٠٢/٨/١٦ للمقاول شركة الصاوى :-
- على الرغم من طلب رئيس قطاع الطاقة والهندسة الكهربائية من السادة المسئولين بقطاعات الشئون الهندسية توريد وتركيب ثمانية وعشرون عمود حول محطة الطاقة والتى بناءا على هذا الطلب تم اصدار اوامر الاسناد الا ان امرى الاسناد المشار اليهم سابقا صدرا متضمنين كمية خاطئة حيث تضمنا توريد وصب خرسانة مسلحة لزوم قواعد الاعمدة بكمية ٣٦,٢ متر مكعب ولما كانت الابعاد ٠,٨م١X٠,٨م١X٢,١م (وفقا لامر الاسناد) تكون الكمية الاجمالية تنشأ عدد ٣٧,٧ قاعدة عمود فى حين ان الكمية المطلوب تنفيذها والمنفذة فعليا ٢٨ قاعدة ومن ثم صدر امر الاسناد متضمن كمية خاطئة وتم المحاسبة وفقا لها.
- اتصالا بما سبق تبين وجود ازدواج فى الاعمال المسندة لذات المقاول حيث انه وعلى الرغم من تضمين اوامر الاسناد المشار اليها ان السعر يتضمن اعمال حفر القواعد وتركيب الجوايط تبين ادراج ذات الاعمال بأوامر اسناد اخرى ارقام ٨٨٦٦فى ٢٠٢١/٨/٨ (حفر لزوم القواعد) وامر اسناد رقم ٩٢٧٩ فى ٢٠٢١/٨/١٩ (توريد وتركيب جوايط) .

يتعين تحقيق الامر وتحديد المسئولية بشأن ما سبق والافادة .

رد الشركة :

- بشأن المعاينات التى تمت فعلياً بخصوص بعض الأعمال المنفذة كانت محل التحقيق المقيد برقم ١٧ لسنة ٢٠٢٢ ادارى الشئون القانونية والمنتهى بمجازاة من ثبت ادانته بجزاء الحرمان من نصف العلاوة بموجب تاشيرة السيد الاستاذ / الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٥
- وكذلك سوف يتم الخصم على المقاول مبلغ ١٠٠ الف جنيه عن كافة اعماله فور ورود مطالبات له .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة حيث ان المخالفة محل الملاحظة لم تكن ضمن المخالفات والموضوعات التى تم التحقيق بها. فقد جانب الشركة الصواب فى الرد .

ملاحظة :

- قيام الشركة بأسناد اعمال توريد وتركيب قواطيع من الالومنيوم من قطاع ps لزوم حجرة تحكم والصحة والسلامة المهنية بمصنع ٧ بأوامر اسناد ارقام ١٣٤٠٠/١٣٢٤٩/١٣٤٠١ بأجمال كمية ٦١ متر مسطح بتكلفة ٢١٠٠ جنيه للمتر خلال نوفمبر ٢٠٢١ للمقاول شركة الفهد فى حين تبين اسناد اعمال مماثلة بذات مواصفات قطاعات الالوميتال لذات المقاول بمبنى محطة الطاقة (بذات مواصفات الزجاج ٦مم) بمبلغ ١٣٠٠ جنيه للمتر خلال اكتوبر ٢٠٢١ بامر اسناد رقم ١١٤١٩ اتصالا بذلك قيام الشركة بأسناد اعمال مماثلة خلال اكتوبر تحت امر اسناد ١٢١١١ (انشاء قواطيع الومنيوم لغرفة مدير عام الغلايات) بسعر ١٩٠٠ جنيه للمتر المسطح لكمية ٢٥ متر مسطح الامر الذى يظهر تباين الاسعار دون اسس منطقية حيث ان الاعمال تقريبا منفذة بذات الفترة وبذات الكيفية وبنفس الموقع الشركة ومن قبل ذات المقاول وعلى الرغم من رد الشركة من انه تم الخصم على المقاول الا انه تبين ان الخصم الموقع على المقاول لم يتضمن خصم فروق السعر المشا راليها .

يتعين تحقيق الاسباب لما سبق مع الرجوع على المقاول بفروق الاسعار عن كافة الكميات المنفذة بسعر يخالف سعر ١٣٠٠ جنيه للمتر .

رد الشركة :

- بشأن المعاينات التى تمت فعلياً بخصوص بعض الاعمال المنفذة كانت محل التحقيق المقيد برقم ١٧ لسنة ٢٠٢٢ ادارى الشئون القانونية والمنتهى بمجازاة من ثبت ادانته بجزاء الحرمان من نصف العلاوة بموجب تاشيرة السيد الاستاذ / الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٥
- وكذلك سوف يتم الخصم على المقاول مبلغ ٢٥ الف جنيه عن كافة اعماله فور ورود مطالبات له .

تعقيب الجهاز :

- رد الشركة لم يتطرق الى ما ورد بالملاحظة وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- تم اسناد العديد من اوامر الاسناد لذات المقاول "الفهد" لتوريد وتركيب وبناء غرف تفتيش باماكن مختلفة بالمجمع الصناعى باكتوبر خاصة باسلاك الجهد المنخفض والخاصة بشبكة المعلومات بلغ ما امكن حصره عدد ٩ اوامر اسناد خلال الفترة من ٢٠٢١/١٠/٢٤ حتى ٢٠٢١/١١/٤ بلغت نحو ٣٩١ ألف جنيه شامل الضريبة بالأمر المباشر تبين بشأنها ما يلى :-

- تم تجزئة تلك الاوامر بحيث لا تتجاوز حد ال ٥٠ الف جنيه (الحد الاقصى لاعتماد الامر المباشر للسيد رئيس قطاعات الشئون الهندسية) منها بعض الاوامر تم تجزئتها خلال اليوم الواحد والبعض الاخر خلال فترات متقاربة تحايلا على سلطة الاعتماد وذلك عن اعمال توريد وتركيب وبناء غرف تفتيش باماكن متفرقة داخل المجمع الصناعى باكتوبر بالمخالفة للمادة ٢/٢٢-١ و ١/٦ و ٤/٢٩ من اللائحة المالية للشركة.
- كما تبين عدم الحصول على التأمين النهائى من المقاول والاكتفاء بالحصول على تامين ضمان الاعمال بعد انتهاء المقاول من اعماله حيث تم خصمها من مستحقاته لكل مستخلص ختامى ووحيد لكل امر اسناد باجمالى نحو ٢٢ الف جنيه (٢١٧٢,٠٥ للامر الواحد) بالمخالفة للمادة ٣/٢٧ من اللائحة المالية وكذلك بند رابعا من اوامر الاسناد الصادرة وكذا دون اعتماد تجاوز شرط المدة لسداد التامين من السيد العضو المنتدب بالمخالفة لاحكام المادة ١١/٢ ،المادة ٥/٢٧ من اللائحة المالية.
- بالمعاينة الفعلية من قبلنا والمثبتة بمحضرنا بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٧ لعينة من تلك الغرف المنتشرة بالجراج وعلى حدوده من جانب الطريق الاوسط والبالغة عدد ١٣ حجرة والخاصة بامر الاسناد رقم ١٢٤٣٩ الصادر فى ٢٠٢١/١١/٤ تبين اختلاف المقاسات من حجرة لاخرى على الرغم من وجود مواصفة محددة للحجرة والمسندة بامر الاسناد المشار اليه وكذلك تبين عدم تطابق المقاسات الفعلية لتلك الحجرات مع ما تم استلامه من قبل مهندسى الشركة بالمخالفة لما اقروه بمحضر الاستلام الابتدائى فى ٢٠٢١/١١/١٥ بعدم وجود اى ملاحظات عن ما تم اسناده للمقاول وكذا اقرارهم بمطابقة المستخلص الوارد منه للمقايسة والمعتمدة من الشركة ضمن امر الاسناد والذى بناء عليه تم سداد مستحقات المقاول حيث وردت المقايسة بمقاسات ٧٠سم X ٧٠سم X ٧٠سم فى حين كانت المقاسات الفعلية للابعاد تتراوح من ٥٢ سم الى ٦٢ سم علما بان النقطة الواحدة تبلغ قيمتها بامر الاسناد ٢٧٩٣ جنيه شاملة الضريبة الامر الذى نتج عنه فروق بنحو ١٣٦٠٠ قيمة العجز فى المقاسات استنادا لما تم معاينته من قبلنا وكذا متوسط مقاسات باقى النقاط وفقا لاقرار اللجنة الفنية بمحضرناوالتى تضمنت السيد المهندس مدير عام متابعة تنفيذ المشروعات والذى قام باستلام تلك الاعمال من المقاول.

هذا بخلاف وجود العديد من اغطية الغرف الغير مطلية بالدهان بمادة مانعة للصدأ على عكس ما ورد بذات المستخلص واقرار مهندسى الاستلام بصحة المستخلص المقدم من المقاول ومطابقته مع مقايسة الشركة المعتمدة بأمر الإسناد.

الجدير بالذكر انه بتقدير قيمة باقى النقاط على مستوى الشركة والتى تم اسنادها لذات المقاول عن الفترة المشار اليها اعلاه فانه يتبين وجود فروق تسببت بها لجان استلام تلك العمليات والتى اقرت بصحة المستخلصات المقدمة من المقاول ومطابقتها مع مقاييسات الشركة المعتمدة والمدرجة باوامر الاسناد ارقام ١١٧٦٦/١١٩٣٥/١٢٠٤٤/١٢١٠٩/١٢١٧٧/١٢١٧٥/١٢٢٥٨/ ١٢٤٣٨ بلغت نحو ١٠٩ الف جنيه بخلاف الفروق بمبلغ ١٣٦٠٠ للمستخلص رقم ١٢٤٣٩ السابق الاشارة اليه

يتعين اجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن كافة ما سبق والرجوع على المقاول بالفروق المشار اليها ،والعمل على حصر كافة اعمال غرف التفتيش المسندة لذات المقاول واجراء المطابقة لتلك الاعمال وموافاتنا بما تسفر عنه تلك المطابقة والاجراءات المتخذة فى ذلك الشأن ،وضرورة الالتزام باحكام اللائحة المالية بشأن سلطات الاعتماد واسناد الاعمال دون تجزئة وفقا لذلك والالتزام بتحصيل التامين النهائى لكافة الاعمال قبل التنفيذ ضمانا لحقوق الشركة.

رد الشركة :

- بشأن المعاينات التى تمت فعليا بخصوص بعض الاعمال المنفذة كانت محل التحقيق المقيد برقم ١٧ لسنة ٢٠٢٢ ادارى الشئون القانونية والمنتهى بمجازاة من ثبت ادانته بجزاء الحرمان من نصف العلاوة بموجب تاشيرة السيد الاستاذ / الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٥ .
- وسوف يتم ٢٥ الف جنيه بناءا على التحقيقات بشأن كافة أعماله .

تعقيب الجهاز :

- لم يتضمن التحقيق المشار اليه برد الشركة كافة المخالفات التى تم الاشارة اليها بملاحظتنا فضلا عن الخصم المقرر تطبيقه على المقاول هو عن احد اعمال المقاول التى تم التحقيق فيها من قبل الشركة دون مراعاة باقى المواقع المشار اليها الامر الذى يمثل خلل فى عملية محاسبة المقاول عن العجوزات فى الاعمال المنفذة.
- الامر الذى لازلنا عند رأينا بشان ما ورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- تم اسناد العديد من الأوامر للمقاول (مكتب عثمان للمقاولات) عن اعمال تمهيد طريق خلف مصنع المارلبورو باماكن مختلفة بلغت عدد ٧ اوامر خلال الفترة من ٢٠٢١/٩/٢١ حتى ٢٠٢٢/١/٣١ بنحو ٣٣٣ الف جنيه شامل الضريبة بالامر المباشر تبين بشأنها ما يلى:-

- تم تجزئة تلك الأوامر بحيث لا تتجاوز حد ال ٥٠ الف جنيه تحايلا على اللائحة المالية فضلا عن صدورها باسعار مختلفة لذات الاعمال.
- صورية كافة المستندات المقدمة بشأن تلك الأعمال حيث تم تجزأتها بتواريخ مختلفة فى حين انها عملية واحدة تم البدأ فيها فى ٢٠٢١/٧ وتم الانتهاء فى ٢٠٢١/٨ .
- عدم تحصيل اى تامين نهائى للاعمال المسندة لكافة تلك الأوامر خلال فترة التنفيذ بالمخالفة للائحة المالية واوامر الاسناد.

يتعين اجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن كافة ما سبق ،وضرورة الالتزام باحكام اللائحة المالية بشأن سلطات الاعتماد واسناد الاعمال دون تجزئة وفقا لذلك والالتزام بتحصيل التامين النهائى لكافة الاعمال قبل التنفيذ ضمانا لحقوق الشركة.

رد الشركة :

- بشأن المعاينات التى تمت فعلياً بخصوص بعض الأعمال المنفذة كانت محل التحقيق المقيد برقم ١٧ لسنة ٢٠٢٢ ادارى الشئون القانونية والمنتهى بمجازاة من ثبت إدانته بجزاء الحرمان من نصف العلاوة بموجب تاشيرة السيد الاستاذ / الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٥
- تم خصم مبلغ ٣٠ الف جنيه بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٣ .

تعقيب الجهاز :

- لم يتضمن التحقيق المشار اليه برد الشركة كافة المخالفات التى تم الاشارة اليها بملاحظتنا ،فضلا عن الخصم المطبق على المقاول هو عن احد اعمال المقاول التى تم التحقيق فيها من قبل الشركة دون مراعاة باقى المواقع المشار اليها الامر الذى يمثل خلل فى عملية محاسبة المقاول عن العجوزات فى الاعمال المنفذة
- الامر الذى لازلنا عند رأينا بشان ما ورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- تم اسناد العديد من الاوامر لذات المقاول (الفهد للمقاولات والتوريدات العمومية) عن الاعمال المطلوبة لزوم تكسير ونقل مخلفات البلاطة واستعواض فارق المنسوب بالسن مع الدمك وصب خرسانة مسلحة بجوار جسم مبنى الشحن بلغت عدد ٨ اوامر اسناد خلال الفترة من ٢٠٢١/١٠/١٠ حتى ٢٠٢١/١١/١٧ بنحو ٣٥٩ الف جنيه شاملة الضريبة بالامر المباشر تبين بشأنها ما يلى:-
- تم تجزئة تلك الأوامر بحيث لا تتجاوز حد ال ٥٠ الف جنيه تحايلا على سلطة الاعتماد بالمخالفة للائحة المالية .

- عدم تحصيل اى تامين نهائى للاعمال المسندة لكافة تلك الاوامر خلال فترة التنفيذ باجمالى نحو ١٨الف جنيه والاكتفاء بالحصول على تامين ضمان اعمال عند سداد مستحقات المقاول .والمجزأة على مستخلصات بعدد اوامر الاسناد (مستخلص ختامى ووحيد لكل امر اسناد) بالمخالفة للمادة ٣/٢٧ و ٥/٢٧من اللائحة المالية وكذلك بند رابعا من اوامر الاسناد -السابق الاشارة الى احكامهم-.

- بالمعاينة الفعلية من قبلنا والمثبتة بمحضرنا بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٨ تبين صورية كافة المستندات المقدمة بشأن تلك الاعمال حيث تم تجزئة كافة المستندات بتواريخ مختلفة خلال الفترة المشار اليها اعلاه فى حين ان تلك الاعمال تم البدأ والانتهاء منها خلال الفترة من ٢٠٢١/٥ حتى ٢٠٢١/٨ كعملية واحدة .حيث بلغت المساحة الفعلية وفقا لمعاينتنا والمثبتة بمحضرنا ٢٧٩ متر مربع لعدد بلاطات ١٦ بلاطة بمقاسات مختلفة فى حين ان اجمالى المساحة المدرجة باوامر الاسناد تبلغ ٣٢٠ متر مربع (لحجم اعمال ٦٤ متر مكعب بسمك ٢٠ سم) بفروق بلغت ٤١ متر مربع تقدر بنحو ٤٥ الف جنيه تسببت بها لجان استلام تلك العمليات والتى اقرت بصحة المستخلصات المقدمة من المقاول ومطابقتها مع مقاييسات الشركة المعتمدة والمدرجة باوامر الاسناد.

يتعين اجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن كافة ما سبق والرجوع على المقاول بالفروق المشار اليها ،وضرورة الالتزام باحكام اللائحة المالية بشأن سلطات الاعتماد واسناد الاعمال دون تجزئة وفقا لذلك والالتزام بتحصيل التامين النهائى لكافة الاعمال قبل التنفيذ ضمانا لحقوق الشركة.

رد الشركة :

- بشأن المعاينات التى تمت فعلياً بخصوص بعض الاعمال المنفذة كانت محل التحقيق المقيد برقم ١٧ لسنة ٢٠٢٢ ادارى الشئون القانونية والمنتهى بمجازاة من ثبت ادانته بجزاء الحرمان من نصف العلاوة بموجب تاشيرة السيد الاستاذ / الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٥ .

- وسوف يتم خصم ٢٥ الف جنيه بناءا على التحقيقات بشأن كافة أعماله .

- بالنسبة لعدم تحصيل التامين النهائى فى المدة المحددة (فى حاله عدم قيام المقاول بتقديم خطاب ضمان بنكى او عدم توريد نقداً فى خزينة الشركة قيمة التامين النهائى لضمان الاعمال يتم خصمها مع اول مستخلص للأعمال حيث ان المقاول لم يحصل على اى مستحقات مالية تخص العملية اثناء التنفيذ .

تعقيب الجهاز :

- لم يتضمن التحقيق المشار اليه برد الشركة كافة المخالفات التى تم الاشارة اليها بملاحظتنا فضلا عن الخصم المقرر تطبيقه على المقاول هو عن احد اعمال المقاول التى تم التحقيق فيها من قبل الشركة دون مراعاة باقى المواقع المشار اليها الامر الذى يمثل خلل فى عملية محاسبة المقاول عن العجوزات فى الاعمال المنفذة

- الأمر الذى لازلنا عند رأينا بشان ما ورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- تم اسناد اعمال تركيب معدات اطفاء الحريق التلقائى لحماية محطة الكهرباء الفرعية رقم ٩ بمصنع المارلبورو بالمجمع الصناعى لشركة التركيبات الصناعية والهندسية بامر الاسناد رقم ٣٧٠٢ فى ٢٠٢٠/٤/٢١ بقيمة اجمالية ٣٨٢٠٠٠ بخلاف الضريبة على القيمة المضافة وذلك بسبب نقل محولات الكهرباء المتواجدة اعلى الوحدة بمخزن ٥ بالجمارك الى البدروم بمصنع المارلبورو ولم يتم نقل وسيلة التامين ضد الحريق الخاصة بتلك المحولات للمكان الحالى لها فى حينه وقد تبين فى هذا الشأن ما يلى :-

- التاخر الشديد من قبل الشركة فى اتخاذ الاجراءات فى شأن تامين المحولات المنقولة ضد اخطار الحريق وذلك على الرغم من صدور العديد من الخطابات والاستعجالات فى هذا الشأن من قطاع الحماية المدنية خلال الفترة من ٢٠١٧/٨ حتى ٢٠١٩/١٢ الا ان الشركة قامت باصدار امر الاسناد فى ٢٠٢٠/٤ اى بعد مرور نحو عامان ونصف وقبل صدور امر التوريد لاستيراد المعدات المشار اليها والذى تم فى ٢٠٢٠/٩ برقم ٦٧٩٦ بمبلغ ١٦٤٨٨٠ جنيه استرلينى بمدة توريد من ١٦ الى ٢٠ اسبوع من شركة بيرو بروتكشن انجلترا اى بعد مرور ٣ اعوام منذ نقل المحولات علما بان طلب الشراء للمعدات من قبل قطاعات الشئون الهندسية تم بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٢ وبناء عليه تم بدأ الاجراءات من قبل قطاعات المشتريات بالشركة.

الجدير بالذكر انه قد تم استلام المعدات بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٠ .

- التأخر الشديد فى تسليم الموقع لبدأ الاعمال من قبل الشركة لمقاول الخدمة حيث تم تسليمه للمقاول بتاريخ ٢٠٢١/٦/٦ وعلى الرغم من وجود المعدات منذ ٢٠٢١/٣ اى بعد مرور ٣شهور وكذا حاجة الشركة منذ سنوات لتركيب تلك المعدات وتم الانتهاء من الاعمال فى ٢٠٢١/٨/٢٤ .

- عدم الالتزام بتحصيل التامين النهائى بنسبة ٥٪ من اجمالى القيمة الاجمالية بالمخالفة لامر الاسناد وقرار اللجنة التنفيذية رقم ٢٠٢٠/٩٤ بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٨ والقيام بخصم قيمة التامين بعد بدأ الاعمال من قيمة اول مستخلص مقدم من المقاول فى ٢٠٢١/٧/١٥ .

يتعين تحديد المسئولية بشأن التاخر الشديد فى اتخاذ الاجراءات لتوريد واسناد الاعمال وكذا التاخر فى تسليم الموقع لمقاول الاعمال وعدم القيام بتحصيل التامين النهائى قبل بدا التنفيذ وفقا لاحكام اللائحة واوامر الاسناد فى هذا الشأن ما سبق وما له من اثر على تعرض محطة الكهرباء لاخطار الحريق دون حماية خلال الفترات المشار اليها .

رد الشركة :

- تم ارسال الملاحظة الى الشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٥ .
- بالنسبة لعدم تحصيل التامين النهائى فى المدة المحددة (فى حاله عدم قيام المقاول بتقديم خطاب ضمان بنكى او عدم توريد نقدا فى خزينة الشركة قيمة التامين النهائى لضمان الاعمال يتم خصمها مع اول مستخلص للأعمال حيث ان المقاول لم يحصل على اى مستحقات مالية تخص العملية اثناء التنفيذ .

تعقيب الجهاز :

- ما زلنا عند رأينا بشأن عدم انتهاء الشركة من تحديد المسئولية فى ضوء ممارسات الشركة سابقا بتحويل العديد من المخالفات للشئون القانونية دون اتخاذ اى اجراء بالتحقيق وتحديد المسئولية و صدور قرارات الجمعيات العامة فى السنوات السابقة بتنفيذ ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات وهو الامر الذى لم يتم.

ملاحظة :

- تم اسناد العديد من الاوامر لذات المقاول (الفهد للمقاولات والتوريدات العمومية) عن الاعمال المطلوبة لزوم اعمال اللحام وشد كابلات الفايبر (الالياف الضوئية) باماكن مختلفة بالمجمع الصناعى بلغت عدد ٦ اوامر اسناد خلال الفترة من ٢٠٢١/١٠/٢٥ حتى ٢٠٢١/١١/١٧ بقيمة اجمالية نحو ٢٨٤ الف جنيه شاملة الضريبة بالامر المباشر تبين بشأنها ما يلى:-
- تم تجزئة تلك الاوامر بحيث لا تتجاوز حد ال ٥٠ الف جنيه تحايلا على سلطة الاعتماد بالمخالفة للائحة المالية .

- عدم تحصيل اى تامين نهائى للاعمال المسندة لكافة تلك الاوامر خلال فترة التنفيذ باجمالى نحو ١٤ الف جنيه والاكتفاء بالحصول على تامين ضمان اعمال عند سداد مستحقات المقاول.

- تبين ان تلك الاعمال لم تتضمن اى توريد انما هى فقط تمثل خدمات فقط فى حين ان المقايسات المعتمدة من الشركة والموضح بها تفصيلا قيمة الخدمة والضريبة والتى تعتبر جزء لا يتجزا من امر الاسناد تضمنت بها الاسعار بقيمة ٢٨٤ الف شاملة ضريبة القيمة المضافة ٥٪ والبالغة نحو ١٣,٥ الف جنيه فى حين ان تلك الاعمال تستوجب تحصيل وسداد ضريبة قيمة مضافة بنسبة ١٤٪ بنحو ٣٤,٨ الف جنيه وحيث ان اوامر الاسناد تضمنت بالبند ثانيا ان الاسعار الواردة بها نهائية وشاملة كافة انواع الضرائب والتامينات وشاملة قيمة الضريبة المضافة الامر الذى نتج عنه تحصيل المورد لمبلغ ٢١,٣ الف جنيه ضمن ايراداته تمثل الفرق بين نسبة ٥٪ المدرجة بمقايسته ومستخلصه الختامى والوحيد لكل امر اسناد وبين نسبة ١٤٪ الواجب تحصيلها وما قد ينتج عنه تهرب ضريبى من قبل المقاول تسببت فيه الشركة٤٥٢,٢ امر ١٢٦٤٦ ٤٥٢,٣ امر ١٢٥٨٨ ٤٤٨,٨٧امر ١١٩٣٤ ٤٤٥,٥٥ امر ١١٨٦١ .

- فضلا عن الخطأ فى اجراء الخصم تحت حساب الضريبة عن تلك الاعمال حيث قامت الشركة بخصم نسبة ١٪ عند السداد على اعتبار انها مقاولة بنحو ٢٧٠٠ جنيه بالمخالفة للمادة ٥٩ من قانون الضريبة على الدخل وتعديلاته وقرار وزير المالية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١٨ بشان تحديد نسب الخصم تحت حساب الضريبة.فى حين انه يستلزم الخصم بنسبة ٣٪ من قيمة ما تم سداده لمورد الخدمة بنحو ٨١٠٠ جنيه كون ان تلك الاعمال تندرج تحت بند خدمات وما نتج عنه فروق بلغت سدادها لمصلحة الضرائب بمبلغ ٥٤٠٠ جنيه.

يتعين تحديد المسئولية بشأن اوجه القصور المشار اليها .

رد الشركة :

- تم ارسال الملاحظة الى الشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٥ .

- بالنسبة لعدم تحصيل التأمين النهائى فى المدة المحددة (فى حاله عدم قيام المقاول بتقديم خطاب ضمان بنكى او عدم توريد نقداً فى خزينة الشركة قيمة التامين النهائى لضمان الاعمال يتم خصمها مع اول مستخلص للأعمال حيث ان المقاول لم يحصل على اى مستحقات مالية تخص العملية اثناء التنفيذ .

تعقيب الجهاز :

- ما زلنا عند رأينا بشأن عدم انتهاء الشركة من تحديد المسئولية فى ضوء ممارسات الشركة سابقا بتحويل العديد من المخالفات للشئون القانونية دون اتخاذ اى اجراء بالتحقيق وتحديد المسئولية و صدور قرارات الجمعيات العامة فى السنوات السابقة بتنفيذ ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات وهو الامر الذى لم يتم.
- علاوة على عدم تناول رد الشركة اتخاذ اى اجراء تصحيحى بشأن الخصم تحت حساب الضريبة للمورد بالفروق المشار اليها التزاما بقانون ضريبة الدخل وقرار وزير المالية المشار اليه فى هذا الشأن وكذا مخاطبة المورد بشان تعديل الفواتير الصادرة من قبله بشأن الاعمال بما يفيد كونها خدمات فقط تلافيا للتهرب الضريبى الامر الذى لازلنا عند رأينا بشأن ما ورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- تم اسناد عدد ١١ امر للمقاول الفادى خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/٤ حتى ٢٠٢١/١٠/١٠ بنحو ٤٨٢ الف جنيه شامل الضريبة بالامر المباشر وتم تجزئتها منها ما هو فى ذات اليوم والبعض الاخرفى ايام متقاربة تحايلا على سلطة الاعتماد بالمخالفة للائحة المالية وذلك عن اعمال تطوير بالمبنى الادارى بالجيزة بتوريد وتركيب شبابيك الومنتال وشفاطات ومفاتيح انارة واكسسوارات وابواب بالمبنى.

بالإضافة لعدم تحصيل اى تامين نهائى للاعمال المسندة لكافة تلك الاوامر خلال فترة التنفيذ باجمالى نحو ٢٤الف جنيه والاكتفاء بالحصول على تامين ضمان اعمال عند سداد مستحقات المقاول والمجزأة على مستخلصات بعدد اوامر الاسناد (مستخلص ختامى ووحيد لكل امر اسناد) بالمخالفة للائحة المالية وكذلك بند رابعا من اوامر الاسناد -السابق الاشارة الى احكامهم.

يتعين اجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن تجزئة التوريد وتجاوز سلطات الاعتماد وكذا عدم الالتزام بتحصيل التامين النهائى ضمانا لحقوق الشركة وضرورة الالتزام باحكام اللائحة فى ذلك الشأن.

رد الشركة :

- يتم عمل اللازم بناءاً على التعليمات الصادرة لنا بموجب مذكرات من قطاعات الموارد البشرية فى فترات متقاربة لتسكين السادة المديرين التنفيذيين المتعاقد معهم من الشركة ونظراً لوجود شركة الفادى فى موقع العمل بالجيزة تم تكليفة لتنفيذ الأعمال .

- بالنسبة لعدم تحصيل اى تأمين نهائى للأعمال المسندة يرجى الإحاطة بإعتماد اللائحة المالية فى ٢٠١٧/٧/١ واعتمادها من مجلس إدارة الشركة تم تطبيق البند رقم (٣/٦) والذى ينص على (إعتماد أوامر الإسناد لأعمال الصيانة والترميم والمقاولات العاجلة التى لا تتجاوز قيمتها عن ٥٠,٠٠٠ جنيه) ولم يتم خصم تأمين نهائى حيث يتم التعامل معها على انها فاتورة تسدد فور انتهاء الاعمال وعند قيام السادة / الجهاز المركزى بالمراجعة العام الماضى وردمن خلال التقرير الخاص بملاحظة السادة / الجهاز المركزى يتم القيام بعمل خصم بقيمة التامين النهائى وتم بالفعل عمل نموذج وعرضه عليهم وتم تطبيقه من ٢٠٢١/٧/١ وحتى تاريخه .

تعقيب الجهاز :

- ما زلنا عند رأينا بشان اجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن تجزئة التوريد وتجاوز سلطات الاعتماد وكذا عدم الالتزام بتحصيل التامين النهائى وفقا لاحكام اللائحة المالية فى هذا الشأن ضمانا لحقوق الشركة.

ملاحظة :

(اعمال الزراعات بأكتوبر) :-

- تبين وجود العديد من اوجه القصور بأعمال الصيانة لحدائق المجمع الصناعى (مرحلة اولى وثانية) وذلك على النحو الاتى :-

- قيام الشركة بتكليف مكتب عثمان بالامر المباشر بأعمال الصيانة بالمجمع الصناعى وتبين عدم سلامة الاعمال المنفذة بمعرفته وقامت الشركة بالرجوع مرة اخرى للعروض السابق استجلابها (قبل الترسية بالامر المباشر) وتبين السير فى اجراءات استصدار قرار لجنة تنفيذية لشركة الروضة (السابق الارساء عليه عند الترسية) بناءا على العروض الواردة من تلك الشركة .

- لم نقف على اى سند لما تم صرفه للمقاول عثمان عن شهر ديسمبر بمبلغ ١٢٠,٧٥٠الف جنيه فضلا عن عدم اصدار اى قرارات لجنة تنفيذية بشان الاعمال المنفذة من قبل المقاول عثمان عن الفترة من يناير وحتى نهاية مارس ٢٠٢٢ وعدم قيام الشركة بأبرام اى عقود عن تلك الاعمال وحيث تقاعس المقاول عن تنفيذ الاعمال على النحو المطلوب من قلة عدد العمالة حيث تبين وجود عامل واحد فقط بالموقع على الرغم من السعة الكبيرة للموقع وتواجد المخلفات بأنحاء متفرقة منه الامر الذى جعل المقاول فى حل من اى تعويض او غرامات او عقوبات يمكن للشركة الرجوع بها عليه نتيجة الضرر الذى اصاب الزراعات .

يتعين تحديد المسئولية عن التقصير فى التعامل مع المقاول المذكور.

رد الشركة :

أولا : تم اسناد اعمال الزراعات بأكتوبر بالمرحله (الاولى والثانيه) لمكتب عثمان للمقاولات بعد انتهاء التعاقد مع شركه سنا الاندلس عن شهر ديسمبر ٢٠٢١ بنصف التكلفه ولحين طرح الاعمال فى المناقصه وذلك لان اعمال صيانه الزراعات من الاعمال الفنيه وتتطلب أحيانا العمل بصفه يوميه تقريبا وخاصه بما يتعلق بالرى تلافيا لتلف الزراعات وذلك بموافقه السيد المهندس / المدير التنفيذى للشئون الفنيه وأفاد بأنه (لا مانع)

- علما بأن صيانه الزراعات بأكتوبر مقسمه على مرحلتين .

ثانيا : ما يتعلق بوجود قصور فى اعمال الزراعات من قبل المقاول المذكور قد قمنا برصد هذا القصور فى الاعمال كما هو مبين بتقرير سيادتكم وحتى تاريخه .

١- لم يتم صرف أى مستحقات للمقاول المذكور ابتداء من ٢٠٢٢/١/١ وسيتم اتخاذ اللازم نحو تحميل المقاول المذكورأى مبالغ ماليه وفقا للاعمال التى تمت فعليا على ارض الواقع بموجب التقارير الفنيه الداله على ذلك وطبقا لكراسه الشروط والالتزامات التى على أساسها تم استجلاب العروض

٢- بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٧ تم استجلاب عروض أسعار بمعرفة قطاعات المشتريات والمخازن وكانت اقل الأسعار شركه الروضه على النحو الاتى :

١ صيانة المرحله الاولى : ٨٥٠٠٠ جنيه

٢ صيانة المرحله الثانية : ٩٤٠٠٠ جنيه

٣- ورد الينا خطاب من قطاعات المشتريات والمخازن متضمن استعداد مكتب عثمان للمقاولات للقيام بالاعمال بقيمه اقل من ١٠٪ من شركه الروضه ومؤشر على هذا الخطاب من السيد المهندس / المدير التنفيذى للشئون الفنيه (لا مانع من اعتماد مكتب عثمان للمقاولات حيث انه الأقل سعرا او لما له من خدمه مع الشركه ولحين الانتهاء من اعمال المناقصه بما لا يخالف اللوائح على انه يجب على قطاعات شئون الإنتاج القيام بمتابعه الأعمال الموكله إليه) تم تسليم مكتب عثمان العمل لصيانه الزراعات بأكتوبر من ٢٠٢٢/١/١ وحتى تاريخه على هذا النحو ليصبح العرض كالاتى :

١ صيانه المرحله الأولى : ٧٦٠٠٠ جنيه

٢ صيانه المرحله الثانيه : ٨٤٦٠٠ جنيه

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا من ضرورة تحديد المسئولية بشأن المخالفات الواردة بالملاحظة .

ملاحظة :

- صدور أمر توريد برقم ٢١٠٠٠١٩٩ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٦ لتوريد ١٥٠٠ طن جلسرين بسعر ٢٧٠٠٠ جنيه للوحدة غير شامل الضريبة بقيمة إجمالية ٤٦١٧٠٠٠٠ جنيه للمورد لونا للإستثمارات الصناعية وكانت شروط التوريد على دفعات حيث تم التوريد الفعلى ل١٠٠ طن فقط خلال شهر ٩ /٢٠٢١ من إجمالى ١٥٠٠ طن (على الرغم من الموقف الحرج للمخزون والبالغ ٣٠ طن فى ٢٠٢١/٨/٢٦والذى يكفى ل ٢,٠ شهر دون توريد باقى مشمول امر التوريد والبالغ ١٤٠٠ طن وذلك دون الرجوع على المورد المشار إليه بأية غرامات جراء تلك المخالفة .

كما طرح مناقصة عامة رقم ٢٠٢١/١٣ بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٤ لتوريد ١٨٠٠ طن جلسرين وتقدمت شركة رويال للكيماويات بعرض سعرى أقل من شركة لونا (٣٣٩٥٠ لشركة رويال ،٤٩٥٠٠ لشركة لونا غير شامل الضريبة)وتم إرساء الكميه المشار إليها إلى شركة رويال إلا انها تقدمت بخطاب للشركة فى ٢٠٢١/١٠/١٠ يفيد بإنسحابها من المناقصة المذكورة نظرا لعدم إنتظام النقل البحرى وصعوبة توفير فراغات للشحن ولتوقف المصانع بالخارج وقد وافقت الشركة بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٤ على الغاء أمر التوريد الصادر لشركة رويال ومصادرة التأمين الخاص بها وتسييل خطاب الضمان الابتدائى لها رقم (IGT002-66232-21) بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه للبنك التجاريالدولى دون الرجوع على المورد المذكور بأية غرامات جراء تلك المخالفة.

ثم تم اصدار أمر توريد رقم ٢١٠٠٠٤٣٦ بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٤ .لكميه ١٤٠٠ طن جلسرين بسعر ٣٣٩٥٠ جنيه للوحدة غير شامل الضريبة بقيمة إجمالية٥٤,١٨٤ مليون جنيه للمورد المشار اليه على ان يتم التوريد على النحو التالى :- تم التوريد الفعلى لكمية ١٨٠ طن من إجمالى ١٤٠٠ طن (على الرغم من الموقف الحرج للمخزون والبالغ ٣٩ طن فى ٢٠٢١/١٠/١٤ والذى يكفى ,٢ شهر)على النحو التالى : دون توريد باقى مشمول أمر التوريد والبالغ ١٢٢٠ طن ، وقد طالبت شركة لونا .

الأمر الذى أدى إلى تحمل الشركة فروق اسعار بمبلغ نحو ١,٤٢٦ مليون جنيه نتيجة لإلغاء أمر التوريد رقم ١٩٩ بسعر ٢٧٠٠٠ لكمية١٤٠٠ طن وإعادة إسناد تلك الكمية للشركة المذكورة بأمر توريد ٤٣٦ بسعر ٣٣٩٥٠ فضلا عن عدم التقدير السليم لإحتياجاتها من الجلسرين حيث أسندت شراء الصنف المشار إليه الى شركة لونا فى ٢٠٢١/١٠/١٤بكمية ١٤٠٠ طن طبقا لاستهلاكها التقديرى والبالغ ١٣٢طن شهريا ثم إنخفاض الاستهلاك الشهرى بداية من شهر ٢٠٢١/١١ الى ١٥ طن فقط .

يتعين تحقيق الأسباب وتحديد المسؤليه بشأن ما سبق وتحمل الشركة لفروق الاسعار وما إلى ذلك من انخفاض المخزون من الصنف المشار إليه والذى قد يهدد بتوقف المصانع .

رد الشركة :

- نحيط علم سياتكم أن شركة لونا من الشركات التى لها سابقة تعامل معنا طويلة ذات سمعة طيبة وملتزمة بتوريداتها وجودة خاماتها الا انها تقدمت بأكثر من خطاب يفيد وجود صعوبات فى توفير صنف الجلسرين بسبب الظروف القهرية التى تواجهها البلاد فى عمليات الشحن وقلة الإنتاج المعروض بالخارج وان هناك ارتفاع فى الأسعار وخاصة فى المحاصيل الطبيعية التى ينتج منها الجلسرين والعوامل الجوية وقلة المحصول مما اثر على ارتفاع غير مسبوق وعدم توافر صنف الجلسرين عالميا .

وعليه قامت قطاعات المشتريات بطرح مناقصة عامه ٢٠٢١/١٣ و تقدمت شركتين فقط هما شركة لونا وشركة رويال للكيماويات و تم الارساء على شركة رويال للكيماويات لكونها مقبولة فنيا واقل سعر مقدم وتم اصدار أمر التوريد لها بكمية المناقصة ١٨٠٠ طن الا ان شركة رويال للكيماويات تقدمت بخطاب يفيد انسحابها من المناقصة وذلك لصعوبة توفير فراغات الشحن ولتوقف المصانع بالخارج نتيجة وباء كورونا دون الوفاء بالتزامهم بالتوريد .

وللوقوف على نسبة ارتفاع الأسعار طلبنا من أكثر من شركة متخصصة فى هذا المجال التقدم بعرض سعرى لتوريد الجلسرين ولكن معظم الشركات تقدمت باعتذار لعدم توافر الخامات حاليا نظرا للصعوبات التى يواجهونها فى عمليات الشحن وتقدمت شركة البحار فقط بعرض سعرى ٤٣١٤٦ جنيه للطن .

ونظرا لحرج المخزون الذى وصل الى ٨ طن ولا يكفى لتشغيل المصانع سوى يومان فقط (فى حينه) وللظروف القهرية التى تمر بها البلاد من تداعيات جائحة كورونا والتى اثرت بطبيعتها على أسعار الشحن والخامات .

لذا تم رفع مذكرة الى السيد الأستاذ / الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب للتكرم بالموافقة على إلغاء أمر التوريد الصادر لشركة رويال للكيماويات وإلغاء المتبقى من أمر التوريد الصادر لشركة لونا واستصدار أمر توريد جديد لشركة لونا لباقى الكمية المتبقية من امر التوريد وذلك حتى نستطيع توفير احتياجات شركتنا من صنف الجلسرين ولضمان سير العملية الإنتاجية وعدم توقف الإنتاج .

وقامت شركة لونا بتوريد ٣٥٠ طن بسعر المناقصة وذلك طبقا للاسنادات الشهرية المرسلة لهم واثناء التوريد ورد الينا خطاب من الشركة المذكورة يفيد بارتفاع الأسعار الجلسرين وذلك بسبب ارتفاع الأسعار العالمية والظروف الطارئة وجائحة كورونا وقلة المعروض من الموردين بالخارج وزيادة قيمة النولون ونقص الأرصدة التى كانت مقدمة منهم .

وعليه قامت قطاعات المشتريات بمخاطبة الشركات المسجلة لدينا لسرعة توفير احتياجاتنا والوصول الى أقل سعر ممكن وذلك وفقا للاتى :-

- شركة الهوارى جروب للتصنيع (عيناتها غير مقبولة فنيا)
- شركة البحار بسعر ٤٠٠٠٠ جنيه للطن غير شامل الضريبة (عيناتها مقبولة فنيا)
- شركة لايف كيمكالز جروب بسعر ٣٠٠٠٠ جنيه للطن غير شامل الضريبة (عيناتها غير مقبولة فنيا)

وعليه قامت قطاعات المشتريات بمفاوضة شركة لونا لامكانية الوصول الى اقل سعر ممكن وانتهت المفاوضة الى قبول الشركة النزول بالسعر ليصبح ٢٧٠٠٠ جنيه للطن غير شامل الضريبة بدلا من ٣٠٠٠٠ جنيه للطن غير شامل الضريبة وذلك حتى نستطيع توفير احتياجات شركتنا من صنف الجلسرين ولضمان سير العملية الإنتاجية وعدم توقف الإنتاج .

الا ان شركة لونا أوضحت باجتماعها مع السيد الأستاذ / الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب للشركة ان الظروف العالمية الحالية التى أدت الى ندرة المعروض من خامات الجلسرين والارتفاع غير المسبوق فى نولون شحن الحاويات الذى أدى الى مضاعفة سعر الجلسرين

ونظرا لإستخدام شركتنا فى الوقت الحالى مادة السوربيتول الارخص سعر بديلا عن مادة الجلسرين فى التصنيع (السجائر) لذا فقد اصبح استخدامنا للجلسرين ضعيفة جدا ليقل من ١٦٥ طن شهريا الى ١٥ طن فى حالة الطاقة الإنتاجية الكاملة للمعسلات

لذا تم رفع مذكرة بذلك للسيد الأستاذ / الرئيس التنفيذى و العضو المنتدب وقد تأشر من سيادته بلا مانع بما لا يخالف اللوائح

وتم رفع مشروع قرار للإعتماد من السادة أعضاء اللجنة التنفيذية للموافقة على الاكتفاء بما تم توريده من الجلسرين من شركة لونا والغاء الكمية المتبقية من امر التوريد رقم ٢١٠٠٠٤٣٦ وذلك بعد توريد ١٥٠ طن من نفس الشركة بسعر ٣٣٩٥٠ للطن تغطى احتياجاتنا لمدة ١٠ شهور تقريباً .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة حيث ان كان على الشركة تحديد احتياجاتها والاحتفاظ بمخزون امن من الصنف المشار إليه تجنبا لاى اضطرابات فضلا عن تقاعسها عن تطبيق الغرمات المقررة على الموردين المتقاعسين عن التوريد وتحميلهم بفروق الأسعار الناتجة عن عدم الالتزام بالتوريد كما ان الشركة جانبها الصواب فى تكرار التعامل مع ذات المورد (لونا) والذى ثبت عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع الشركة مما أدى إلى تحمل الشركة لتبعات زيادة الاسعار كتداعيات لجائحة كورونا .

ملاحظة :

- عدم التزام بعض موردى مستلزمات الإنتاج (مواد الخلط) بتوريد الكميات المسندة لهم بأمر التوريد فى ذات الموعد المحدد به دون إتخاذأيإجراءات أو توقيع غرامات تحفظ حقوق الشركة وقد بلغ مشمول بعض من تلك الاوامر نحو ١٠٥,٩٧٣ مليون جنيه يستحق عليها غرامات بنحو ٢٧,٦٩٢مليون جنيه.

يتعين تحديد المسؤلية بشأن عدم إتخاذالإجراءات اللازمة لحفظ حقوق الشركة وكذا العمل على حصر كافة أوامر التوريد المتأخر تنفيذها وسرعة إتخاذ كافة الإجراءات بشأنها وتحصيل كافة تلك الغرامات المترتبة عن التأخير حفاظا على حقوق الشركة.

رد الشركة :

- نحيط علم سيادتكم انه بالفعل يتم تطبيق غرامات التأخير على فواتير الموردين التى تتقاعس فى التوريد لاسباب ترجع للموردين الا ان بعض التأخيرات ترجع الى تأثر حركة التجارة العالمية من ركود وارتفاع أسعار الشحن وقلة المعروض وتدبير الاحتياجات من مستلزمات الإنتاج والمواد الخام وغلق بعض الموانى التصديرية بالاضافة الى القرارات الأخيرة للبنك المركزى فيما يخص الاعتمادات المستندية .

تعقيب الجهاز :

- لم يتم موافاتنا بما يفيد رد الشركة فضلا عن عدم التزامها بتطبيق الغرمات على كافة الموردين المتقاعسين عن التوريد التزاما ببنود امر التوريد وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- أمر توريد رقم ٢١٠٠٠٤٧٢ بتاريخ ٢٠٢١/١١/٣ لتوريد ١٣,١٤٥ طن تراى أسيتين بسعر ٧٠٠٠٠ للوحدة غير شامل الضريبة بقيمة إجمالية ١٠٤٨٩٧١ جنيه للمورد لونا لمكسبات الطعم والرائحة على الرغم من أن السعر المعتمد للصنف بقرار اللجنة التنفيذية رقم ١٨٩ لسنه ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٧ هو ٤٠٠٠٠ جنيه غير شامل الضريبة مما أدى إلى تحمل الشركة بفرق سعر بنحو ٤٥٠٠٠٠ جنيه وقد أرجعت الشركة أعتمادها لسعر ٧٠٠٠٠ جنيه والمقدم من المورد لونا لقرار اللجنة التنفيذية رقم ٣٢٨ فى ٢٠٢١/١٢/٦ والتى تمت فيه الموافقه على السعر المشار اليه (حيث إنها الشركة الوحيدة التى تقدمت بعرضها السعرى النهائى)على الرغم من إختلاف شروط التوريد بين عرض السعر المقدم من المورد وقرار اللجنة التنفيذية فى هذا الصدد حيث ورد بعرض الاسعارللمورد لونا أن التوريد فى خلال إسبوعين بينما اشتمل قرار اللجنة التنفيذية رقم ٣٢٨ لسنة ٢٠٢١ أن التوريد فورا مما يدل على أن الشركة جانبها الصواب فى إسناد الشراء لتلك الكمية للمورد المشار إليه .
- أمر توريد رقم ٢١٠٠٠٥٥٠ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٥ لتوريد ١٠,٠٨٠ طن تراى أسيتين بسعر ٨٠٠٠٠ جنيه للوحدة غير شامل الضريبة بقيمة إجمالية ٩١٩٢٩٦ جنيه للمورد الأهرامات لمهمات المصانع
- إتصالا بما سبق فقد وردت الكميه المشار إليها فى ٢٠٢١/١١/١٥ ولكنه تلاحظ إقتراب إنتهاء تاريخ صلاحيتها (٢٠٢٢/١/٢٣).
- أمر توريد رقم ٢١٠٠٠٥٨٢ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٨ لتوريد ٢٨,٠٨٠ طن تراى أسيتين بسعر ٨٠٠٠٠ جنيه للوحدة غير شامل الضريبة بقيمة إجمالية ٢٥٦٠٨٩٦ جنيه للمورد الصفوة لتجارة الكيماويات .
- أمر توريد رقم ٢١٠٠٠٥٨١ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٨ لتوريد ١,٩٢٠ طن تراى أسيتين بسعر ٦٦٠٠٠ جنيه للوحدة غير شامل الضريبة بقيمة إجمالية ١٤٤٤٦٠ جنيه للموردالأرض الطيبة للإستثمارالصناعى والتجارى .
- أمر توريد رقم ٢١٠٠٠٦١٢ بتاريخ ٢٥ /١١ /٢٠٢١ لتوريد ١٠,٠٨٠ طن تراى أسيتين بسعر ٨٥٠٠٠ جنيه للوحدة غير شامل الضريبةبقيمة إجمالية ٩٧٦٧٥٢ جنيه للمورد لونا لمكسبات الطعم والرائحة.
- على الرغم من أن السعر المعتمد للصنف المشار إليه للأوامر(٥٥٠، ٥٨٢، ٥٨١،٦١٢) بقرار اللجنة التنفيذية رقم ٢٨٤ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/١١/٥ هو ٤٣٠٠٠ جنية غير شامل الضريبة مما أدى إلى تحمل الشركة بفرق سعر بنحو ٢١٤٢٢١٨ جنيه (٤٢٥١٧٤ جنيه ، ١١٨٤٤١٤جنيه ،٥٠٠٠٠ جنيه ،٤٨٢٦٣٠ جنيه على التوالى).

الأمر الذى أدى إلى تحمل الشركة بفرق أسعار بنحو ٢,٥٩٢ مليون جنيه نظرا لعدم التقدير الجيد للإحتياجات الشركة من الصنف المشار إليه فى بداية الفتره المالية.

يتعين تحديد المسؤلية بشأن اوجه القصور المشار اليها .

رد الشركة :

- نحيط علم سيادتكم ان هذه الخامة يتم تصنيعها فى الصين وتعثر شركة مارترانس فى الوفاء بالتزاماتها لتنفيذ جدول الشحن المتفق عليه نتيجة السياسات المفروضة من الحكومة الصينية بترشيد الطاقة لأقل قدر ممكن لديها للحد من الانبعاثات الكربونية وعليه فقد تم غلق المصانع المنتجة فى حينه وحيث ان هذه الفترة كان يوجد بها مشاكل فى الشحن كادت ان تؤدى الى توقف المصانع لعدم وجود أى بضاعة بالسوق وتأخر الموردين فى عملية الافراج عن البضاعة لصدور قرارات سيادية بضرورة التسجيل المسبق للشحنات ACIوالتكدس الشديد بالموانئ الصينية نتيجة للظروف العالمية التى تمر بها البلاد لمواجهة جائحة كورونا وبالتالى تم البحث عن مصادر لديها بضاعة متوفرة لعدم توقف الإنتاج كما تم الشراء بموجب قرارات لجنة تنفيذية لاعتماد أسعار الشركات التى لديها بضاعة حاضرة وقد تقدمت شركة لونا فقط بعرضها السعرى لتوافر الخامات لديها فى حينه وبالتالى تم الارساء عليها للكمية المتوفرة لديها وهى ١٣ طن (بضاعة حاضرة) .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة حيث أن الشركة جانبها الصواب فى الرد فقد أرجعت أسبابها فى الشراء من بعض الموردين إلى إلتزامها بقرارات اللجنه التنفيذية المختصة لاعتماد الاسعار المعروضة وهو الذى لم يتم حيث انها لم تلتزم بالقرارات المشار اليها كلا فيما يخصه فضلا عن تكرار التعامل مع مورد (لونا) والذى سبق تعثره فى التوريد لاصناف أخرى (الجلسرين)وعلى الرغم أيضا من عدم مطابقة بعض الشروط الواردة بعرض الأسعار المقدم من المورد المشار اليه و تلك الواردة بقرار اللجنة التنفيذيه للشركة فى هذا الشأن.

ملاحظة :

- عدم موافاتنا بالدراسة التى اعدتها الشركة عن مدى تأثير توزيع الارباح على اداء التزاماتها النقدية فى مواعيدها بالمخالفة للمادة ٤٣ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و تعديلاته ،وكذا كشف تفصيلى يتضمن كافة ما يتقاضاه رئيس واعضاء مجلس الادارة والعضو المنتدب من (مكافات ومرتبات وسائر المزايا والمرتبات الاخرى) بالمخالفة للمادة ٦٦ من ذات القانون.

يتعين موافاتنا بالدراسه المشار اليها ،وكذا ما تقاضاه أعضاء مجلس الاداره تطبيقا لأحكام القانون المشار إليه .

رد الشركة :

- لم تخالف الشركة المادة ٤٣ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتى نصت على " انه لا يجوز توزيع الارباح اذا ترتب على ذلك منع الشركة من اداء التزاماتها النقدية فى مواعيدها " وحيث ان الشركة تمتلك اصول مالية قصيرة الاجل تتمثل فى اذون الخزانة ووثائق الاستثمار التى تم ربط مواعيد استحقاقها بالتزامن مع توزيعات الارباح المقترحة بما لا يؤثر على اداء الشركة لالتزاماتها النقدية فى مواعيدها .

تعقيب الجهاز :

- مازالت الادارة عند رأيها من ضرورة موافاتنا بالدراسه المشار اليها وكذا ما تقاضاه اعضاء مجلس الاداره تطبيقا لاحكام القانون المشار اليه.

ملاحظة :

- تضمن حساب الموردين أرصدة مدينة متوقفه منذ سنوات طويلة ترجع بعضها لعام ٢٠١٣ بلغت نحو ٣٢٠ الف جنيه تتمثل فى مبالغ بنحو ٣٠٦ الف جنيه أرصدة لموردين قطاع عام أعمال ومبالغ بنحو ١٤ الف جنيه موردين قطاع خاص دون إتخاذ أى إجراء بشأنها على الرغم من تضمين ردود الشركة على تقاريرنا السابقة أنها بصدد بحث الموضوع لاتخاذ قرار بشأنها.

يتعين إتخاذ الاجراءات المناسبة بشأن تحصيل تلك المبالغ واجراء التسويات اللازمة فى ضوء الاجراءات المتخذة.

رد الشركة :

- جارى بحث الموضوع والعرض على مجلس الادارة لاتخاذ قرار بشأنها .

ملاحظة :

- تضمنت الأرصدة الدائنة مبالغ مجنبة لصالح العاملين فى حصتهم من توزيعات الأرباح بلغت نحو ١٧٠ مليون جنيه تحت مسمى حصة العاملين- خدمات اجتماعية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ تم تكوينها فى ظل أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ قبل تحول الشركة للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقد افادت الشركة فى ردها على تقاريرنا السابقة بأنه سيتم دراسة الامر واتخاذ الإجراء اللازم .

نوصى باستخدام الرصيد المذكور فى الأغراض المجنبه من اجله .

رد الشركة :

- سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ،وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة وفقا للأصول المرعية ،وتمسك الشركة نظام تكاليف يتعين تطويره حتى يفى بالغرض منه.
- تم موافاتنا ببيان مختصر يمثل تقريرا لمجلس الادارة غير معد فى كافة جوانبه وفقا لمتطلبات قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ولائحته التنفيذية .

تعقيب الجهاز :

- لا يوجد رد من الشركة .
- ما زالت الإدارة عند رأيها من ضرورة تطوير نظام التكاليف الحالى حتى يفى بالغرض منه، مع ضرورة اعداد تقرير مجلس الإدارة وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

وقد وجه السيد المهندس - رئيس الجمعية العامة - الشكر للسادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات ، موضحاً أننا جميعاً نأمل أن تظل الشركة الشرقية فى تقدم وازدهار بإذن الله .

ثم طلب سيادته من السادة مراقب الحسابات - مكتب مصطفى شوقى MAZARS عرض تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية للشركة الشرقية "إيسترن كومبانى "عن السنة المالية المنتهيه فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ .

تحدثت السيدة الأستاذة / رانيا سعيد الجزار - مراقب الحسابات - مكتب مصطفى شوقى MAZARS - أود أن أشير إلى أن مسئولية إدارة الشركة أن تعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وأن مسئولية مراقب الحسابات تنحصر فى إبداء الرأى على تلك القوائم ، ثم إستعرضت سيادتها التقرير المشار إليه على النحو التالى :

(تقرير مراقب الحسابات مكتب مصطفى شوقى - Mazars -)

إلى السادة / مساهمى الشركة الشرقية "إيسترن كومبانى " :

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية للشركة الشرقية " إيسترن كومبانى " شركة مساهمة مصرية والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية ، وتعتمد الإجراءات التى تم إختيارها على الحكم المهنى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ.

ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة.

وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة الشرقية " ايسترن كومبانى " شركة مساهمة مصرية " فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

فقرة توجيه الإنتباه :

ومع عدم إعتبار ذلك تحفظاً

قامت إدارة الشركة بإثبات تسويات تخص العاملين المستفيدين من نظام المعاش المبكر الذى سبق الإعلان عنه بالإختلاف عما ورد بدراسة الخبير الإكتوارى (إيضاح رقم ٢٨).

تقوم إدارة الشركة بإستكمال أعمال الإستلام الفنى وإصدار المستخلص النهائى للمشروعات تحت التنفيذ المتوقفة من فترات مالية سابقة (إيضاح رقم ٩) .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، والشركة بصدد تحديث النظام المحاسبى والتكاليف إلى نظام آلى وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية وتحت مسئوليتها.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تتضمن القوائم المالية حساب دائنو توزيعات بمبلغ ٤٦٨,٠٠٠ جنيه مصرى لم يتم تسويتها بالكامل حتى تاريخ إصدار القوائم المالية مما يعد مخالفة للمادة رقم (٤٤) من القانون ١٥٩ وتعديلاته.

جارى دراسة الأثر المحتمل لتطبيق القرار رقم (١٣٦٢) فظل توافر آليات العمل الداخلية المؤدية لغرض القرار سالف الذكر.

❖❖❖

وقد وجه السيد المهندس - رئيس الجمعية العامة - الشكر للسادة مراقب الحسابات - مكتب مصطفى شوقى - ، ثم طلب سيادته من السيدة الأستاذة / صباح كامل باسيليوس - رئيس قطاع شعبة تقييم الأداء - عرض تقرير متابعة وتقويم الأداء عن العام المالى المنتهى فى ٣٠ / ٦ /٢٠٢٢ ، وقد طلبت سيادتها من السيد المحاسب / أشرف عبدالرحمن طلعت عرض التقرير المشار إليه وتم إستعراضه على النحو التالى :-

تقرير متابعة وتقويم أداء

الشركة الشرقية "إيسترن كومبانى" عن العام المالى ٢٠٢١ / ٢٠٢٢

تم إعداد تقرير متابعة وتقويم أداء الشركة لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ من واقع نماذج تقويم الأداء والقوائم المالية الأساسية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ والحسابات التحليلية المعدة بمعرفة الشركة وتقرير مجلس الإدارة والموازنة التخطيطية المعتمدة لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وكذا ما أمكن الحصول عليه من بيانات وقد اسفرت المتابعة وتقويم الأداء عما يلى:

أولا: مدى تحقيق أهداف الموازنة التخطيطية:

لم تحقق الشركة القيمه المستهدفة للإنتاج والمقدرة بمبلغ ١٨٣٥٤,٥٣٣ مليون جنيه حيث بلغت قيمة الإنتاج الفعلى بالسعر التقديرى ١٧٠٠٤,٤٤٥ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بإنخفاض قيمته ١٣٥٠,٠٨٨ مليون جنيه ونسبته ٧,٤٪ ويرجع ذلك أساساً لإنخفاض الكمية المنتجة من السجاير بنسبة ٩,٦٪ عن المستهدف بالإضافة الى إنخفاض إيرادات تشغيل للغير بما قيمته ٣٧٧,٧٧٥ مليون جنيه .

لم تحقق الشركة القيمة المستهدفة للمبيعات / الايرادات والمقدرة بمبلغ ١٨٣٥٤,٥٣٣ مليون جنيه حيث بلغت الإيرادات الفعلية ١٧١٣٩,٤٤٣ مليون جنيه بإنخفاض قيمته ١٢١٥,٠٩٠ مليون جنيه ونسبته ٦,٦٪ ويرجع ذلك اساساً لإنخفاض الكميات المباعة من دخان المعسل بنسبة ٤٢,٧٪ والكميات المباعة من السجاير بنسبة ٨٪ عن المستهدف ، بالإضافة لإنخفاض إيرادات تشغيل للغير كما سبق الإشارة .

لم تحقق الشركة القيمة المستهدفة للصادرات والمقدرة بمبلغ ٦٨,٨٨٥ مليون جنيه حيث بلغت القيمة الفعلية ٥٦,٤٢٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بإنخفاض قيمته ١٢,٤٥٨ مليون جنيه ونسبتة ١٨,١٪ ويرجع السبب أساسا لإنخفاض الكميات المصدرة من دخان المعسل بنسبة ٤٢,٥٪ عما كان مستهدفاً .

لم تحقق الشركة القيمة المستهدفة لمجمل الربح والمقدرة بمبلغ ٨٠٥٣,٧٨٣ مليون جنيه حيث بلغت القيمة الفعلية ٧٨٧٩,٤١٢ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بإنخفاض قيمته ١٧٤,٣٧١ مليون جنيه ونسبتة ٢,٢٪ ويرجع ذلك أساساً لإنخفاض المبيعات الفعلية عن المقدرة بما قيمته ١٢١٥,٠٩٠ مليون جنيه وهى أكبر من الإنخفاض فى تكلفة المبيعات الفعلية عن المقدرة بما قيمته ١٠٤٠,٧١٩ مليون جنيه .

لم تحقق الشركة القيمة المستهدفة لربح الفترة والمقدرة بمبلغ ٦١٦١,٤٥٠ مليون جنيه حيث بلغت القيمة الفعلية ٤٠٢٩,٩٤١ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بإنخفاض قيمتة ٢١٣١,٥٠٩ مليون جنيه ونسبته ٣٤,٦٪ ويرجع ذلك أساساً لارتفاع مصروفات أخرى بما قيمته ٣٤٠٠,٠٧٥ مليون جنيه عما كان مقدرا .

ثانيا : تطور النشاط التشغيلى ونتائج الأعمال والمركز المالى والقيمة المضافة الصافية :

١- **الإنتاج :**

إرتفعت قيمة الإنتاج بسعر البيع إلى ١٦٩٨١,٠٦٩ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ١٦٥٣٦,٩٣٣ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإرتفاع قيمته ٤٤٤,١٣٦ مليون جنيه ونسبتة ٢,٧٪.

إنخفضت قيمة الانتاج عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بأسعار عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ الى ١٥٤٤٤,٩٧٩ مليون جنيه مقابل ١٦٥٣٦,٩٣٣ مليون جنيه بإنخفاض قيمته ١٠٩١,٩٥٤ مليون جنيه ونسبتة ٦,٦٪ ويرجع ذلك أساساً إلى إنخفاض كمية الإنتاج من دخان المعسل بنسبة ٣٠,٩٪ والسجاير بنسبة ٤,٩٪.

ثبتت الطاقة المتاحة بالكمية لمرحلة صناعة السجاير وتعبئة السجاير بينما أرتفعت لمرحلة تخصير الدخان بنسبة ٧,٦٪ وذلك عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالمقارنة بها فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

بلغت نسب استغلال الطاقة المتاحة لمرحلة صناعه السجاير ٩٠,٦٪ عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٩٦,٧٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، مرحلة تعبئة السجاير ٩٤٪ مقابل ١٠٠,٤٪ .

أرتفعت تكلفة المبيعات إلى ٩٢٦٠,٠٣١ مليون جنيه (تمثل ٥٤٪ من الايرادات) عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٩٢٥٢,٢٠٢ مليون جنيه (تمثل ٥٧,٧٪ من الايرادات) عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بارتفاع قيمته ٧,٨٢٩ مليون جنيه ونسبته ١,٠٪ .

وعلى مستوى المنتجات التى أوردتها الشركة بنماذجها فقد تبين ارتفاع تكلفة الإنتاج لمنتج السجاير بنسبة ٢,٣٪ وذلك للمباع محلياً وبالنسبة للمصدر فقط إرتفعت تكلفة الإنتاج للسجاير بنسبة ٢٣,٤٪ . ولدخان معسل بنسبة ١٠,٦٪ .

إنخفضت الأجور الكلية الى ٢٥٧٤,١٥٢ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٢٦٤٦,٧٤٦ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإنخفاض قيمته ٧٢,٥٩٤ مليون جنيه ونسبة ٢,٧٪.

أرتفع متوسط اجر العامل - بلغ متوسط عدد العاملين ١١٠٣٥ عامل عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ١٣٠٥٢ عامل عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ - إلى ٢٣٣,٢٧٢ ألف جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٢٠٢,٧٨٥ ألف جنيه بارتفاع قيمتة ٣٠,٤٨٧ ألف جنية ونسبتة ١٥٪.

٢- التسويق :

إرتفعت المبيعات / الايرادات إلى ١٧١٣٩,٤٤٣ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ١٦٠٢٢,١١٢ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإرتفاع قيمتة ١١١٧,٣٣١ مليون جنيه ونسبته ٧٪ ويرجع ذلك أساساً لأرتفاع متوسط سعر البيع من السجاير.

إنخفضت قيمة الصادرات الى ٥٦,٤٢٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ (تمثل ٠,٣٪ من الايرادات) مقابل ٧٥,٦٨٧ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ (تمثل ٠,٥٪ من الايرادات) بإنخفاض قيمته ١٩,٢٦٠ مليون جنيه ونسبته ٢٥,٤٪ ويرجع ذلك أساسا لإنخفاض الكميات المصدرة من دخان المعسل والسجاير بنسبة ٣٦,٧٪ ، ١٥٪ على الترتيب .

إرتفعت مصروفات البيع والتوزيع إلى ٧٣٧,٩٥٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ (تمثل ٤,٣٪ من الايرادات) مقابل ٧٢٧,٢٩٣ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ (تمثل ٤,٥٪ من الايرادات) بإرتفاع قيمته ١٠,٦٥٧ مليون جنيه ونسبته ١,٥٪ .

إرتفع متوسط سعر البيع المحلى لمنتج السجاير بنسبه ١٠,٧٪ وللمصدر بنسبه ٣,٧٪ ، بينما إنخفض متوسط سعر البيع المحلى لمنتج دخان المعسل بنسبة ١٠,٨٪ وارتفع للمصدر منه بنسبة ٩,٦٪ ، هذا وتكفى متوسطات أسعار البيع المحلية والخارجية لسجاير لتغطية التكاليف الكلية فى عامى المتابعة والمقارنة وبالنسبة لدخان معسل فمتوسطات أسعار بيعه محلياً لا تكفى سوى لتغطية تكلفة الخامات والمواد المباشرة فقط فى عامى المتابعة والمقارنة بينما تكفى متوسطات أسعار البيع الخارجية لتغطية التكاليف الكلية فالعامين .

إنخفض رصيد المخزون من الإنتاج التام بالتكلفة (بعد خصم المخصص) الى ٢١٦,٠٠٥ مليون جنيه (بسعر البيع ٤٧٦,٠٤٤ مليون جنيه) فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ٤٠٥,٠١٧ مليون جنيه (بسعر البيع ٦٣٤,٤١٩ مليون جنيه) فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بإنخفاض قيمتة ١٨٩,٠١٢ مليون جنيه ونسبته ٤٦,٧٪ .

إنخفض معدل دوران المخزون من الانتاج التام إلى ٢٧,٢ دورة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٣٦,٢ دورة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

إنخفض معدل دوران الأصول المتداولة إلى ١ دورة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ١,٥ دورة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠

٣- نتائج الأعمال :-

إرتفع مجمل الربح إلى ٧٨٧٩,٤١٢ مليون جنية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ (يمثل ٤٦٪ من الايرادات) مقابل ٦٧٦٩,٩١٠ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ (يمثل ٤٢,٣٪ من الايرادات) بإرتفاع قيمته ١١٠٩,٥٠٢ مليون جنيه ونسبته ١٦,٤٪ ويرجع ذلك أساساً لإرتفاع المبيعات / الايرادات بما قيمتة ١١١٧,٣٣١ مليون جنيه وهى أكبر من قيمة الارتفاع فى تكلفة المبيعات والبالغ ٧,٨٢٩ مليون جنيه .

إنخفضت ربحية الجنيه / ايرادات إلى ٢٨ قرش عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٣٣ قرش عام ٢٠٢١/٢٠٢٠

إرتفعت المصروفات الإدارية والعمومية والتمويلية إلى ٣٠٢,٥٦٦ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ (تمثل ١,٨٪ من الايرادات) مقابل ٢٦٢,٤٢٠ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ (تمثل ١,٦٪ من الايرادات) بإرتفاع قيمتة ٤٠,١٤٦ مليون جنيه ونسبته ١٥,٣٪ ويرجع ذلك لإرتفاع المصروفات الإدارية والعمومية إلى ٢٦٣,٨٩١ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٢٥٠,٤٤٨ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإرتفاع قيمتة ١٣,٤٤٣ مليون جنيه ونسبته ٥,٤٪ و إرتفاع المصروفات التمويلية إلى ٣٨,٦٧٥ مليون جنيه مقابل ١١,٩٧٢ مليون جنيه بإرتفاع قيمتة ٢٦,٧٠٣ مليون جنيه ونسبته ٢٢٣٪ .

إنخفض ربح الفترة إلى ٤٠٢٩,٩٤١ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٤٢٨٠,١٨٤ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإنخفاض قيمته ٢٥٠,٢٤٣ مليون جنيه ونسبته ٥,٨٪ ويرجع ذلك اساساً لإرتفاع المصروفات الإدارية والعمومية والتمويلية كما سبق الإشارة بالإضافة لإرتفاع مصروفات أخرى بما قيمته ٢٣٧٤,٠٣٩ مليون جنيه (منها ضرائب متنازع عليها إرتفعت بما قيمته ١٤٢٤,٢٥٠ مليون جنيه ، إلتزامات معاش مبكر إرتفعت بما قيمته ٧٣٢,٣٥٣ مليون جنيه) عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ عن عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

إنخفضت نسبة ربح الفترة إلى أجمالى الأصول إلى ١٥,٣٪ عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ١٩,٩٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، وإنخفضت نسبته إلى حقوق الملكية إلى ٣٢,٤٪ مقابل ٥١,٣٪ .

٤ - المركز المالى :

أ) إجمالى حقوق الملكية والالتزامات (متداولة وغير متداولة)

- إرتفع مجموع حقوق الملكية والالتزامات إلى نحو ٢٦٧٤٣,٦٦٤ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ٢١٨٣٤,٨٥٦ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بإرتفاع قيمته ٤٩٠٨,٨٠٨ مليون جنيه وبنسبة ٢٢,٥٪ وقد تبين ما يلى :
- إرتفع رصيد حقوق الملكية إلى ١٢٤٣٢,٥٥٦ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ٨٢٩٣,٨٨٨ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بإرتفاع قيمته ٤١٣٨,٦٦٨ مليون جنيه ونسبته ٤٩,٩٪.
- إنخفض رأس المال المدفوع إلى ٢٢٣٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ٢٢٥٠ مليون جنيه ف ٢٠٢١/٦/٣٠ بإنخفاض قيمته ٢٠ مليون جنيه نسبته ٠,٩٪ .
- إرتفع رصيد الإلتزامات غير المتداولة إلى ٦٩٣,٢٦٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ٦٠٣,٩٦٥ مليون جنيه ف ٢٠٢١/٦/٣٠ بإرتفاع قيمته ٨٩,٢٩٥ مليون جنيه ونسبته ١٤,٨٪ .
- إرتفع رصيد الإلتزامات المتداولة إلى نحو ١٣٦١٧,٨٤٨ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ١٢٩٣٧,٠٠٣ مليون جنيه ف ٢٠٢١/٦/٣٠ بإرتفاع قيمته ٦٨٠,٨٤٥ مليون جنيه ونسبته ٥,٣٪ .وقد تلاحظ إرتفاع رصيد الموردين إلنحو ١٢٧٨,١٩٧ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ٦٩٦,٠٣٨ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بإرتفاع قيمته ٥٨٢,١٥٩ مليون جنيه ونسبته ٨٣,٦٪ وقد إرتفع متوسط فترة السداد إل٧٤ يوماً مقابل ٥٣ يوماً
- بلغ رصيد السحب على المكشوف ١٢٥٦,٥٣٧ مليون جنيه ف ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل تلاشيه نهاية العام السابق .

ب) إجمالى الاصول :-

- إرتفع مجموع الأصول إلى نحو ٢٦٧٤٣,٦٦٤ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ٢١٨٣٤,٨٥٦ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بإرتفاع قيمته ٤٩٠٨,٨٠٨ مليون جنيه وبنسبة ٢٢,٥٪ وقد تبين ما يلى :
- إرتفع مجموع الأصول المتداولة إلى نحو ١٦٨١١,٩٦٤ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ١٠٦١٦,٨٦٤ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بإرتفاع قيمته ٦١٩٥,١٠٠ مليون جنيه ونسبته ٥٨,٤٪ ، وقد تلاحظ ما يلى :
- إنخفض رصيد المخزون بالتكلفة إلى نحو ٤١٤٧,٤٤٦ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ (يمثل ٢٤,٧٪ من الأصول المتداولة) مقابل ٤٣٢٥,٣٨٧ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ (يمثل ٤٠,٧٪ من الأصول المتداولة) بإنخفاض قيمته ١٧٧,٩٤١ مليون جنيه ونسبته ٤,١٪.
- إنخفاض رصيد العملاء (بعد خصم المخصص) إلى نحو ١٤١,١٤٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ٤٠٩,٣٠٧ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بإنخفاض قيمتة ٢٦٨,١٦٧ مليون جنيه ونسبته ٦٥,٥٪ ، وقد إنخفض متوسط فترة الائتمان إلى ٣ يوم مقابل ٩ يوم .
- ظهر رصيد للودائع لأجل بقيمة ١٠٠ مليون جنية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل عدم وجود رصيد لها ف ٢٠٢١/٦/٣٠ ، وقد إنخفضت الفوائد الدائنة إلى ١٠٧,٥٣١ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ٣٥٧,٦١١ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بإنخفاض قيمته ٢٥٠,٠٨٠ مليون جنيه ونسبته ٦٩,٩٪.
- إنخفض مجموع الأصول غير المتداولة إلى ٩٩٣١,٧٠٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ١١٢١٧,٩٩٢ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بإنخفاض قيمته ١٢٨٦,٢٩٢ مليون جنيه ونسبته ١١,٥٪ .

جـ - مدى مقدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل والعاجلة :-

- بلغ صافى المال العامل ٣١٩٤,١١٦ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ظهوره بقيمة سالبة بلغت ٢٣٢٠,١٣٩ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ .
- بلغت نسبة التداول ١٢٣,٥٪ فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ٨٢,١٪ فى ٢٠٢١/٦/٣٠ ، ونسبتى السيولة والنقدية ٩,٣٪ مقابل ٨,٢٪ .

٥- التدفقات النقدية :

- أظهر التغير فى حركة النقدية خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ فائض نقدى بلغ ١٠٥٩,٣٠٤ مليون جنيه محصلة للتدفقات النقدية الموجبة من أنشطة التشغيل البالغة ٨٠٧٦,٨٥٤ مليون جنيه والتدفقات النقدية السالبة لكل من أنشطة الاستثمار البالغة ٥٢٠٢,٨٢٠ مليون جنيه وأنشطة التمويل البالغة ٣٩٣٣,٣٣٨ مليون جنيه (متأثرة بمبلغ ٥,١٦٤ مليون جنيه قيمة خسائر فروق عملة) .

ثالثاً : النشاط الأستثمارى :

- بلغت جملة الأعمال المنفذة خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ما قيمته ١٨٣,٤٧٢ مليون جنية بنسبة ١٣,١٪ من برنامج التنفيذ المعتمد والبالغ ١٣٩٩,٠٦٠ مليون جنيه .

وبيان تلك المشروعات على النحو التالى :

١ - مشروعات الإستكمال (يتضمن مشروعات حماية البيئة من التلوث) :

بلغت قيمة الأعمال المنفذة بها خلال العام ٤٩٩ ألف جنيه تمثل ٠,٣٪ (وهى نسبة متدنية للغاية) من البرنامج المعتمد البالغ ١٧٠ مليون جنيه .

ب - مشروعات الاحلال والتجديد (يتضمن مشروعات حماية البيئة من التلوث) :

بلغت قيمة الأعمال المنفذة بها خلال العام ١٨٢,٩٧٣ مليون جنيه تمثل ١٧,٤٪ من البرنامج المعتمد البالغ ١٠٥٤,٠٦٠ مليون جنيه .

ولم يتم صرف أى مبالغ على ترخيص (HNB) وأستثمارات فى مصنع الفلتر الجديد (جنان) المعتمد لهما بالموازنة ١٧٥ مليون جنيه .

مشروعات حماية البيئة :

بلغت قيمة الاعمال المنفذة خلال العام ٨,٢٨٠ مليون جنيه تمثل ٨,٣٪ من البرنامج المعتمد البالغ ١٠٠,٣٠٨ مليون جنيه .

ونوصى بالإهتمام بتنفيذ المشروعات الخاصة بالبيئة وتحقيق أكبر قدر من البرامج الموضوعة .

❖❖❖

رد الشركة :

السادة الجهاز المركزى للمحاسبات الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء كل عام وحضراتكم بخير . تتقدم إدارة الشركة بأسمى آيات التحية وعظيم الإحترام والشكر العميق والإمتنان على كل ما بذلتموه من جهد مخلص إتسم بالرؤية المستنيرة من خلال تقريركم المعبر بكل مصداقية عن أداء شركتنا خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ وأننا نتعهد لحضراتكم بأن نضع كل ما جاء بهذا التقرير موضع الجد والإهتمام بل والدراسة والتحليل .

❖❖❖

ثم عرض السيد المهندس رئيس الجمعية الأسئلة والإستفسارات المقدمة من السادة المساهمين والرد عليها على وكانت على النحو التالى :

إستفسارات المساهم / أحمد محمد محمد حسن :

❖ لماذا يتم النظر فى تعيين مراقب حسابات الشركة وتقدير أتعابه ؟

رد الشركة :

- طبقاً للفقرة الأولى من المادة (١٠٣) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ " يكون لشركة المساهمة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ، تُعينه الجمعية العامة وتُقدر أتعابه وفى حالة تعدد المراقبين يكونوا مسئولين بالتضامن، واستثناء من ذلك يعين مؤسسوا الشركة المراقب الأول " .

❖❖❖

إستفسارات المساهم / عبدالله محمد محمد حسن ، والمساهم / وائل محمد محمد حسن :-

أولاً : ما هى عقود المعاوضة ؟

ثانياً : ما هو الترخيص بإبرام عقود المعاوضة ؟

رد الشركة :

- عقود المعاوضة للأطراف ذوى العلاقة فى العام الحالى هى

- عقد إستشارات قانونية مع مكتب زكى هاشم .

- عقد إستشارات تسويقية مع الأستاذ / أحمد الليثى .

❖❖❖

إستفسارات المساهم / صندوق إتحاد العاملين المساهمين

- نظراً لما قدمتموه من تحقيق نجاحات و إنجازات لم تسبق فى تاريخ الشركة الشرقية " إيسترن كومبانى " يتقدم لسيادتكم مجلس إدارة إتحاد العاملين المساهمين بعظيم الشكر والتقدير والإعتزاز داعين الله العلى العظيم أن يحفظكم ويحفظ شركتنا الحبيبة من كل مكروه وسوء ، كما نرجو من سيادتكم مساندة مجلس إدارة إتحاد العاملين المساهمين فى الجمعية العمومية للشركة يوم الإثنين ٢٤ / ١٠ / ٢٠٢٢ م ، وذلك فى زيادة قيمة الكوبون حيث أن (١٦٠ قرش) لاتتناسب أبداً مع النجاحات المحققة فى الشركة تحت قيادة سيادتكم الرشيدة حيث أن كوبون السنة السابقة كان (١٦٠ قرش) فرجاء من سيادتكم العمل على زيادة قيمة الكوبون لهذا العام وذلك لإسعاد العاملين ومصلحة المساهمين .

رد الشركة :

- باستبعاد تكاليف مشروع المعاش المبكر والتسويات الضريبية للسنوات السابقة بالفعل أداء الشركة المالى يمثل نمو قوى عن العام السابق ، ولكن توزيع ١٦٠ قرش هى تمثل ٩٩ ٪ من صافى ربح العام وهذه نسبة عالية للغاية بالفعل .

❖❖❖

ثم تحدث السيد المساهم / إبراهيم إبراهيم محمود عن آلية الإستثمار فى السندات الدولارية ، ولماذا يتم السحب على المكشوف .

عقب السيد المحاسب / على سليم - مراقب الحسابات - بأنه فيما يخص السندات الدولارية فإن هذه المعاملات تصدر عن الحكومة المصرية .

ثم تحدث السيد الأستاذ / وليد هليل - رئيس اللجنة النقابية - قائلاً :

السيد المهندس / رئيس مجلس الأدارة - رئيس الجمعية العامة

السادة / الجهاز المركزى للمحاسبات

السادة / ممثلى الشركة القابضة للصناعات الكيماوية

السادة / مراقبى الحسابات مكتب الدكتور مصطفى شوقى

السادة المساهمين والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كل عام وحضراتكم بخير بمناسبة أعياد أكتوبر المجيدة .

إنه لمن دواعى سرورى اليوم ان أكون بينكم فى هذا المحفل الكبير ممثلا عن العاملين بأكبر كيان صناعى واقتصادى بجمهوريه مصر العربية وبصفتى وشخصى وبالنيابة عن كل زملائى أعضاء اللجنة النقابية ابعث اليكم رسالة حب وتقدير من جميع العاملين ونعدكم بأننا سنظل أوفياء مخلصين داعمين للقيادة السياسية والتنفيذية للحفاظ على هذا الكيان العظيم للوصول للعالمية والاستمرار نحو تعظيم الانتاج والمبيعات والأرباح مع القيادة الحكيمة الرشيدة المتمثلة فى مجلس إدارة الشركة ولتعظيم واجبنا ودورنا الوطنى تنفيذا لتوجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية / عبد الفتاح السيسى لزيادة وانعاش الإنتاج المحلى ورفع اسم شركتنا الغالية فى كل المحافل الدولية ومن فضل الله علينا أن يكون اليوم إحتفالاً بما تحقق من إنجازات كبيرة وأرقام غير مسبوقة تتمثل فى أعلى أرباح وأعلى مبيعات وأعلى انتاج بأعلى جودة واقل عوادم واقل تكلفة واقل مصروفات بأقل عمالة.

ولكن لا يخفى عن الحضور أن لدينا مخاوف وتساؤلات أحزنتنا جميعاً والواردة كلها بتقرير من رجال مصر المخلصين دائماً لوطنهم رجال الجهاز المركزى للمحاسبات فكل الشكر والتقدير والإحترام لحضراتكم جميعاً على هذا المجهود الكبير حيث ورد ضمن هذه الملاحظات ما يلى :

- خطوط الإنتاج تعمل الآن بكفائه تشغيلية ما بين ٤٢ الى ٤٤٪ وتدنى الحالة الفنية لأغلب آلات ومعدات الشركة فى ظل التناقص الملحوظ فى إستثمارات الشركة وأصولها وأثر ذلك على العملية التشغيلية وجودة منتجات الشركة كما تبين أن ٦١٪ من ماكينات التعبئة و٥١٪ من ماكينات السجائر مهلكة دفترياً .

- تبين تدنى أغلب ضواغط الهواء على مستوى كافة المصانع بالمجمع الصناعى بأكتوبر حيث تصل لأقل من ٥٠٪ كل ذلك مع عدم توافر قطع غيار مناسبة للماكينات مما يؤثر على الإنتاج بشكل أساسى وهذا مؤشر خطير جداً لإستمرارية الشركة من عدمها .

- يوجد أيضا بعض النقاط الهامة الواردة بالتقرير ومن خلال متابعتنا الدقيقة لكل ما يمر من أحداث مهمه ومن خلال أخر إجتماع لمعالى وزير قطاع الأعمال بالسادة الرؤساء التنفيذيين للشركات القابضة والتابعة وفى سياق الإجتماع وجه سيادته بالنهوض بأداء الشركات وتعظيم الأرباح وتحفيز العاملين على الابداع والحرص على تدريبهم وعلى عدم الإضرار بمستحقاتهم .

- وأود ان أشير وأذكركم بكلمة السيد رئيس الجمعية العامة بتاريخ٢ / ٦ / ٢٠١٩ حيث عقب سيادته بأنه تم التأكيد مراراً وتكراراً أنه فى ظل التحول لقانون ١٥٩ لن يتم المساس بأى حق من حقوق ومكتسبات ومميزات العاملين بالشركة بل سيتم العمل على زيادتها وتحسينها خلال الفترة القادمة ويوجد معنا الكثير من الإعلاميين بما يعنى أنه سيتم نشر كل هذه التعهدات بالجرائد الرسمية ووسائل الإعلام .

- لذلك نلتمس من سيادتكم التكرم بتحفيز وإسعاد ورفع الروح المعنوية لجميع العاملين بالشركة وهم شركاء النجاح وتلبية مطالبهم المشروعة والتأكيد على أن كل حقوق ومكتسبات ومميزات العاملين هى الحد الأدنى بل والعمل على زيادتها .

- كما نطالب بالتأكيد على ان الترقيات والتسويات للعاملين فى مواعيدها المحددة وأن المميزات الطبية بأى نظام ترونه حضراتكم صحيحا بحيث ألا يقل عن الموجود حالياً وأن اللائحة الطبية هى الدستور المعمول به فى أى نظام وأخيراً نتقدم لسيادتكم ببعض المطالب التى نراها مشروعة :

١ - زيادة الحوافز الشهرية حيث أنه لم يتم زيادتها منذ أربع أعوام فى ظل غلاء المعيشة والأسعار ومع التزام العاملين بواجباتهم نحو الشركة.

٢ -زيادة الأرباح السنوية والعلاوة الدورية السنوية بنسبه ١٪ حيث أننا نتقاضى الحد الأدنى منذ إقراره .

٣ -تحويل المبلغ المتبقى من الأرباح المجنبة من عام ٢٠١٩ الى الصندوق الخاص بالعاملين حيث انه وردت فتوى من مجلس الدولة بجواز تحويلهم للصندوق وكان هذا بناءاً على قرار الجمعية العامة للعام الماضى ولم يتم شىء ولم يتبقى سوى ١٦٩ مليون من أصل ٢٤٦ مليون .

٤- التأكيد على ضرورة تحديث خطوط الإنتاج ورفع مستوى الكفاءة وتوفير قطع الغيار المناسبة وعمل عمرات جسيمه والصيانة الدورية للحفاظ على أهم الصناعات الوطنية .

٥-رفع بدل المعيشة والسكن بالنسبة للمغتربين من ١٠٠٠جنيه الى ٢٠٠٠جنيه حيث اننا لم نشارك فى تحديد قيمه البدل .

٦-تجديد إتفاقية العمل المبرمة بين النقابة والإدارة .

٧-مقدم لحضراتكم مقترح بأحياء مشروع المستشفى والذى تمت الموافقة علية فى جمعية ٢٠١٩السابقة .

مع ضرورة التأكيد على تسجيل هذه الكلمة بمضبطة الجلسة بتاريخ ٢٤ / ١٠ / ٢٠٢٢ وإرفاق صورة منها وموافاتنا بصورة من محضر الجلسة .

❖❖❖

عقب السيد المهندس رئيس الجمعية العامة : أتوجه بالشكر إلى السيد رئيس اللجنة النقابية بالشركة، وأوكد على اننا كمجلس إدارة وجميع العاملين بالشركة فريق واحد له أهداف واضحة أهمها تحقيق الصالح العام ، كما أكد سيادته على أن إدارة الشركة سوف تقوم بدراسة هذه المطالب بالتنسيق مع السادة أعضاء اللجنة النقابية ، وبالنسبة لزيادة الأرباح والعلاوة الدورية فإن إدارة الشركة ملتزمة بتطبيق القوانين المنظمة فى هذا الشأن .

كما طلب سيادته من السادة أعضاء اللجنة النقابية بصفتهم ممثلين عن العمال وقناة الإتصال بينهم وبين الإدارة ضرورة حث العاملين على رفع الكفاءة التشغيلية للماكينات وخاصة بالوردية الثالثة لتصبح مثل الوردية الأولى والثانية فى التشغيل والكفاءة .

وبالنسبة لإتفاقية العمل الجماعية سيتم التنسيق مع الإدارة التنفيذية للنظر فى تجديدها إذا إنتهت مدة سريانها .

❖❖❖

ثم تحدث السيد المساهم / محمد سيد حسن :- عن أهمية الدور الذى يقوم به العاملين فى العملية الإنتاجية وتحقيق الأرباح كما أشار سيادته إلى معاناة العاملين بالشركة من الأمراض التى تصيبهم وضرورة أن تكون الخدمة الطبية المقدمة على أعلى مستوى ممكن ولا ينبغى المساس أوالإنتقاص بحق العاملين فى العلاج والخدمة الطبية تعويضا لهم عن الإصابة بهذه الأمراض .

عقب السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة مؤكدا على أن العلاج والخدمة الطبية للعاملين لا مساس بها بل سنقوم برفع كفاءة الخدمة بما يعود بالنفع على جميع العاملين بالشركة وزيادة المزايا التى يتمتع بها العاملين .

❖❖❖

ثم تحدث السيد المساهم / خالد مصطفى عبده عن أهمية إستغلال الأصول الثابتة الغير مستغلة للشركة ومنها ٣٩ فدان بأكتوبر تم شرائها منذ ١٩٩٩ وأرض ومصنع الشركة بالزمر و أرض المانسترلى و فيلا جان ماروشيان .

عقب السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة - بأنه بالفعل يتم دراسة إستغلال كافة الأصول الغير مستغلة .

❖❖❖

ثم طلب سيادته من السادة المساهمين البدء فى التصويت لإنتخابات عضوية مجلس إدارة الشركة عن الدورة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٥ وذلك وفقاً للبند رقم ١٠ من جدول الأعمال ، ثم إستعرض سيادته تشكيل اللجنة المنوط بها الإشراف على عملية إنتخابات عضوية مجلس الإدارة على النحو التالى :

الأستاذ / سامح أحمد سيد خضير	عضو مجلس الإدارة - رئيساً للجنة -
- الأستاذة / أميمة محمد عبدالمنعم	مستشار (أ) بقطاعات المالية
- الأستاذ / حسن أمان مرزوق	رئيس قطاع الشئون القانونية
- الأستاذ / خالد نيازى محمود	رئيس قطاع شئون مجلس الإدارة (أمين سر الجمعية)
- الأستاذ / عصام مرسى عبدالله	رئيس قطاع الإستثمار
- الأستاذ / حسن محمد عبدالله	مدير إدارة بقطاع الشئون القانونية
- الأستاذ / على حسين شلبى	محامى ممتاز بقطاع الشئون القانونية

الأمانة العامة للجنة السادة :

- الأستاذ / محمود فاوى محمود	مدير عام شئون مكتب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- الأستاذ / إسلام أحمد حمزة	مدير إدارة شئون أعمال اللجان -جامع أصوات -
- الأستاذ / محمد أحمد حسين	مدير إدارة مركز المعلومات بقطاع السكرتارية
- الأستاذ / حازم ربيع بدوى	أخصائى سكرتارية

وبعد الإنتهاء من كافة الإجراءات الخاصة بالعملية الإنتخابية طلب سيادته من السيد الأستاذ / سامح خضير - رئيس اللجنة المشرفة على الإنتخابات - إستعراض نتيجة الإنتخابات ، على النحو التالى :

- أوضح السيد الأستاذ / سامح خضير أنه تقدم للترشح لعضوية مجلس إدارة الشركة الشرقية "إيسترن كومباني" كل من :-

أولاً : عن المساهمين كل من السادة : (وفقاً للترتيب الأبجدى)

١- الشركة القابضة للصناعات الكيماوية عدد (٥) مقاعد
٢- إتحاد العاملين المساهمين بالشركة الشرقية
٣- الأستاذ / حسين سعد زغلول
٤- الأستاذ / خالد مصطفى عبده
٥- الأستاذ / رجب محمد السقا
٦- الأستاذ / محمد جمال محرم
٧- الأستاذ / محمد على محمود ليحه

ثانياً : عن المستقلين كل من السادة : (وفقاً للترتيب الأبجدى)

١- الأستاذ / إسلام السيد محمد سالم
٢- المهندس / تامر عبد العزيز جاد الله

وبعد فرز جميع الأصوات المشاركة فى إنتخابات عضوية مجلس إدارة الشركة الشرقية "إيسترن كومبانى" بإجتماع الجمعية العامة العادية المنعقدة فى يوم الأثنين الموافق ٢٤ / ١٠ / ٢٠٢٢ ، وتحت إشراف مراقب الحسابات (مكتب مصطفى شوقى) وكذا جميع السادة الحضور بالإجتماع ، كانت النتيجة على النحو التالى :

- ❖ إجمالى عدد أسهم الشركة ٢,٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم .
- ❖ إجمالى عدد أسهم الحاضرين ممن لهم حق التصويت ١,٤٩٨,٧٣٢,٠٧١ سهم .
- ❖ عدد الأصوات الصحيحة ١,٢٧٢,٤٢٦,٤٣١ صوت .
- ❖ عدد الأصوات الباطلة ٣٤٤ صوت .
- ❖ عدد الأصوات الممتنعة ٢٢٦,٣٠٥,٢٩٦ صوت .

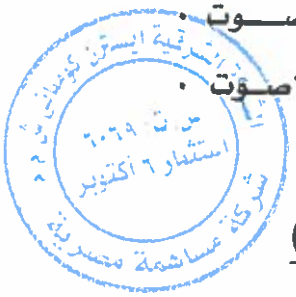

وفيما يلى نتيجة فرز الأصوات :

أولاً : عن المساهمين كل من السادة : (وفقاً للترتيب الأبجدى)

١ ـ الشركة القابضة للصناعات الكيماوية وقد حصل على ٢١٩,٠٥٩,٩٧٨ صوت.

٢ ـ الشركة القابضة للصناعات الكيماوية وقد حصل على ٢٠٠,٧١٣,٤٦١ صوت.

٣ ـ الشركة القابضة للصناعات الكيماوية وقد حصل على ٢٠١,١٠٩,١٥٦ صوت.

٤ ـ الشركة القابضة للصناعات الكيماوية وقد حصل على ٢٠٠,٧٠٠,٠٠١ صوت.

٥ ـ الشركة القابضة للصناعات الكيماوية وقد حصل على ٢٠٠,٧٠٠,٠٠١ صوت.

٦ـ إتحاد العاملين المساهمين بالشركة الشرقية وقد حصل على ١١٦,٠٥١,١٧٨ صوت.

٧ـ الأستاذ / حسين سعد زغلول وقد حصل على ١٧٥,٩٧٦ صوت.

٨ـ الأستاذ / خالد مصطفى عبده وقد حصل على ٩٣,٥٠٢ صوت.

٩ ـ الأستاذ / رجب محمد السقا وقد حصل على ٦٩,٠٨٥ صوت.

١٠ـ الأستاذ / محمد جمال محرم وقد حصل على ١٣٣,٧٤٤,١٦٧ صوت.

١١ـ الأستاذ / محمد على محمود ليحه وقد حصل على ٣,٢٥١ صوت.

ثانياً : عن المستقلين كل من السادة : (وفقاً للترتيب الأبجدى)

١ـ الأستاذ / إسلام السيد محمد سالم وقد حصل على ١,٢٦١ صوت.

٢ـ المهندس / تامر عبد العزيز جاد الله وقد حصل على ٥,٤١٤ صوت.

ـ ونظراً لترشح عدد (إثنين) مرشح فقط كأعضاء مستقلين فقد حصلوا على المقعدين بالتزكية .

وبناءً على النتيجة النهائية لفرز الأصوات للأسهم الممثلة بإجتماع الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٤ / ١٠ / ٢٠٢٢ يصبح تشكيل مجلس إدارة الشركة الشرقية "إيسترن كومبانى "عن الدورة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٥ على النحو التالى :

- الشركة القابضة للصناعات الكيماوية عدد (خمس مقاعد) .
- السيد الأستاذ / محمد جمال محرم (ممثلاً عن صغار المساهمين) .
- صندوق إتحاد العاملين المساهمين بالشركة (ممثلاً عن صغار المساهمين) .
- السيد الأستاذ / إسلام السيد محمد سالم (بالتزكية) (مستقل).
- السيد المهندس / تامر عبد العزيز جاد الله (بالتزكية) (مستقل) .

❖❖❖

وبعد الإنتهاء من جدول الأعمال والرد على كافة الأسئلة والإستفسارات والمناقشات المقدمة من السادة الحضور عرض السيد المهندس رئيس الجمعية قرارات الجمعية العامة العادية للشركة الشرقية "إيسترن كومبانى " عن العام المالى ٢٠٢١ / ٢٠٢٢، وكانت على النحو التالى :

❖ القرارات :-

١ - التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وإعتماد تقرير الحوكمة خلال العام المالى المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ .

٢ - إعتماد تقريرى مراقبى الحسابات عن العام المالى المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ .

٣ - إعتماد القوائم المالية للشركة عن العام المالى المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ والمعروضة على الجمعية العامة وكذلك نتائج الأعمال التى أظهرتها قائمة الدخل بصافى ربح بعد الضرائب قدره ٤٠٣٠ مليون جنيه .

٤ - الموافقة على حساب توزيع الأرباح المقترح من مجلس الإدارة عن العام المالى ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ بمراعاة أن يكون العائد على السهم (جنيه واحد وستون قرشاً) ، وأن تكون حصة العاملين ٣٩٨,٦٦٧ ألف جنيه مصرى ، وعلى أن تكون مكافآت مجلس الإدارة (حصة المجلس فى الأرباح) ٢٠ مليون جنيه مصرى .

٥ - إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعمال الإدارة عن العام المالى المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ .

٦ - تحديد مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة، وكذا اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة عن العام المالى الذى سينتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٣ وذلك على النحو التالى :

- ❖ ١٠٠٠ جنيه بدل حضور عن الجلسة الواحدة ، بدلاً من ٣٠٠٠ جنيه عن الدورة السابقة .
- ❖ ٥٠٠٠ جنيه بدل إنتقال ، بدلاً من ٣٠٠٠ جنيه عن الدورة السابقة .

٧ـ الموافقة على تجديد تعيين مراقب حسابات الشركة (مكتب مصطفى شوقى MAZARS) عن العام المالى الذى سينتهى فى ٣٠ / ٦ /٢٠٢٣ وتحديد الأتعاب بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ألف جنيه بزيادة قدرها ٥٠ ألف جنيه عن العام السابق .

٨ـ الموافقة على إعتماد التبرعات للعام المالى المنتهى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ والترخيص لمجلس الإدارة فى التبرع عن الشركة خلال العام المالى الذى سينتهى فى ٣٠ / ٦ /٢٠٢٣ بما لا يجاوز مبلغ ٥٠ مليون جنيه ، على أن يكون موعد بداية التبرع فى ١ / ٧ / ٢٠٢٢ بداية السنة الجديدة .

٩ـ إعتماد عقود المعاوضة التى أبرمت عن العام المالى المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ بقيمة إجمالية ١,٣٥٩,٨٦٢ مليون جنيه ، والتفاصيل متاحة للإطلاع ، والترخيص بإبرام عقود المعاوضة عن العام المالى ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ لمكتب زكى هاشم للإستشارات القانونية .

١٠ـ التصديق بالموافقة على إعتماد تعيين مجلس الإدارة عن الدورة من ٢٠٢٢ وحتى ٢٠٢٥ وذلك طبقاً لنتيجة الإنتخابات التى تمت أثناء إنعقاد الجمعية العامة بتاريخ ٢٤ / ١٠ / ٢٠٢٢ وذلك على النحو التالى :

- الشركة القابضة للصناعات الكيماوية عدد (خمس مقاعد) .
- السيد الأستاذ / محمد جمال محرم (ممثلاً عن صغار المساهمين) .
- صندوق إتحاد العاملين المساهمين بالشركة (ممثلاً عن صغار المساهمين) .
- السيد الأستاذ / إسلام السيد محمد سالم (بالتزكية) (مستقل) .
- السيد المهندس / تامر عبد العزيز جاد الله (بالتزكية) (مستقل) .

وقد وافقت الجمعية على ذلك

وانتهى الإجتماع حيث كانت الساعة السادسة مساء ،،،

أمين سر الجمعية :

ـ الأستاذ /خالد نيازى محمود

التوقيع .....

رئيس مجلس الإدارة

ورئيس الجمعية العامة

(المهندس / تامر عبد العزيز جاد الله)